T.C.

BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

ET-TEVCIHU'N-NAHVÎ LI'L-KIRAATI'L-KUR'ÂNIYYE FIT-TELHIS LI'L-KEVAŞî (Öl.680) 'ARZEN VE TAHLÎLEN

HAZIRLAYAN

Ilyas Abdullah TAHA

YÜKSEK LISANS TEZI

Danışman

Prof. Dr. Nusrettin BOLELLİ

Bingöl – 2019

الجمهورية التركية

جـامعـة بينـكول

معهد للعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإسلامية

شعبة اللغة العربية وبلاغتها

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في التلخيص للكواشي (ت: 680هـ) عرضاً وتحليلاً

تقدّم بها الطالب

إلياس عبد الله طه

رسالة لنيل شهادة الماجستير

بإشراف

أ.د. نصر الدين بوله لّي

بينكول– 2019

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	I
Bilimsler	IV
قرار لجنة المناقشة	V
Özet	VI
Abstract	VII
ملخص الرسالة	VIII
المختصرات	IX
المقدمة	1
المدخل	3
التمهيد	5
المبحث الاول: مفهوم التوجيه النحوي لغة واصطلاحاً	7
توجيه القراءاة المتواترة	9
توجيه القراءات الشاذة	10
المبحث الثاني: القراءات القرآنية	12
أركان القراءات الصحيحة	13
أنواع القراءات	14
أئمة القراء المشهورين	15
الفصل الأول: الكواشي وتفسيره	16
المبحث الأول: الكواشي	18
اسمه ونسبه ومولده	18
عصره	19

حياته	20
ثقافته	20
شيوخه	21
تلاميذه	23
مؤلفاته	25
وفاته	26
المبحث الثاني: تفسيره، وبيان اسمه وموضوعه	28
أهمية وثناء العلماء على (التلخيص)	28
منهجه	29
الفصل الثاني: التوجيه النحوي الواردة في الأسماء	31
المبحث الأول: بين الرفع والنصب	32
أولاً: المبتدأ والمفعول به	32
ثانياً: المبتدأ والحال	36
ثالثا: المبتدأ وأحد التوابع المنصوبة	38
المبتدأ والبدل	38
المبتدأ والتوكيد المعنوي	41
رابعا: الخبر والصفة	43
خامساً: الخبر والمفعول به	47
سادساً: اسم كان وخبرها	51
سابعاً: الفاعل والمفعول به	53
ثامناً: النعت والحال	55
المبحث الثاني: بين النصب والجر	57
أولاً: المفعول به والمضاف إليه	57

ثانياً: النصب على المصدر والجر على الصفة	59
ثالثاً: الصفة والحال	60
المبحث الثالث: بين الرفع والجر	63
أولا: المبتدأ والبدل	63
ثانياً: المضاف إليه وأحد التوابع المرفوعة	65
المبحث الرابع: بين الرفع والنصب والجر	68
الفصل الثالث: التوجيه النحوي الواردة في الأفعال	73
المبحث الأول: بين الرفع النصب	74
بين الرفع على الأستئناف والنصب عطفاً	74
المبحث الثاني: بين الرفع والجزم	78
بين الرفع على أكثر من وجه والجزم على النهي	78
المبحث الثالث: بين النصب والجزم	81
المبحث الرابع: ما ورد التوجيه فيه على ثلاثة أوجه	85
المبحث الخامس: بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول	89
الفصل الرابع: التوجيه النحوي الواردة في الحروف والأدوات	95
أولاً: (إن) بين الفتح والكسر	96
ثانياً: (لا) بين أن تكون ناهية أو نافية	98
ثالثاً: (غير) بين الرفع والنصب والجر	100
الخاتمة	103
المصادر والمراجع	105
ÖZGEÇMIŞ	117

BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

ET-TEVCIHU'N-NAHVÎ Yüksek Lisans Tezi olarak hazırladığım) 680LI'L-KIRAATI'L-KUR'ÂNIYYE FIT-TELHIS LI'L-KEVAŞî (Öl. 'ARZEN VE TAHLÎLEN (EL-BAKARA VE AL-I IMRAN VE'N-NISA VE'L-MAIDE) NEMOZECEN adlı çalışmanın öneri aşamasından sonuçlanmasına kadar geçen süreçte bilimsel etiğe ve akademik kurallara özenle uyduğumu, tez içindeki tüm bilgileri bilimsel ahlak ve gelenek çerçevesinde elde ettiğimi, tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığım bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

/ / 2019

İmza

ilyas abdullah TAHA

BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Özet

ET-TEVCIHU'N-NAHVÎ LI'L-KIRAATI'L-KUR'ÂNIYYE FIT-TELHIS LI'L-KEVAŞî (Öl.680) 'ARZEN VE TAHLÎLEN (EL-BAKARA VE AL-I IMRAN VE'N-NISA VE'L-MAIDE) NEMOZECEN"

Çalışmamız esnasında, tezimizin önemine, seçme sebebine, karşılaştığımız zorluklara ve çalışma metoduna yer verdik. Ayrıca nahiv yönlerinin anlamı, Kıraatlar, Kevaşî ve tefsiri çaplı bir şekilde incelenmiştir.

İsimlerin irabına nasb ile raf'ın, nasb ile cerrin, ref ile cerrin ve raf, nasb ve cerrin irablarına yer verilmiştir.

Ayrıca fiillerdeki irablarda, raf ile nasb, ref ile cezim, nasb cezin ve mebni lilmalüm ile mebni lilmechül üzerinde etraflıca örnekler verilerek inceleme yapılmıştır.

Son olarak harf ve edatlar incelenmiş, (إنّ)'nin hemzesinin esre ve üstün olduğu yerlere, لا'nin nehi ve nefi olduğu yerler ve غير kelimesinin istisnada nasb, cer ve raf edilmesi araştırılmış ve açıklamalara yer verilmiştir.

Tezimin sonunda elde edilen sonuç ve önerilere yer verilerek tezimizi hayırlısıyla sonlandırdık.

Anahtar Kelimeler: Tefsir, Kevaşi, Tevcih, İrab, ref, nasb, cer**.**

Abstract

This thesis consists of an introduction, a preface, four chapters and a conclusion: At the beginning of the thesis, the researcher mentioned the importance of the study, the reason why he chose the subject, difficulties and study approach, the preface contains three researches, they note the concept of grammar with linguistic meaning and idiomatic, Quranic Readings.

The first chapter falls into two sections, The first is about the life of Kawashi and the second is about its interpretation (summarizing the interpretation of the great Qur'an).

The second chapter titled with (Grammar routing in Names), this chapter is divided into four sections. The first section addressed grammar concepts between (Al Rafeh and Al Nasib), The second section between (Al Nasib and Al Jar) , the third section between (Al Rafeh and Al Jar), the last section, grammar concepts between (Al Rafeh, Al Nasib and Al Jar

The third chapter titled with (Grammar routing in verbs), it's divided into five sections, the first one contains a statement and clarification of the grammatical concepts between (Al Rafeh and Al Nasib), the second section between (Al Raheh and Al Jazim), the third section between (Al Nasib and Al Jazim), the fourth section (the guidance in three aspects), and in the last section between (Active and passive voice).

The fourth chapter titled with (Grammar Routing in letters and Articles), and this chapter deals with: 1. (In إن) between (Al fateh and Al Kadir) . 2. (La) it is either (Nahya or Nafia). 3.(Ghair غير) between (Al Rafeh, Al Nasib and Al Jar). The thesis ended by a conclusion contained the most important results and recommendations which the study had gotten.

Key words: Exegetics, Kawashi, Guidance, Grammar, Al Rafeh, Al Nasib and Al Jar.

مُلَخّصُ الرِّسالةِ

هذه الرسالة تتألف من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

ففي مقدمة الرسالة ذكر فيها الباحث أهمية الدراسة وسبب اختيار الموضوع والصعوبات فيه، ومنهج الدراسة، فالتمهيد مكوَّن من مبحثين، تمَّ فيها إيضاح مفهوم التوجيه النحوي بمعناه اللغوي والاصطلاحي، والقراءات القرآنية.

الفصل الأول ويقع في مبحثين الأول عن حياة الكواشي والمبحث الثاني عن تفسيره (التلخيص في تفسير القرآن العظيم).

والفصل الثاني بعنوان (التوجيه النحوي الواردة في الأسماء) وهذا الفصل ينقسم إلى أربعة مباحث، تناول في المبحث الأول التوجيه النحوي بين (الرفع والنصب) وفي الثاني بين (النصب والجرِّ) وفي الثالث بين (الرفع والجرِّ) والمبحث الأخير التوجيه النحوي بين (الرفع والنصب والجرِّ).

والفصل الثالث بعنوان (التوجيه النحوي الواردة في الأفعال) وينقسم إلى خمسة مباحث، أولاً فيه بيان وتوضيح للتوجيهات النحوية بين (الرفع والنصب) والمبحث الثاني بين (الرفع والجزم) والمبحث الثالث بين (النصب والجزم) والمبحث الرابع (ما ورد التوجيه فيه على ثلاثة أوجهٍ) وفي الأخير بين (البناء للمعلوم والبناء للمجهول).

الفصل الرابع (التوجيه النحوي الواردة في الحروف والأدوات) وتناول هذا الفصل عن:. أولاً: (إنْ) بين الفتح والكسر. ثانياً: (لا) بين أن تكون ناهية أو نافية. ثالثاً: (غير) بين الرفع والنصب والجر. وختمت الرسالة بخاتمة تَضمّنتْ أهم النتائج والتوصيات التي انكشفت عنها الدراسة، وذيلتِ الرسالة بذكر المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: التفسير، الكواشي، التوجيه النحوي، الإعراب، الرفع، النصب، الجر.

المختصرات (kısaltmalar)

بعض الرموز للبيان والاختصار:

﴿ ﴾: آية قرآنية.

[ ]: أسماء السور وأرقام الآيات.

( ): الألفاظ والجمل التي ليست من أركان الكلام الأساسية.

" ": كلام مقتبس.

ت: تُوفّي.

هـ: هجري.

م: ميلادي.

ج: جزء.

ص: صفحة.

د.ن: دون دار النشر.

د.ط: دون طبعة.

د.ت: دون تاريخ.

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واهتدى بهديه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الحساب. وبعدُ:

فإن أوثق نصّ وصل إلينا عن طريق الرواية الصحيحة، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تكفل الله عز وجل بحفظه، فقال عز وجل ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

وكان علم القراءات من أبرز تلك العلوم التي نالت اهتمام علماء الإسلام في المشرق والمغرب، إذ تُعَدّ رافداً عظيماً للدراسات النحوية واللغوية؛ لأنها من أوثق الشواهد وأصحِّها سندًا وأدقِّها ضبطًا.

ونظراً لأهمية هذا العلم، فقد استعنت بالله على أن يكون موضوع بحثي متعلقاً بكتاب الله عز وجل، وأن أكتب في أحد التفاسير التي عني أصحابها بالقراءات القرآنية.

ولما رأيت أن التوجيه النحوي واللغوي كل واحد منهما يصلح أن يكون رسالة قائمة بنفسه، فقد وقع الاختيار على الجانب النحوي، فكان موضوع رسالتي: **"التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في التلخيص للكواشي (ت: 680هـ)، عرضاً وتحليلاً، من بداية سورة البقرة إلى نهاية سورة المائدة"**.

ويعد الإمام الكواشي - رحمه الله - واحداً من الذين برزوا في ميدان القراءات، ويظهر ذلك جليّاً في تفسيره المسمى "التلخيص في تفسير القرآن العظيم"، فكان تفسيره جامعاً لوجوه الإعراب والقراءات.

وأما مصادر هذه الرسالة، فكانت كثيرة ولله الحمد، وجاءت في فنون متعددة، مثل كتب المعاني والتفسير والقراءات وكتب النحو والصرف والأعاريب، ومن يطلع على الرسالة يجد ذلك مثبوتًا في صفحات الرسالة، فقد تنوعت بين مصادر التفسير، وكتب القراءات، وكتب الاحتجاج للقراءات، وكتب النحو، وغيرها.

لقد كانت لهذه الدراسة صعوبتها، فهي خطوتي الأولى في ميدان البحث العلمي، ولعل أبرز وأكبر هذه الصعوبات خلوّ طبعات تفسير الكواشي (**التلخيص في تفسير القرآن العظيم**) التي استخرجت منها مادة الدراسة، لأن الكتاب مخطوطة لم تحقق إلا خمسة أجزاء منها، من

سورة الفاتحة إلى الأنعام، يقوم منذ مدة مديدة الأستاذ العالم الدكتور محي هلال السرحان بتحقيق كتاب التلخيص للكواشي، وصدرت منه خمسة أجزاء والسادس تم تحقيقه وينتظر دوره في الصدور، إلا أن الحصول على طبعات هذا التفسير لم يكن بالشكل اليسير، فقد حصلت على نسخة منها ببغداد عن طريق أحد زملائي في الدراسة فجزاه الله خيراً كثيراً.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر – بعد شكر الله تعالى– لكل من مد يد العون والمساعدة لي في أثناء عملي في هذا البحث، وأخص بالشكر والثناء أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور نصرالدين بولَلي - حفظه الله ورعاه - على جميل رعايته وكرم أخلاقه وحسن مشورته، وعلى ما بذله من جهد في قراءة فصول الرسالة حرفًا حرفًا، فقد أمدني بفيض عطائه الأبوي وأغنى الرسالة بآرائه وتوجيهاته القيمة، فتشرفت بآرائه السديدة وملاحظاته القويمة، فجزاه الله عني خير الجزاء، فكل كلام بحقه قليل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لما سيبذلونه من ملاحظات وتوجيهات تسمو بالبحث وتقوم محاولاته المتواضعة، لإخراج هذا العمل في أحسن صورة، فجزاهم الله عني خير ما يجزي به عباده الصالحين.

وقد بذلت الجهد لإظهار هذا البحث بالصورة المرضية، التي تليق بموضوعه، ولكن يبقى هذا العمل عملاً بشرياً، لا يخلو من نقص، ولا يسلم من خطأ، ولكن حسبي أني للصواب قصدت، وللحق نشدت، والكمالُ لله تعالى، وأبى الله تعالى العصمة لكتاب إلا لكتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وأخيراً أقول: ما كان في هذه الرسالة من صواب فمن توفيق الله تعالى، وما كان فيه من خطأ أو زلل أو نقص فمن نفسي، فلله الحمد والمنة على ما أنعم وأكرم وفتح وألهم، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88].

والحمد لله أولاً وآخراً

المَدخل

أ- أهداف البحث:

كان لإختيار هذا البحث دوافع وأهداف من أهمّها:

1- ارتباط هذه الرسالة بالنص القرآني الكريم.

2- التعرف على شخصية الإمام الكواشي في اللغة العربية بشكل عام، وفي النحو بشكل خاصّ، وبالأخص توجيهه للقراءات القرآنية.

3- بيان منهج الإمام الكواشي للتوجيهات النحوية في القراءات القرءانية في تفسيره.

4- بيان وتوضيح آراء المعربين والمفسرين المختلفة حول القراءات القرآنية.

5- أهمية تفسير الإمام الكواشي بين كتب التفسير، واشتماله على هذا الكم من القراءات، عرضاً وتوجيهاً وترجيحاً، لذا فهو جدير بالدراسة.

ب- منهجيّة البحث:

وأما منهجي في البحث، فهو منهج استقرائي وصفي، وذلك بإيراد النص القرآني بحسب المسألة التي دار حولها الحديث، وتوجيه الكواشي للقراءة الواردة في ذلك النص، مع بيان آراء علماء والإعراب والقراءات والتفسير.

ويمكن تلخيص آلية العمل في هذا البحث بما يأتي:

1- استقراء تفسير الإمام الكواشي للوقوف على الشواهد التي توضح منهجه في تناوله للقراءات القرآنية.

2- تصنيف القراءات القرآنية بعد جمعها على وفق أبواب النحو.

3- نسبة القراءات القرآنية إلى قرّائها وتوثيقها من مظانها.

4- عرض القراءة وتوجيهها وتحليلها كل على حد.

5- نسبة الشواهد الشعرية وتوثيقها من مصادرها الأصلية ما أمكن.

6- حاولت بكل جهد معنى كل قراءة، وما قد يكون بين القراءتين من اختلاف في المعنى، ولكن لا يعني ذكري لمعنى القراءتين دائماً أنه تباينٌ في المعنى واختلاف في المدلول، فقد يكون معناهما واحداً أو متقارباً.

7- قمت بتوجيه قراءات الكواشي للفظة القرآنية وما وقع لهذه اللفظة من قراءات قرآنية أغفلها الكواشي في كتابه من أجل اكتمال صورة التوجيه النحوي وإكمالاً لجهده في توجيه القراءات.

8- حاولت في ثنايا الرسالة ترجيح بعض الوجوه النحوية على بعض مما أشار إليها العلماء من صواب أو إختيار.

جـ دراسات حول الموضوع:

الدراسات السابقة التي تناولت الإمام الكواشي فهي - حسب علمنا – قليلة منها:

- الكواشي ومنهجه في تفسيره المسمّى (التلخيص في تفسير القرآن العظيم)، الباحث: سعدي حسين علي العزاوي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، بغداد، سنة 2009م.

- القراءات القرآنية في تفسير التخليص للكواشي (ت: 680هـ) من بداية سورة الفاتحة الى نهاية سورة النساء – عرض وتحليل، الباحث: سعد الدين خميس محروس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاسلامية، جامعة تكريت، تكريت، العراق، سنة 2018م.

د- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من تناولها لمفسر جليل، له الأهمية والمكانة بين المفسيرين، إذ أنني لم أجد فيما اطلعت عليه دراسة سابقة لموضوع القراءات القرآنية في تفسير الكواشي، وتوجيهها نحوياً، فبدأت بقراءة التفسير وجرد القراءات القرآنية، واستخراج ما يتعلق بموضوع الدراسة.

ومن واقع قراءتي لتفسير الإمام الكواشي، - رحمه الله - وبعد استقراء مواضع القراءات التي اشتمل عليها هذا التفسير، واستخراج ما يتعلق بالرسالة، بدأت بجمع مادة البحث من مصادر متنوعة، ككتب التفسير اللغوي وكتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب حجج القراءات القرآنية وتوجيهها، ومصنفات النحاة قدامى ومحدثين، وكتب التراجم المتصلة بسيرة حياة الإمام الكواشي، وغيرها من المصادر التي لابد لدارس القراءات القرآنية وتوجيهها نحوياً من الإفادة منها.

التمهيد

ويقع في مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم التوجيه النحوي.

المبحث الثاني: القراءات القرآنية.

المبحث الأول

مفهوم التوجيه النحوي

- **التوجيه لغةً.**
- **التوجيه اصطلاحاً.**
- **توجيه القراءة المتواترة.**
- **توجيه القراءة الشاذة.**

المبحث الأول

مفهوم التوجيه النحوي

مفهوم التوجيه:

اقتضى البحث دراسة مفهوم التوجيه، باعتباره مصطلحاً تتبنّى الدراسة على أساسه، وسنتاول في بداية الامر لفظة "التوجيه" لغةً واصطلاحاً.

التوجيه لغةً:

التوجيه مصدر للفعل الثلاثي المضعف العين "وجّه" وهو مأخوذة من الوجه، والجمع الوجوهُ، ووجه كل شيءٍ مستقبله، وفي التنزيل العزيز ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: 115]، فوجه النهار أوله، ووجه النجم ما بدا لك منه، ووجوه البلد أشرافه، ووجه الكلام السبيل الذي تقصده به.

ويقال وَجَّهَتِ الريحُ الحصى تَوْجِيهاً إذا ساقته، وشيءٌ مُوَجَّهٌ إذا جُعِلَ على جِهَةٍ واحدة لا يختلف.

وفي حديث أَبي الدَّرْداءِ {لا تَفْقَهُ حتى تَرَى للقرآن وُجُوهاً أَي تَرَى له مَعَانيَ يحتملها[1]}[2].

وقال أبو عبيدة: التوجيه في القوائم كالصرف إلا أنه دونه[3].

والتَّوْجيهُ في قوافي الشعر: هو الحرف الذي بين أَلف التأْسيس وبين القافية، مثل قول الشاعر النابغة الذبياني:

كِلِيني لِهَمٍّ، يا أُمَيمَةَ، ناصِبِ، وليلٍ أُقاسِيهِ، بَطيءِ الكَواكِب[4]

---

(1) المديني، أبي موسى محمد بن عمر، **المغيث في غريبي القرآن والحديث**، تحقيق: محمود نضار، دار الكتب العلمية – بيروت،ج2، ص546.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ، مادة (وجّه).

(3) القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون، **البارع في اللغة**، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية - بيروت، الطبعة الأولى 1975م، ص93.

(4) النابغة الذبياني، **ديوانه**، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر ، ودار بيروت – بيروت، د.ط، 1383هـ - 1963م ص9.

فالباء هي القافية والألف التي قبل الصاد تأْسيسٌ والصادُ تَوْجِيهٌ بين التأْسيس والقافية وإنما قيل له تَوْجِيهٌ لأَن لك أَن تُغَيِّرَه بأَيِّ حرفٍ شئتَ[5].

هَذَا قَول أهل اللُّغَة، وتحريره أَن تَقول: إِن التَّوْجِيه: اخْتِلَاف حَرَكَة الْحَرْف الَّذِي قبل الروى الْمُقَيد، كَقَوْلِ الشاعر رؤبة بن العجاج:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

مُشْتَبِه الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ[6]

قَالَ الْأَخْفَش: التوجِيهُ: حَرَكَة الْحَرْف الَّذِي إِلَى جنب الروى الْمُقَيد لَا يجوز مَعَ الْفَتْح غَيره، نَحْو: قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلهُ فَجَبَرْ[7]

وَقَالَ ابْن جني: أَصله من التَّوْجِيه؛ لذَلِك سميت الْحَرَكَة قبل الرَوِيّ الْمُقَيد توجيهاً إعلاماً أَن للروى وَجْهَيْن فِي حَالين مُخْتَلفين، وَذَلِكَ أنه إِذا كَانَ مُقَيّداً فَلهُ وَجه يتقدّمه، وَإِذا كَانَ مُطلقًا فَلهُ وَجه يتَأَخَّر عَنهُ[8].

وعلى هذا كلّه فمعناه اللغوي يدور حول: القصد، والمعنى، والمقابلة.

التوجيه اصطلاحاً:

مصطلح بلاغي: وضعه السكّاكي (ت: 626هـ) في ضمن المحسنات المعنوية وعرَّفه بقوله: (وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين)[9].

---

(5) الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية 1986م، ج1، ص917 ؛ ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (وجّه).

(6) رؤبة بن العجاج، **ديوانه**، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت، د.ط، د.ت .

(7) الدينوري، أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، **أدب الكاتب**، شرحه وكتب هوامشه، علي فاعور، دار الكتاب العلمية – بيروت، د.ط، د.ت، ص269

(8) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 2000م، ج4، ص400.

(9) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية 1987م، ص427 ؛ والجرجاني علي بن محمد بن علي، **كتاب التعريفات**، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1983م، ص69.

من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار احتمالها للوجهين المختلفين. وأمّا باعتبار أنّه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين فليست منه، ولذا قال السكّاكي: أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام[10].

ويسمّى محتمل الضدين أيضا، كقول من قال لأعور يسمّى بعمرو:

خَاطَ لي عَمْرو قِبَاء ليتَ عينيه سِوَاء

فإنه يحتمل تمني أن يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحاً وتمني خير، وبالعكس فيكون ذماً[11].

توجيه القراءة المتواترة:

يأتي مفهوم توجيه القراءات، حول بيان الوجه المقصود من القراءة، او تلمُّس الأوجه المحتملة التي يجري عليها التغاير القرآني في مواضعه، سواء كانت هذه الوجوه نقلية أم عقلية[12].

قد اهتمَّ العلماء بفن توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ وهذا الإمام الزركشي (ت: 794هـ) يُشيد بهذا الفن و يجعل النوع الثالث والعشرين في علوم القرآن (مَعْرِفَةُ تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ وَتَبْيِينُ وَجْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كُلُّ قَارِئٍ) ويذكر طائفة مما صُنف فيه ويرى أنه فَنٌّ جَلِيلٌ، وَبِهِ تُعْرَفُ جَلَالَةُ الْمَعَانِي وَجَزَالَتُهَا، وَقَدِ اعْتَنَى الْأَئِمَّةُ بِهِ، وَأَفْرَدُوا فِيهِ كُتُبًا مِنْهَا كِتَابُ (الْحُجَّةِ) لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ (ت: 377هـ) وَكِتَابُ (الْكَشْفِ) لِمَكِّيٍّ القيسي (ت: 437هـ)[13] وَكِتَابُ (الْهِدَايَةِ) لِلْمَهْدَوِيِّ (ت: 430هـ)[14]... وَفَائِدَتُهُ كَمَا قَالَ الْكَوَاشِيُّ: "أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى

(10) محمد بن علي ابن القاضي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة الأولى 1996م، ج1، 527.

(11) أبو البقاء الكفومي، أيوب بن موسى، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، د.ط، 1998م، ص33 ؛ ومحمد بن علي ابن القاضي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج1، ص527.

(12) احمد سعيد محمد، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، مكتبة الآداب – القاهرة، د.ط، د.ت، ص23 .

(13) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأصل القرطبي المسكن، أستاذ القراء والمجودين. **غاية النهاية**، ج2، 309.

(14) هو أحمد بن عمار المهدوي، قارئ مشهور بالمغرب له مصنفات كثيرة، منها الهداية في القراءات السبع، قرأ على محمد بن سفيان، وقرأ عليه غانم بن الوليد وغيره. **غاية النهاية**، ج1، 92 .

حَسَبِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ أَوْ مُرَجِّحًا إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ تُرَجَّحُ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى تَرْجِيحًا يَكَادُ يُسْقِطُ الْقِرَاءَةَ الْأُخْرَى وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ لِأَنَّ كِلْتَيْهِمَا مُتَوَاتِرَةٌ"[15].

وهو ما ذهب إليه ابن جني (ت: 392هـ) بقوله : ولعمري، إن القارئ به من شاعت قراءته، واعتيد الأخذ عنه، فأما أن نتوقف عن الأخذ به؛ لأن غيره أقوى إعرابًا منه فلا[16].

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ : السَّلَامَةُ عِنْدَ أَهْلِ الدِّينِ إِذَا صَحَّتِ الْقِرَاءَتَانِ أَلَّا يُقَالَ: إِحْدَاهُمَا أَجْوَدُ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَيَأْثَمُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ وَكَانَ رُؤَسَاءُ الصَّحَابَةِ يُنْكِرُونَ مِثْلَ هَذَا[17].

وَقَالَ الشَّيْخُ شِهَابُ الدِّينِ أَبُو شَامَةَ: - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفُونَ فِي الْقِرَاءَاتِ وَالتَّفَاسِيرِ مِنَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ قِرَاءَةِ (مَلِكِ) وَ (مالك) حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يُبَالِغُ إِلَى حَدٍّ يَكَادُ يُسْقِطُ وَجْهَ الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى وَلَيْسَ هَذَا بِمَحْمُودٍ بَعْدَ ثُبُوتِ الْقِرَاءَتَيْنِ وَاتِّصَافِ الرَّبِّ تَعَالَى بِهِمَا[18].

توجيه القراءة الشاذة:

ومِنْ فوائد القراءة الشاذة أنها تفسر القراءات، وتبيين معناها، ويستعان بها على فهم مراد الله تعالى. كما قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ: الْمَقْصِدُ مِنَ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ تَفْسِيرُ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ وَتَبْيِينُ مَعَانِيهَا كَقِرَاءَةِ عَائِشَةَ وحفصة "والصّلاة الوُسْطى صَلَاةِ الْعَصْرِ"، وَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: "فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا" وَقِرَاءَةِ جَابِرٍ: "فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ" قَالَ: فَهَذِهِ الْحُرُوفُ وَمَا شَاكَلَهَا قَدْ صَارَتْ مُفَسِّرَةً لِلْقُرْآنِ، وَقَدْ كَانَ يُرْوَى مِثْلُ هَذَا عَنِ التَّابِعِينَ فِي التَّفْسِيرِ فَيُسْتَحْسَنُ، فَكَيْفَ إِذَا رُوِيَ عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ[19].

---

(15) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى 1957م، ج1، ص339 .

(16) ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، طبعة وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م، ج1، ص33 .

(17) السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة 1974م، ج1، ص281 .

(18) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج1، ص340 ؛ والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج1، ص281 .

(19) السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج1، ص279 .

المبحث الثاني

القراءات القرآنية

- القراءة في اللغة.
- القراءة في الاصطلاح.
- أركان القراءات.
- أنواع القراءات.
- أئمة القراء المشهورين.

المبحث الثاني

القراءات القرآنية

ولمّا كانت هذه الرسالة في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، احتاج الأمر إلى تعريف القراءة، وبيان معانيها وأنواعها، وهذا بمشيئة الله وقوته كما سيأتي:

القراءة لغةً:

القراءة في اللغة: مشتقة من مادة (ق ر أ)، وهي مصدر للفعل قرأ، يقال: قرأ يقرأ قراءة وقرآناً، ورد في كتب اللغة بمعنى الجمع والضم، أي: جمع الشيء إلى بعضه، وضمها إليه، وهو الأصل في المعنى، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ [القيامة: 17] أي: جمعه وقراءته، ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ [القيامة: 18] أي: قراءته... ومنه قولك: قَرَأْتُ الشيءَ قُرْآناً: أي جَمَعْتُه وضَمَمْتُ بعضَه إِلَى بَعْضٍ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَا قَرأَتْ هَذِهِ الناقةُ سَلىً قَطُّ، وَمَا قَرَأَتْ جَنِيناً قطُّ. أَي لَمْ يَضْمّ رَحِمُها على ولد[20].

قَالَ أَكثر النَّاسِ مَعْنَاهُ لَمْ تَجْمع جَنِيناً أَي: لَمْ يَضُمّ رَحِمُها عَلَى الْجَنِينِ. قَالَ: وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: لَمْ تقرأْ جَنِينًا أَي لَمْ تُلْقه[21].

القراءة اصطلاحاً:

لعلماء القراءات - رحمهم الله - جملة من التعريفات، لكن من أهمّها[22] :

1- ما عرّفه الطوفي (ت: 711هـ) بقوله: وَالْقِرَاءَاتُ: هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ، فِي كَمِّيَّةِ الْحُرُوفِ، أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ أَوْ تَثْقِيلٍ، وَتَحْقِيقٍ أَوْ تَسْهِيلٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، بِحَسْبِ اخْتِلَافِ لُغَاتِ الْعَرَبِ[23].

---

(20) الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى 2001م، مادة (قرأ)، ج9، ص209 ؛ وابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت ، الطبعة الثالثة 1414هـ، مادة (قرأ)، ج1، ص128.

(21) ابن منظور، **لسان العرب**، ج1، ص128 .

(22) بدأتُ التعريف بقول الطوفي من بداية القرن السابع؛ لأني لم اجد تعريفاً أقدم من تعريفه ما بين يديَّ من كُتب.

(23) الطوفي، أبو الربيع سليمان بن عبد القوي، **شرح مختصر الروضة**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1987م، ج2، ص 21 .

2- وعرَّف أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ) القراءات أثناء تعريفه للتفسير، إذ قال: "التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ، وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ. ثم قال: وَقَوْلُنَا: (يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ) هَذَا هُوَ عِلْمُ الْقِرَاءَاتِ"[24].

3- وتابعه الزركشي (ت: 794هـ) وقال: "وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا"[25].

4- وعرَّف ابن الجزري (ت: 833هـ) بقوله: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة[26].

5- وعرَّف شهاب الدين القسطلاني (ت: 923هـ) علم القراءات بأنه "علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللّغة والاعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السّماع"[27].

6- وأخيراً عرَّفها عبد الفتاح القاضي (ت: 1407هـ) القراءات بأنها: "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله"[28].

أركان القراءات الصحيحة:

قال ابن الجزري (ت: 833هـ): كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ

---

(24) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، د.ط، 1420هـ، ج1، ص26.

(25) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج1 ، ص318.

(26) الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1999م، ص9.

(27) القسطلاني، شهاب الدين، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق: عامر السيد عثمان وزميله، دار احياء التراث الاسلامي – القاهرة 1392هـ، ج1، ص170.

(28) عبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، دار الكتاب العربي – بيروت، د.ط، د.ت، ص7.

كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ[29].

وقال أبو شامة (ت: 665هـ) - رحمه الله - في كتابه "المرشد الوجيز" فلا ينبغي أن يغترّ بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحّة، وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، فإنّ القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم[30].

أنواع القراءات:

قال أبو محمد مكّيّ القيسي (ت: 437هـ): أَنَّ جَمِيعَ مَا رُوِيَ من الْقراءات عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ[31]:

قِسْمٌ يُقْرَأُ بِهِ الْيَوْمَ، وَذَلِكَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ خِلَالٍ، وَهُنَّ:

أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الثِّقَاتِ عَنِ النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وَيَكُونَ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ سَائِغًا، وَيَكُونَ مُوَافِقًا لِخَطِّ الْمُصْحَفِ.

فَإِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْخِلَالُ الثَّلَاثُ قُرِئَ بِهِ وَقُطِعَ عَلَى مُغَيَّبِهِ وَصِحَّتِهِ وَصِدْقِهِ؛ لِأَنَّهُ أُخِذَ عَنْ إِجْمَاعٍ مِنْ جِهَةِ مُوَافَقَةِ خَطِّ الْمُصْحَفِ، وَكَفَرَ مَنْ جَحَدَهُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا صَحَّ نَقْلُهُ عَنِ الْآحَادِ، وَصَحَّ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَخَالَفَ لَفْظُهُ خَطَّ الْمُصْحَفِ، فَهَذَا يُقْبَلُ وَلَا يُقْرَأُ بِهِ لِعِلَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ بِإِجْمَاعٍ، إِنَّمَا أُخِذَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ وَلَا يَثْبُتُ قُرْآنٌ يُقْرَأُ بِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

---

(29) الجزري : محمد بن محمد بن يوسف، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، د.ط، د.ت، ج1، ص9 ؛ الجزري، **منجد المقرئين**، ص18 ؛ والسيوطي، **الاتقان في علوم القرآن** ج1، ص 258 .

(30) أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت 1975م، ص174 .

(31) مكي القيسي، أبو محمد حَمّوش بن محمد بن مختار، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة – مصر، د.ط، د.ت، ص51 – 52 .

وَثَّانِيهما: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا قَدْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ، فَلَا يُقْطَعُ عَلَى مُغَيَّبِهِ وَصِحَّتِهِ وَمَا لَمْ يُقْطَعْ عَلَى صِحَّتِهِ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَلَا يَكْفُرُ مَنْ جَحَدَهُ، وَبِئْسَ مَا صَنَعَ إِذَا جَحَدَهُ.

والقسْمُ الثّالث: هو مَا نَقَلَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ أَوْ نَقَلَهُ ثِقَةٌ وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَهَذَا لَا يُقْبَلُ وَإِنْ وَافَقَ خَطَّ الْمُصْحَفِ. ونقل ابن الجزري و السّيوطّي كلام أبي محمد مكّيّ[32].

أئمة القُرّاءِ المشهورين :

أجمع أهل الأمصار على أئمة اشتهروا بالضبط والإتقان اِختارهم ابن مجاهد في كتابه (السبعة) عرفوا بالقرّاء السبعة وهم:[33].

1- عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي، (ت: 118هـ).
2- عبد الله بن كثير المكي، (ت: 120هـ).
3- عاصم بن أبي النجود الكوفي، (ت: 129هـ).
4- أبو عمرو بن العلاء البصري، (ت: 154هـ).
5- حمزة بن حبيب الكوفي، (ت: 156هـ).
6- نافع بن أبي نعيم المدني، (ت: 169هـ).
7- علي بن حمزة الكسائي الكوفي، (ت: 189هـ).

ويتلوهم في الشهرة أصحاب القراءات الثلاث المتممة للعشر[34] والمنسوبة إلى:

8- أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، (ت: 130هـ).
9- أبي محمَّد يعقوب بن اسحاق الحضرمي، (ت: 205هـ).
10- أبي محمَّد خلف بن هشام البزار، (ت: 229هـ).

---

(32) الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، ص14؛ والسيوطي، **الاتقان في علوم القرآن**، ج1، ص263.

(33) ابن مجاهد البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية 1400هـ، ص53 – 87 ؛ وأبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الثانية 1984م، ص4 وما بعدها ؛ وعبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ص7– 8.

(34) الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، **شرح طيبة النشر في القراءات**، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية 2000م، ص12- 14.

الفصل الأول

الكواشي وتفسيره

المبحث الاول: الكواشي.

المبحث الثاني: تفسيره.

المبحث الأول

الكواشي

- اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.
- مولده.
- عصره.
- حياته.
- ثقافته.
- شيوخه .
- تلاميذه.
- مؤلفاته.
- وفاته.

المبحث الأول

الكواشـــي

اسمه و كنيته ونسبه ونسبته:

هو موفق الدين أبو العباس أحمد[35] بن يوسف بن حسن بن رافع بن حسين بن سودان الكواشيّ الموصلي الشيبانيّ.

والشيباني نسبة إلى شيبان قبيلة عربية مشهورة لها بطون كثيرة[36].

والكواشي - بالفتح والتخفيف - نسبة الى كواشة، وهي قلعة من أعمال الموصل، وسمّاها ياقوت الحموي (كَوَاشَـى)[37] بـالالف المقصـورة، وقـال: هـي قلعـة حصـينة فـي الجبـال التـي فـي شرقي الموصل ليس إليها طريق إلاّ لِراجل واحدٍ، وكانت قديماً تسمّى أردمشت وكواشى اسم لها محدث[38].

مولده:

ذكر مُعظم المؤرخين الّذين ترجموا للشيخ موفق الدين الكواشي أنه قد ولد بقلعة كواشة سنة تسعين أو إحدى وتسعين وخمسمائة[39].

---

(35) انظر: ترجمة الكواشي في: أبو فضل الله العمري، **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، ج6، ص593؛ والذهبي، **تاريخ الإسلام ووَفيات المشاهير وَالأعلام** ج15، ص385؛ وأبو محمد اليافعي، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، ج4، ص145 ؛ والصفدي، **نكث الهميان في نكت العميان**، ج1، ص92؛ الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ج1، ص151 ؛ والسيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج1، ص401؛ والداودي، **طبقات المفسرين**، ج1، ص100 ؛ والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج8، ص190؛ و ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج5، ص320؛ وأبو الفلاح الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج7، ص638.

(36) السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **لب اللباب في تحرير الأنساب**، دار صادر – بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص173.

(37) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، دار صادر – بيروت، الطبعة الثانية 1995م، ج4، ص486.

(38) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(39) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج8، ص190 ؛ ابن قاضى شهبة، **طبقات الشافعية**، ج2، ص130؛ والداودي، **طبقات المفسرين**، ج1، ص100؛ الصفدي، **نكث الهميان في نكت العميان**، ج1، ص92.

وقد اقتصر بعضهم على ذكر سنة 590هـ[40].

كما اقتصر آخرون على ذكر سنة 591هـ [41].

وحدَّدَ أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري أنها ولد في ربيع الأول من هذه السنة أعني 591هـ[42].

وإذا علمنا أن المؤرخين قد اتفقوا على أن وفاته سنة 680هـ، كما سيأتي بيانه في هذا المبحث عند الكلام عن (وفاته) وذكر بعضهم أنه توفي عن تسعين سنة[43] ترجح لنا أن يكون سنة ولادته 591هـ، وهي تقابل سنة 1195م.

عصره:

عاش موفق الدين الكواشي في عصر مثقل بالاضطرابات والأحداث العنيفة والخطيرة، ففي مدة حياته (591هـ = 1195م / 680هـ =1281م) شهد العالم الاسلامي فتناً وحوادث بل أهوالاً لم ير مثلها في سابق عهوده.

فهناك في المشرق الدولة الخوارزمية والغزنوية وغيرهما، وصراعهما مع التتار في أول ظهور أمرهم، والدولة الأتابكية في الموصل والأراتقة شمالهم، والدولة الإسماعلية في مصر والمشرق، والدولة الأيوبية في الجزيرة والشام ومصر وجهادها ضد الغزو الصليبي الذي لم تهدأ ثائرته، والنزاع الحادّ بين أطراف السلطة في هذه المناطق، ولا سيما بين أفراد الأسرة الايوبية بعد وفاة صلاح الدين سنة 589هـ، إلى جانب الخطر الماحق الذي داهم البلاد الإسلامية من المشرق فسفك الدماء وخرّب البلاد وعاث الأرض الفساد وهو هجوم التتار على بغداد 656هـ = 1258م وتأهب العالم الإسلامي واستنفاره لردّ هذا الهجوم في موقعة عَيْنِ جالوت

---

(40) الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى 1351هـ، ج1، ص151؛ والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تحقيق: بشار عواد معروف وزملائه، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ، ج2، ص685.

(41) أبو الفلاح الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج7، ص638؛ و ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج5، ص321، والذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج5، ص327.

(42) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، المجمع الثقافي - أبو ظبي، الطبعة الأولى 1423هـ، ج5، ص321.

(43) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج4، ص171 ؛ وأبو المحاسن الحنفي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج7، ص352.

سنة 658هـ، ونقل الخلافة الى مصر في سنة 659هـ، وقيام دولة المماليك بعد انتهاء الحكم الأيوبي بمقتل تورانشاه سنة 648هـ... وغير ذلك[44].

حياتــه:

وُلِدَ بكَوَاشَة، وهي قلعة من أعمال المَوْصِل، ونشأ في حجر والده، فاعتنى به والده مُنْذُ صِغَرِه، ولم يأل جُهْداً في تعليمه القرآن والقراءات[45] وتُوُفِّيَ والده وهو صغير، وربّاه خالُه وأشغَلَه بالعِلم عنده بالجزيرة (جزيرة ابن عمر) إلى أن بلغ عشرين سنة، فسافر إِلَى الشّام وحجّ، واشترى قمحًا من قرية الجابية، لكونها من فُتُوح عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْه، ثلاثة أمداد وحملها على عُنقه فِي جُراب إِلَى المَوْصِل، ثُمَّ زرعها بأرض البُقعة من أعمال المَوْصِل، وبقي يعمل بالفاعل بتلك القرية إِلَى أن حصد ذلك الزّرع، وأخذ منه ما يقوته، وترك منه بذارًا ثُمَّ بذره، وبقي على هَذَا إِلَى أن بقي يدخل عليه من ذلك القمح جملة تقوم به وبجماعةٍ من أصحابه وزُوّارِه[46].

ثقافته:

حصل موفق الدين الكواشي على قدر كبير مِنْ علوم عصره، فقد قرأ على والده القرآن[47]، كما أخذ من كثير من المشايخ في كواشة والجزيرة (جزيرة ابن عمر) واشتغل بالعلم عند خاله بعد وفاة والده، وارتحل إلى الشام فأخذ من علمائها، قال ابن قاضي شهبة في ترجمته للكواشي: (واشتغل بالعلم وبرع في القراءات والتفسير والعربية)[48]، ورَجَعَ إِلَى بَلَده ولازم الإقراء وَالْعِبَادَة
والتصنيف[49].

---

(44) الكواشي، موفق الدين ابي العباس احمد بن يوسف، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم** (الدراسة)، تحقيق: محي هلال السرحان، ديوان الوفق السني - بغداد، 2006م، ج1، ص19.

(45) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير اعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الارناؤط ومحمد نعيم العرقسوس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة 1413هـ، ج17، ص352.

(46) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 2003م، ج15، ص385 ؛ والصفدي، **نكت الهميان في نكت العميان**، ص92.

(47) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، **طبقات الشافعية الكبرى**، محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ، ج8، ص42.

(48) ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية**، ج2، ص130.

(49) المصدر السابق والصحيفة نفسها.

ويقول الذهبي: (وكان شيخنا تقي الدين المقصاتي يُطنب فِي وصف الشَّيْخ موفّق الدّين ويُسهب)[50].

شيوخه:

أخذ موفق الدين الكواشي عن عدد كبير من شيوخ عصره، وجدنا بعضهم في مصادر ترجمته وهم:

1- أبوه:

إذ قرأ عليه القرآن، وأخذ عنه القراءات، وتلا عليه بالسبع[51]، وروى والده الحروف عن عبد المحسن بن خطيب الموصل بسماعه من يحيى بن سعدون القرطبي[52]، ويقول محي هلال السرحان: صاحب تحقيق التلخيص (لم تتوفر لدينا معلومات عن حياته ووفاته، ولكنه لما بدأ بتعليم ابنه الّذي ولد سنة 591هـ القراءات، فلا شك أن ابنه كان في سن تؤهله لطلب هذا العلم، ولا يمكن إحراز ذلك وتحقيقه إلا بعد بلوغه سن التمييز، فيكون والده قد توفي بعد سنة 598هـ على أقل تقدير)[53].

2- خاله:

قلنا إنَّ موفق الدين الكواشي لما توفي والده ربّاه خاله (لم تذكر المصادر اسمه)، يقول الذهبي: (وأشغله بالعلم عنده بالجزيرة "جزيرة ابن عمر" إلى أن بلغ عشرين سنة فسافر إلى الشام)[54].

يقول محقّق التلخيص محي هلال السرحان تعليقاً على هذا: (فاحتمل ذلك أن يكون قد أخذ عنه العلم، واحتمل أن يكون قد أخذ عن غيره، ولكننا لم نعرف شيئاً عن خاله)[55] ولم نجد اسمه في المصادر.

---

(50) الذهبي، **تاريخ الاسلام**، تحقيق: بشار، ج15، ص385 ؛ ونقل عنه الصفدي في **الوافي بالوفيات**، ج8، ص190، **ونكت الهميان**، 92.

(51) الذهبي، **سير اعلام النبلاء**، ج17، ص352.

(52) الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ج1، ص151.

(53) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص39.

(54) الذهبي، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، ج15، ص385.

(55) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص40.

3- ابن روزبة:

ذكر الذهبي[56]، وابن فضل الله العمري[57]، وصلاح الدين الصفدي[58]، أنَّ موفق الدين الكواشي سمع من أبي الحسن بن روزبة.

وابْنُ رُوْزْبَةَ هو الشَّيْخُ، المُسْنِدُ، المُعَمَّرُ، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ رُوْزْبَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيُّ، القَلاَنسِيُّ، العَطَّارُ، الصُّوْفِيُّ، وُلِدَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَأَرْبَعِيْنَ وخمسمائة، وَسَمِعَ (صَحِيْح البُخَارِيِّ) وَ (جُزْء ابْن العَالِي) مِنَ الشَّيْخِ أَبِي الوَقْتِ، وَرَوَى (الصَّحِيْح) بِحَلَبَ، وَبَغْدَاد، وَحَرَّان، وَرَأْسِ عَيْنٍ، وَازْدَحَمُوا عَلَيْهِ، وَقَدْ أَضَرَّ بِآخِرِه، وَنَاطحَ التِّسْعِيْنَ، وَكَانَ حَسَنَ الهَيْئَةِ، مَلِيْحَ الشَّيْبَةِ، حُلْوَ الكَلاَمِ، قَوِيَّ الهِمَّةِ[59].

4- السّخاوي:

ذكر كتب الترجمة أن موفق الدين الكواشي قدم دمشق وَأخذ عَن السّخاوي وَغَيره[60].

هُوَ الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، شَيْخُ القُرَّاءِ وَالأُدَبَاءِ، عَلَمُ الدِّيْنِ، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بنِ عَطَّاسِ الهَمْدَانِيُّ، المِصْرِيُّ، السَّخَاوِيُّ، الشَّافِعِيُّ، نَزِيْلُ دِمَشْقَ.

وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِيْنَ، أَوْ سَنَة تِسْع، وَسَمِعَ مِنْ: أَبِي طَاهِرٍ السِّلَفِيِّ، وَمِنْ أَبِي الطَّاهِرِ بنِ عَوْفٍ، وَبِمِصْرَ مِنْ أَبِي الجُيُوْش عَسَاكِرَ بنِ عَلِيٍّ، وَ بِدِمَشْقَ مِن ابْنِ طَبَرْزَذَ، وَالكِنْدِيِّ، وَحَنْبَلٍ، وَتَلاَ بِالسَّبْعِ عَلَى الشَّاطِبِيِّ، وَأَبِي الجُوْدِ، وَالكِنْدِيِّ، وَالشِّهَابِ الغَزْنَوِيِّ، وَأَقرَأَ النَّاسَ دَهْراً، وَكَانَ إِمَاماً فِي العَرَبِيَّةِ، بَصِيْراً بِاللُّغَةِ، فَقِيْهاً، مُفْتِياً، عَالِماً بِالقِرَاءاتِ وَعِلَلِهَا، مُجَوِّداً لَهَا، بَارِعاً فِي التَّفْسِيْرِ.

---

(56) الذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، ج1، ص368 ، **والعبر في خبر من غبر**، ج3، ص343.

(57) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج5، ص321.

(58) الصفدي، **نكث الهميان في نكت العميان**، ج1، ص92 ؛ و**الوافي بالوفيات**، ج8، ص190.

(59) الذهبي،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1985م، ج22، ص387.

(60) الذهبي، **العبر في خبر من غبر**،ج3، ص343 ؛ **والوافي بالوفيات**: ج8، ص190 ؛ والصفدي، **نكث الهميان في نكت العميان**، ص92 ؛ وأبو الفلاح الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج7، ص638 ؛ وابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج5، ص321 ؛ وابن الجزري، غ**اية النهاية في طبقات القراء**، ج1، ص151 ؛ والذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، ج2، ص685.

وتوفِي في الثَّانِي عشرَ جُمَادَى الآخِرَةِ، سَنَةَ ثَلاَثٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَسِتّمائَةٍ[61].

تلاميذه:

ذكر أصحاب التراجم والطبقات أنّ موفق الدّين الكواشي أخذ عنه العلوم الشرعية جماعة كبيرة من طلاب العلم، ولاسيما التفسير والقراءات واللغة والفضائل ونذكر ثلاثة منهم:

1- **تقي الدين المقصاتي:**

هو أبو بكر بن عمر بن المشيع الإمام المجوّد، الصالح تقي الدين الجزري، المقصاتي المقرئ، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة تقريباً، قال الذهبي: (وسمع من **الشيخ موفق الدّين الكواشي تفسيره**)[62].

ونقل عن المقصاتي أنه قال: (قرأت على **الشيخ موفق الدّين تفسيره**، فلما بلغنا إلى والفجر منعني من إتمام الكتاب، وقال: أنا أجيزه لك ولا تقول قرأته كلّه على المصنف، يعني أن للنفس في ذلك حظاً)[63].

توفي رحمه الله تعالى، في سنة ثلاث عشرة وسبعمائة، وقد جاوز الثمانين[64].

2- **ابن خروف:**

هو مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْن أَبِي الْعِزِّ الإِمَامُ الْمُقْرِئُ شمس الدين أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْوَرَّاقِ وَيُعْرَفُ بِابْنِ خَرُوفٍ الْمَوْصِلِيِّ، وُلِدَ في حدود الأَرْبَعِينَ وَسِتِّمائَةٍ أَوْ قَبْلِهَا بِيَسِيرٍ[65].

---

(61) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (ط - مؤسسة الرسالة)، ج23، ص122 ؛ والذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، ج1، ص340 ؛ الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ج1، ص567-568.

(62) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **معجم الشيوخ الكبير**، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، الطبعة الأولى 1988م، ج2، ص413 ؛ والذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، ج1، ص388.

(63) الذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصا**، ج1، ص368 ؛ والصفدي، **نكث الهميان في نكت العميان**، ص92.

(64) الذهبي، **معجم الشيوخ الكبير** ج1، ص413 ، والذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، ج1، ص388 ؛ والجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ج1، ص183.

(65) الذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، ج1، ص388 ؛ والجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء** ج2، ص206.

قَرَأَ بِعِدَّةِ كُتُبٍ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَمِنَ ابْنِ وَضَّاحٍ، وَمِنَ الشَّرْمَسَاحِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ الْعَجَمِيِّ، **وَالْمُوَفَّقِ الْكَوَاشِيِّ**[66].

وقال ابن حجر العسقلاني: قَرَأَ تَفْسِير **موفق الدّين الكواشي** على المُصَنّف وَسمع التِّرْمِذِيّ على مُحَمَّد بن مَسْعُود بن العجمي وَسمع كَمَال الدّين بن وضاح[67].

توفي بالموصل في جمادى الأولى سنة سبع وعشرين وسبعمائة[68].

3- **شمس الدين الفرضي:**

وهو شمس الدين أبو العَلاء محمود بن أبي بكر بن أبي العَلاء بن علي أبو العلاء البخاري الكلاباذي الحنفي الصوفي، الإمام المحدّث المتقن المعروف بالفرضي.

ولد سنة أربع وأربعين وستمائة (644هـ - 1246م) بمحلة كلاباذ[69].

وتَفَقَّه ببخارى وسَمِعَ بها فِي سنة سبعين وحولها، ثُمَّ قَدِمَ العِراق سنة بضعٍ وسبعين فسمع بها من محمد ابن أبي الدينة، ومحمد بن عمر ابن المريخ وابن بلدجي وابن الدّبّاب وطائفة.

وبالموصل من **الشَّيْخ موفّق الدِّين الكواشي المفسّر** وجماعةٍ، وبماردين ودُنَيْسر، وقدِم دمشق سنة أربعٍ وثمانين فسمع بها ورحل إلى مصر سنة سبْعٍ وثمانين فأكثر بها وبدمشق.

وكتب الكثير بخطّه المليح الحُلْو وصنَّف فِي الفرائض تصانيف، وكان بارعًا فيها، وكان ديّنًا، نزهًا ورِعًا، متحريًّا، متقنًا، كثير المعارف، حَسَن العِشْرة، كثير الإفادة، مُحِبًّا للطَّلَبة، سمع من سبعمائة وخمسين شيخًا وسوَّد معجمًا لنفسه، ولمّا انقضت أيّام التَّتَار سافر من دمشق خوفًا

---

(66) الذهبي، **معجم الشيوخ الكبير**، ج2، ص255.

(67) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد، الطبعة الثانية 1972م، ج5، ص332.

(68) الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ج2، ص206 ؛ والعسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ج5، ص332 ؛ والذهبي، **معجم الشيوخ الكبير**، ج2، ص255.

(69) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **المعجم المختص بالمحدثين**، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى 1988م، ص278 ؛ وصلاح الدين الصفدي، **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد وزملائه، دار الفكر المعاصر، بيروت، و دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1998م، ج5، ص365 ؛ القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله أبو محمد محيي الدين الحنفي، **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، مير محمد كتب خانه، كراتشي، د.ط، د.ت، ج2، ص163.

من الغلاء إلى ماردين، فأقام بها أشهرًا، وتُوُفيّ بماردين فِي أوائل ربيع الأوّل سنة سبعمائة عن ستٍّ وخمسين سنة[70].

مؤلفـاتـه:

1- تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر[71]:

وهو تفسيره الكبير، ثم لخّصه في مجلد وسماه (التلخيص) وهو تفسير كبير للقرآن الكريم لا يزال مخطوطاً، وهو أصل "**التلخيص**" الذي نقوم بدراسته.

2- التلخيص في تفسير القرآن العظيم:

وهو الكتاب الذي نقوم بدراسته، وهو تفسيره الصغير[72]، وسيأتي الكلام عنه في موضِعه إن شاء الله.

3- **كشف الحقائق في التفسير:** ذكره حاجي خليفة[73]، وقال محي هلال السرحان في مقدمة تحقيقه على "**التلخيص**": وربما يكون تفسيراً آخر للكواشي غير تفسيرَيهِ السابقَيْنِ[74].

4- **التبصرة في النَّحْوِ[75]:**

5- **متشابه القرآن:**

6- **كتاب عدد أحزاب القرآن:**

---

(70) الذهبي، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، ج15، ص961؛ **ومعجم الشيوخ الكبير**، ج2، ص338 ؛ القرشي، **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، ج2، ص163؛ وصلاح الدين الصفدي، **أعيان العصر وأعوان النصر**، ج5، ص365؛ و أبو الفلاح الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج7، ص797 - 798.

(71) كحالة الدمشقي، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط، د.ت، ج2، ص209 ؛ والحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون** ، مكتبة المثنى – بغداد، 1941م، ج1، ص339 و 357 .

(72) المصدر نفسه، ج1، ص480.

(73) المصدر السابق، ج2، ص1489.

(74) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص54.

(75) كحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، ج2، ص209.

7- **كتاب الوقوف:**

8- **روضة الناظر وجنة المناظر:**

9- **المطالع في المبادئ والمقاطع:**

10- المواقيت في القرآن:

11- المواقف في القراءة:

وفـاتـه :

ذكرت المصادر التي ترجمت لموفق الدين الكواشي أنه توفي سنة 680هـ، وكانت وفاته في السابع عشر من جمادى الآخرة بالموصل ودفن بها[76]. وعمى قبل وفاته بأكثر من عشر سنين[77].

(76) الذهبي، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، ج15، ص385 ؛ والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج8، ص190 ؛ و**نكث الهميان في نكت العميان**، ج1، ص92 ؛ وابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية**، ج2، ص130 ؛ وابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج5، ص322 ؛ وابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج7، ص349 ؛ والداوودي، **طبقات المفسرين**، ج1، ص101 ؛ والجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ج1، ص151.

(77) اليونيني، أبو الفتح قطب الدين موسى بن محمد، **ذيل مرآة الزمان**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية 1992م، ج4، ص105 ؛ والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج8، ص190.

المبحث الثاني

تـفـسـيـره: (**التلخيص في تفسير القرآن العظيم**) الدراسة.

- كتاب التلخيص وبيان اسمه وموضوعه.
- أهميته وثناء العلماء عليه.
- منهجه.

المبحث الثاني

تفسيـــر الكواشي

كتاب التلخيص وبيان اسمه وموضوعه:

أشار المؤلّف في مقدمة كتابه (**التلخيص**) فقال: (وبعد: فلما رأيت الكتاب العزيز في غاية الإعجاز، ونهاية الإيجاز، وأن لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بتوفيق إلهيّ، أو توفيق نبويّ، لخصت مختصراً في تفسيره، ملتجئاً إلى الله في تيسيره، ويكون عوناً لطالبي هذا الشأن، وراغباً إليه أن يجعله خالصاً لوجهه بمنّه وكرمه...)[78].

و أشار محي هلال السرحان في مقدمة تحقيقه على (**التلخيص**) قائلاً: (واسم كتاب "**التلخيص**" هو (**التلخيص في تفسير القرآن العظيم**) وهو كتاب في تفسير القرآن، جمع فيه المؤلف الإمام الكواشي لباب القول مما أودعه في "التبصرة" من المعاني، وبيان الوقوف، وأحوال القراءات، وأوجه الإعراب، واللغة، بعبارة وجيزة محكمة مستوعباً في تفسيره جميع سور القرآن...)[79].

وفرغ عن تأليفه في ربيع الآخر، سنة تسع وأربعين وستمائة649[80].

أهميته وثناء العلماء على (التلخيص):

لكتاب (**التلخيص في تفسير القرآن العظيم**) مزايا جعلته ينال ثناء العلماء واهتمامهم ومنهم:

قال اليونيني في ترجمته للكواشي: (الشيخ العالم صاحب التفسير الكبير والتفسير الصغير، وقد أجاد فيهما، وأحسن ما شاء وغير ذلك. كانت له اليد الطولى في التفسير والقراءات)[81].

وقال ابن فضل الله العمري: (تفسيره الذي صنفه علماً باقياً، وعلماً هادياً من الضلال واقياً، صدر عن صدر ماج البحر في جانبه، ومال الطود مِن مناكبه)[82].

---

(78) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، (الدراسة) ج1، ص131.

(79) المصدر نفسه: ج1، ص59.

(80) حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ج1، ص480.

(81) اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ج4، ص104.

(82) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج5، ص320.

وقال صلاح الدين الصفدي في ترجمته: (صنّف التَّفسير الكبير والصَّغير... جوّد إعرابه وهو من الكشَّاف وحرّر الوقوف وأنواعها من التام والكافي والحسن والجائز وغير ذلك)[83].

وقال ابن تغري بردي في ترجمته للكواشي:

(الإمام العالم المفسّر صاحب التفسير الكبير والتفسير الصغير وهما من أحسن التفاسير، وكانت له اليد الطّولى فى القراءات)[84].

واعتمد على تفسيره جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي في تفسيرهما.

كما قال السيوطي في بغية الوعاة:

(وَعَلِيهِ اعْتمد الشَّيْخ جلال الدّين الْمحلي فِي تَفْسِيره، واعتمدتُ عَلَيْهِ أنا فِي تكملته مَعَ الْوَجِيز وَتَفْسِير الْبَيْضَاوِيّ وَابْن كثير)[85].

كما اعتمد كثير من العلماء على تفسيره، ونقلوا من علومه في التفسير واللغة والقراءات.

فقد أكثر في النقل عنه الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن[86]، وابن الجَزَري في كتابه النشر في القراءات العشر فيما يتعلق بالقراءات[87]، والسيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن[88] وجعله من جملة مصادره، وفي كتابه معترك الاقران[89].

منهجه:

أشار محي هلال السرحان في مقدمة تحقيقه على (التلخيص) إلى جملة من النقاط التي سار المؤلف "الكواشي" في تفسيره (التلخيص في تفسير القرآن العظيم) عليه من أهمّها[90]:

---

(83) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج8، ص190 و 191.

(84) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج7، ص348.

(85) السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1، ص401.

(86) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج1، 186، 331، 339، 466، ج2، 150، 290، ج3، 35، ج4، 162، 272.

(87) الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، ص44.

(88) السيوطي، **الاتقان في علوم القرآن**، ج1، ص35، ج3، ص380، ج4، 194.

(89) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1988م، ج1،ص52، 122، 125، 195، ج3، ص321.

(90) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص71 – 72.

1- وضع الفرق بين التفسير والتأويل في مقدمة التفسير بما انفرد به عن غيره مما هو مشهور.
2- واعتاد إذا ابتدأ بتفسير سورة مِنَ السور لأن يتكلم بكلام مختصر جِدّاً عنها كبيان كونها مكيّة، أو مدنيّة، وعدد آياتها، وسبب تسميتها في القليل النادر.
3- عنيَ بالقراءات كثيراً وبيّنَ اختلاف المعنى باختلافها.
4- اهتمّ كثيراً بالوقف واختار من أنواع الوقف أحسنها وأعجبها إليه، وهي التام الحسن الكافي، ورمز لها برموزها، فللتام (**تا**) وللحسن (**حس**) وللكافي (**كا**) ولم يتناول بقية أنواع الوقوف، لاكتفائه بهذه الأنواع الثلاثة.
5- وضع بعض الاصطلاحات التي سار عليها في التفسير، وخاصَة في موضوع القراءات، فإذا قال: (**القراءة كذا...**) فهي السبعة، وإذا قال: (**قرئ بكذا...**) فهي شاذة، وكثيراً ما يستعمل (**أو**) بمعنى (**وقيل**).
6- اهتمّ كثيراً بالإعراب الّذي يتوقف عليه فهم المعنى، كما عُنيَ بتوجيه المعنى معه أو بخلافه.
7- يختم تفسير الآيات في الغالب بقوله بعد شرحها (**تلخيصه كذا وكذا**) ويأتي بعبارة وجيزة قد تكون في بعض الأحيان أقل لفظاً من الألفاظ المشروحة.

الفصل الثاني

(التوجيه النحوي الواردة في الأسماء)

ويقع في أربعة مباحث:

المبحث الأول: بين الرفع والنصب.

المبحث الثاني: بين النصب والجرّ.

المبحث الثالث: بين الرفع والجرّ.

المبحث الرابع: بين الرفع والنصب والجرّ.

المبحث الأول

بين الرفع والنصب

أولاً: المبتدأ والمفعول به:

قال تعالى: ﴿ **أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴾ [المائدة: 50]

أورد الكواشي لكلمة (أفحكم) قراءتين، قرأه بالنصب (أفحكمَ) وبالرفع (أفحكمُ)[91].

فقراءة النصب هي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع هي قراءة السُّلَمي وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي[92].

وجّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- قراءة النصب على أن الكلمة (أفحكمَ) مفعول بـ (يبغون) أي: واحد الأحكام.

2- أما قراءة الرفع فقد جعل (أفحكمُ) مبتدأً خبره (يبغون) والعائد محذوف أي: يبغونه[93].

الوجه الأول: أن تجعل (أفحكمَ) منصوباً، وعلى هذا فإنَّ (حكمَ) مفعول به مقدم لـ (يبغون) قُدمَ لإرادة التخصيص، قال الطبري: فكأن معنى قوله تعالى: ((أيبغي هؤلاء اليهود الّذين احتكموا إليك، فلم يَرْضَوا بِحكمك، إذ حكمت فيهم بالقِسْط حكم الجاهلية، يعني: أحكام عبَدة الأوثان من أهل الشرك، وعندهم كتاب الله فيه بيان حقيقة الحكم الذي حكمت به فيهم، وأنه الحق الذي لا يجوزُ خلافه))[94] والمعنى عند السمين الحلبي في الآية الكريمة: ((أَيَعْدِلون عَنْ حكمِك فيبغون حكمَ الجاهلية؟))[95].

---

(91) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج5، ص169.

(92) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص641 ؛ والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج6، ص2014 و215 ؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص287 و 288 ؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص295 ؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص287.

(93) المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

(94) الطبري، **جامع البيان**، ج10، ص394.

(95) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص295.

وتقديم المفعول للتخصيص المفيد لتأكيد الإنكار والتعجب من حال اليهود؛ لأن التولي عن حكم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وطلب حكم آخر مُنْكَر عَجِيب، وطلب حكم الجاهلية أقبح وأعجب[96].

وقد أورد الكواشي قراءة أخرى بالنصب (أَفَحَكَمَ)[97] بفتح الجميع بمعنى الحاكم واحد الحكام[98].

وقد علّق على هذا بعض النحويين والمفسرين بأنه: جنس لا يراد به واحد، وليس مقصودًا به قصد حاكم بعينه؛ وإنما هو بمعنى الشِّياع والجنس، أي: أفحكامَ الجاهلية يبغون؟ وجاز للمضاف أن يقع جنسًا ثم يرجع المعنى من بعد إلى أن معناه معنى: "أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ"؛ لأنه ليس المراد والْمَبْغيّ هنا نفس الحكام، فإنما المبغي نفس الحُكْم، فهو إذن على حذف المضاف؛ أي: أفحُكمَ حَكَمِ الجاهلية يبغون؟ وهذا هو الأول في المعنى، فاعرف ذلك[99] وقال البعض كأنه قيل: أَحُكَّامَ الْجَاهِلِيَّةِ؟ وَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى الْكُهَّانِ الَّذِينَ كَانُوا يَأْخُذُونَ الْحُلْوَانَ وَهِيَ رَشَا الْكُهَّانِ، وَيَحْكُمُونَ لَهُمْ بِحَسَبِها وَبِحَسَبِ الشَّهَوَاتِ[100].

وأضاف السّمين الحلبي على قراءة فتح الجميع في (أَفَحَكَمَ) بأنه: ((مفردٌ يراد به الجنس لأن المعنى: أحُكَّامَ الجاهلية، ولا بد من حذف مضاف في هذه القراءة هو المُصَرَّحُ به في المتواترة تقديره: أَفَحُكْمَ حُكَّامِ الجاهليةِ))[101].

الوجه الثاني: فقد جعل الكواشي (أفحكمُ) مرفوعاً مبتدأً خبره (يبغون) والعائد محذوف أي: يبغونه. وفي مسألة حذف الضمير العائد إلى المبتدأ خلاف بين النحويين والمفسرين، فبعضم يجيز ذلك، وبعضهم يخصُه بالشعر، وبعضهم يُفصّل[102].

---

(96) الآلوسي، **روح المعاني**، ج3، ص323 .

(97) هي قراءة قتادة والحسن والأعرج والأعمش والمطوعي وابن محيصن وسلمان بن مهران. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج6، ص215 ؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج2، ص236 ؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص298 ؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص288.

(98) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج5، ص169.

(99) ابن جِنّي، **المحتسب**، ج1، ص213.

(100) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج6، ص216 ؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص288.

(101) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص298.

(102) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص211 ؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج2، ص235 ؛ و السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص295 ؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص287 .

قال ابن جِنّي: ((وإنْ كَانَ فيه صنعة فإنه ليس بخطأ، وهي عند ابن مجاهد خطأ، وذهب ابن جِنّي إلى أنه وجه ولكن غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر))[103] قال أبو النجم العجلي:

قد أصبحَتْ أَمُّ الخيار تدَّعي ... عليَّ ذنبًا كلُّه لَمْ أَصْنَع[104]

أي: (لم أصنعه) فرفع (كلُّه)؛ لأنه أراد التبرّؤَ من جميع الذنوب، ولو نصب، لم ينكسر الوزن، ولَكانَ ظاهر قوله أنه صنع بعضه[105] فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرروة مطلقة؛ بل لأن له وجهًا من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنها ضرب من الخبر، فالصّفة كقولهم: الناس رَجُلان: رجل أكرمت ورجل أهنت؛ أي: أكرمته وأهنته، والحال كقولهم: مررت بهند يضرب زيد؛ أي: يضربها زيد، فحذف عائد الحال وهو في الصفة أمثل؛ لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم: أكرمتُ الّذي أَهَنْتَ؛ أي: أهَنتَهُ، ومررت بالتي لقيتُ؛ أي: لقيتها، فغير بعيد أن يكون قوله: "أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ" يراد به يبغونه، ثم يُحْذَف الضمير، وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ[106].

وعلى هذا قال الزمخشري: ((وإيقاع يبغون خبراً وإسقاط الراجع عنه كإسقاطه عن الصلة في: (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)[107] .

ونقل ابن مالك: فإن كان العائد مفعولا وكان المبتدأ كُلاً، جاز الحذف وبقاء المبتدأ مبتدأً بلا خلاف، ومن ذلك قراءة ابن عامر: (وكلٌّ وعد الله الحسنى)، أي: وعده[108]، واستشهد السيوطي بهذه الأية على أنه يجوز ذَلِك بِكَثْرَة وَعَلِيهِ هِشَام من الْكُوفِيّين نَحْو زيد ضربت وَقيل يخْتَص ذَلِك بِمَا إِذا كَانَ الْمُبْتَدَأ اسْم اسْتِفْهَام أَو كِلَا وكِلْتا أَو كُلاً وَعَلِيهِ الْفراء[109].

---

(103) ابن جني، **المحتسب**، ج1،ص211 .

(104) أبو النجم العجلي، **ديوانه**، الفضل بن قدامة، شرحه وحققه، محمد أديب عبدالواحد جمران، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1427هـ - 2006، ص206؛ وسيبويه، **الكتاب**، ج1، ص85 ؛ والسيرافي، **شرح أبيات سيبويه**،ج 1، ص13؛ وابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص72.

(105) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص211؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص443؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**،ج2، ص236.

(106) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص211.

(107) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص641.

(108) ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص312 ؛ **وشرح الكافية الشافية**، ج1، ص365 و366.

(109) السيوطي، **همع الهوامع**، ج5،ص156؛ **وشرح شواهد المغني**، ج2، ص544.

وذهب ابن مالك فيما إذا كان المبتدأ غير كُلّ، والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلاّ في الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفا، ومنه قراءة السُّلَمِي: (أفحكمُ الجاهلية يَبْغون) بالرفع، ومثل هذه القراءة

قول الشاعر الاسود بن يعفر:

وخالدٌ يَحمدُ أصحابُه ... بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطل[110]

هكذا رواه أبو بكر بن الأنباري برفع خالد وأصحابه[111]، أي: وخالدٌ يحمدُه.

وعلى هذا قال السَّمين الحلبي: ((فقد حصل الذي أجازه ابن عطية ممنوع عن الكوفيين، وضعيف عند البصريين))[112].

وإنما ضعف حذف العائد من الخبر، لأنّ الجملة التى تقع خبراً عن المبتدأ إنما هى حديث عنه وأجنبيّة منه، فالعائد منها يعلّقها به، ولكنهم شبّهوها بالجملة التى تقع وصفاً، كما شبّهوا جملة الصّفة بجملة الصّلة، من حيث كانت الصفة توضّح الموصوف كما توضّح الصّلة الموصول، إلا أنّ الموصول يلزمه أن يوصل، والموصوف لا يلزمه أن يُوصَفَ. وإنما حسن وكثر حذف العائد من الصّلة، لأنّ الموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد، فالصّلة منه كبعض أجزاء كلمة، فإذا قلت: الذى أكرمه أخوك زيد، فقد تنزّلت أربعة أشياء منزلة اسم مفرد، وهى الذي والفعل وفاعله ومفعوله، وهو الضمير العائد، فآثروا التخفيف بحذف بعض الأربعة، وكان الضمير أولى بالحذف، لأنّ المفعول فضلة، فكان حذفه من الصّلة لهذه العلّة أقوى من حذفه من الصّفة، وحذفه من الصّفة أقوى من حذفه من الخبر[113].

وأضاف ابن جني وجهاً آخر للرفع، فقال: ((وإن شئت لم تجعل قوله "يبغون" خبرًا؛ بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف، فكأنه قال: أفحكمُ الجاهلية حكمٌ يبغونه، ثم حذف الموصوف الذي هو حُكمٌ، وأقام الجملة التي هي صفته مقامه؛ أعني: يبغون، كما قال الله سبحانه: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) أي: قَومٌ يُحَرِّفون، فحُذف الموصوف

---

(110) البَلَاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، **جمل من أنساب الأشراف**، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م ، ج12، ص122.

(111) المصادر السابقة، والصفحات نفسها.

(112) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص368.

(113) ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص73.

وأُقيمت الصفة مقامه))[114]. وأشار إلى هذا الوجه ابن عطية[115] وأبو حيان الأندلسي وقال: ((هو توجيه ممكن))[116].

ثانياً: المبتدأ والحال:

قال تعالى: ﴿ **الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [البقرة: 1-2]

ذكر الكواشي تعليقاً على قوله تعالى: (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) فقال: (فيه هدُىً) مبتدأ وخبر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي هو هدى، أي رشد وبيان. وإن نصبت (هدى) حالاً مِنْ (ذا) أو من (الكتاب). والعامل فيها معنى الإشارة لم تقف على (ريب)، ولا على (فيه). وإن نصبته حالاً من الضمير في (فيه)، والعامل فيه الاستقرار وقفت على (ريب) دون (فيه)[117].

يتبين من هذا أن الكواشي وجّه لفظة (هدى) في الآية الكريمة كالآتي:

1- أن تكون مبتدأً مؤخراً وخبرها مقدم وهو شبه الجملة الجارّ والمجرور (فيه).

وهذا ما ذهب إليه سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخّرت (الجار والمجرور) أو قدّمته، إذ قال: ((...لو قلت: "فيها عبد الله" حسُن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستُغنى في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك عبد الله أخوك. إلا أن عبد الله يرتفع مقدَّماً كان أو مؤخرا بالابتداء))[118].

و ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمُّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك "أمامك زيد، وفي الدار عمرو" وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش في أَحَدِ قَوليه وأبُو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء[119]. وأشار إلى هذا القرطبي

---

(114) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص211 .

(115) ابن عطية، **المحرر الوجيز**،ج2، ص236 .

(116) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص287.

(117) الكواشي، **التلخيص في تفسير القران العظيم**، ج1، ص158.

(118) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص88.

(119) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين، ج1، ص44.

(671هـ) بقوله: ((وارتفع "هدى" على الابتداء والخبر "فيه". والهدى في كلام العرب معناه الرشد والبيان، أي فيه كشف لأهل المعرفة ورشد وزيادة بيان وهدى))[120].

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك: "أمامك زيد، وفي الدار عمرو" حلّ أمَامَكَ زيد، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل. والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ[121].

2- أن يكون حالاً من (ذا) أو من (الكتاب)، والعامل فيها معنى الاشارة، وأجاز أن يكون حالاً من الضمير (الهاء) في (فيه)، والعامل فيه الاستقرار.

فعلى الحال من الكتاب، يكون التأويل حينئذ: ألم ذلك الكتاب هاديًا للمتقين، أو من الضمير في (فيه)، فيكونُ معنى ذلك حينئذ: لا ريب فيه هاديًا[122]. فالقرآن الكريم لا ريب فيه في حال هدايته، فهو لا شك فيه هادياً[123].

وقال صاحب البحر: ((وَبُولِغَ بِجَعْلِ الْمَصْدَرِ حَالًا وَصَاحِبُ الْحَالِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، أَوِ الْكِتَابُ، وَالْعَامِلُ فِيهَا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ أَوِ الضَّمِيرِ فِي فِيهِ، وَالْعَامِلُ مَا فِي الظَّرْفِ مِنَ الِاسْتِقْرَارِ وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَقْيِيدٌ، فَيَكُونُ انْتِقَالُ الرَّيْبِ مُقَيَّدًا بِالْحَالِ إِذْ لَا رَيْبَ فِيهِ يَسْتَقِرُّ فِيهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ، لَكِنْ يُزِيلُ الْإِشْكَالَ أَنَّهَا حَالٌ لَازِمَةٌ، وَالْأَوْلَى جَعْلُ كُلِّ جُمْلَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، فَذَلِكَ الْكِتَابُ جُمْلَةٌ، وَلَا رَيْبَ جُمْلَةٌ، وَفِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ جُمْلَةٌ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى حَرْفِ عَطْفٍ لِأَنَّ بَعْضَهَا آخِذٌ بِعُنُقِ بَعْضٍ))[124].

وأشار الكواشي إلى وجه آخر وهو أن (هدى) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو هدى، أي رشد وبيان.

---

(120) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج1، ص160.

(121) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين، ج1، ص44.

(122) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج1، ص230، و231 ؛ والبغوي، **معالم التنزيل**، ج1، ص81.

(123) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص70.

(124) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص64.

وهذا ما أشار إليه الزجاج بجواز رفعه على إضمار هو. قائلاً: ((كأنه لما تمَ الكلام فقيل: "الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ" قيل: هو هدى))[125]. وهذه التوجيه التي ذكرها الكواشي وردت عند جمع من النحاة والمفسرين السابقين له مثل: النحاس[126] (338هـ) والبغوي[127] (510هـ) والزمخشري[128] (538هـ) وابن عطية[129] (542هـ) والعكبري[130] (616هـ) ومَنْ جاء بعد الكواشي كأبي حيان الأندلسي[131] (745هـ) وكان له التوجيه نفسه.

ثالثاً: المبتدأ وأحد التوابع المنصوبة:

1- المبتدأ والبدل:

قال تعالى: ﴿ **الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ** ﴾ [البقرة: 147]

أورد الكواشي قراءتين لكلمة (الحق) الرفع والنصب[132]. قرأ الجمهور (الحقُ) بالرفع، وقرأ علي بن أبي طالب (الحقَ) بالنصب[133].

وجّه الكواشي القراءتين كالآتي:

الوجه الأول: أن يكون (الحقُ) مبتدأً خبره (من ربك)، واللام على هذا للعهد، والإشارة إلى ما عليه محمد (ص)[134] أو إلى الحق الذي في قوله تعالى: (ليكتمون الحق) أي: هذا الذي

---

(125) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص70.

(126) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص25.

(127) البغوي، **معالم التنزيل**، ج1، ص81.

(128) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص36.

(129) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص84.

(130) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص16.

(131) أبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص64.

(132) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص23 و 24 .

(133) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص84؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص224؛ والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج2، ص163؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، 2، ص34؛ والشوكاني، **فتح القدير**، ج1، ص179؛ وعبدالطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص211 .

(134) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص23.

يكتمونه هو الحق من ربك[135] .

أو للجنس والمعنى: إنّ الحقَ من الله لا من غيره[136] وهو يفيد قصر جنس الحق على ما ثبت من الله[137] أي: مَا ثَبَتَ أَنَّهُ حَقٌّ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ، كَالَّذِي عَلَيْهِ الرَّسُولُ، وَمَا لَمْ تَثْبُتْ حَقِيقَتُهُ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ، كَالْبَاطِلِ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكِتَاب[138].

وقد جعل البعض الخبر مضمراً تقديره: الحق من ربك يُتْلى عليك أو يُوحى إليك[139]، وقدره العكبري بـ (يعرفونه أو يتلونه)[140].

وأضاف الكواشي وجهاً آخر للرفع وهو: أن يكون (الحق) خبراً لمبتدأ محذوف أي: هذا الحقُ. ومحل (مِنْ ربك) على هذا حالٌ[141]، وحذف المسند إليه في مثل هذا مما جرى على متابعة الاستعمال في حذف المسند إليه بعد جريان ما يدل عليه مثل قولهم بعد ذكر الممدوح "فتىً)[142]، وقدره بعض المفسرين بتقدير: هو الحق، أي: هو الحق من ربك، والضمير يعود على الحق المكتوم، أي: ما كتموه هو الحق[143].

واللام حينئذ للجنس كما في (ذلك الكتاب) ومعناه أن ما يكتمونه هو الحق، لا ما يدعونه ويزعمونه، ولا معنى حينئذ للعهد لأدائه إلى التكرار فيحتاج إلى تكلف[144].

ومحل (مِنْ ربك) حينئذ حالُ[145] ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر[146].

---

(135) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص204؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج4، ص112.

(136) المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

(137) الآلوسي، **روح المعاني**، ج1، ص312.

(138) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص204؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج4، ص112؛ أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص34.

(139) مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص113؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص127.

(140) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص126؛ **وإملاء ما من به الرحمن**، ج1، ص68 .

(141) الكواشي: **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص23.

(142) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج2، ص41 .

(143) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص170؛ وابن عادل، **اللباب في علوم القرآن**، ج3، 54.

(144) الآلوسي، **روح المعاني**، ج1، ص412.

(145) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص23.

(146) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص204؛ والرازي، **مفتاح الغيب**، ج4، ص112.

وقد ذكر بعض المفسرين وجهاً آخر لَمْ يذكره الكواشي، وهو أن يكون (الحق) مرفوعاً بإضمار فعل والتقدير: جاء الحق[147] ، وجاءك الحق[148].

الوجه الثاني: فقد ذكر الكواشي لقراءة النصب وجهين:

الأول: أن يكون بدلاً من الحق – الأول – معمول (يكتمون)[149]، أي يكتمون الحقَّ، الحق من ربك، قاله الزمخشري[150]، ونقل عنه أبو حيان الأندلسي[151]، والسّمين الحلبي[152]، وعزاهما إليه.

الثاني: أن يكون مفعولاً به لِـ (يعلمون)[153]، وسبق الكواشي جمع من النحاة والمفسرين[154]، ويكونُ مِمَّا وقع فيه الظاهرُ موقعَ المضمر أي: وهم يعلمونَه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسنٌ في أماكنِ التفخيم والتهويل[155].

وَصوَّبَ ابن عطية نصبه على تقدير: اِلزم الحقَ[156]، وعلّق على هذا أبو حيان الأندلسي بأنه: يدل عليه الخطاب بعده، فلا تكوننّ من الممترين[157]، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته[158].

ذكر الكواشي في نهاية الوجهين للنصب – النصب بدلاً أو مفعولاً به – قوله: (فعلى هذين

---

(147) البغوي، **معالم التنزيل**، ج1، ص181.

(148) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج2، ص163.

(149) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص24.

(150) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص20.

(151) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص34.

(152) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص170.

(153) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص24.

(154) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص84؛ ومكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص113؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص224؛ وأبو البركات الأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص127؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج1، ص412.

(155) كذا في البحر، لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص35، وعَزّاه إلى ابن عطية، لكِنّي لم أجد ذلك في تفسيره.

(156) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص224.

(157) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص35.

(158) المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

التقديرين، لا وقف على "يعلمون")[159] ، لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه[160].

2- المبتدأ والتوكيد المعنوي:

قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ** ﴾ [آل عمران: 154]

أورد الكواشي لكلمة (كلّه) قراءتين، أولهما بالرفع، والثانية بالنصب[161]. فقرأ أبو عمر ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى وابن أبي ليلى (كلُّه) بالرفع، وقرأ الباقون (كلَّه) بالنصب[162].

ذكر الكواشي للقراءتين التوجيهين الآتيين:

1- وَجّه قراءة الرفع على أن (كله) مبتدأ وخبره (لله) وهما خبر (إنَّ).

2- وقراءة النصب على أنه توكيد، أو بدل[163].

الوجه الأول: أن تجعل (كلُّه) مرفوعة، على أنه مبتدأ، و (لله) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر (إنَّ)[164]، وعلى هذا فإن (إنَّ) حرف نصب، و (الأمر)اسم إنَّ، و(كلُّه) مبتدأ، و (لله) جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ، وجملة (كله لله) خبر (إنَّ)[165].

وقد ذكر السّمين الحلبي وجهاً آخر للرفع، لم يذكره الكواشي، حيث قال: ((أنه توكيد على المحل، فـ (إنَّ) اسمها في الأصل مرفوع بالإبتداء، وهذا مذهب الزجاج والجرمي، يُجرون

---

(159) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، خ2، ص24.

(160) الأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والإبتدا**، ج1، ص117.

(161) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص239.

(162) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ج1، ص217 ؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص90 ؛ وأبو عمر الداني، التيسير في القراءات السبع، ج1، ص91 ؛ والنيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ج2، ص277؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص702 و 603.

(163) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص239.

(164) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص480؛ النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص185؛ وابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ج1، ص115؛ ومكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص177؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص226؛ وابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1، ص337؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج9، ص396؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، **ج1**، ص303؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3،ص449.

(165) محمد أمين الأرمي، **حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، ج5، ص216؛ ومحمد سالم محيسن، **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة**، ج1، ص396.

التوابـع كلهـا عطـف النسـق، فيكـون (لله) خبـراً لــ (إنَّ)[166]، وذكـر أن الرفـع علـى الابتـداء أشهر[167].

الوجه الثاني: وهي قراءة الجمهور: فقد وجّه أكثر النحاة والمفسرين إلى نصب (كلَّه) علـى أنهـا توكيـد لــ (الأمـر)[168]. وعلـى هذا فـإن (الأمـر) اسم (إنَّ) منصـوب، و (كلَّ) توكيـد معنوي له، و(لله) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إنَّ) والجملـة من (إنَّ) واسمها وخبرها في محل نصب "مقول القول"[169].

قال أبو علي الفارسي: حُجَّـةُ مَنْ نصـب: أنّ كلـه بمنزلـة أجمعين وجمـع فـي أنّـه للإحاطـة والعموم، فكما أنّه لو قال: إنّ الأمر أجمع، لم يكن إلّا نصباً، كذلك إذا قال: (كلـه) لأنّـه بمنزلـة أجمعين[170].

وقد أجاز البعض وقوع (كل) توكيداً لـ (الأمر) لأنـه يتجزأ[171]، ذلك لا يقال "جـاء علـي كله"، لأنه لا يتجزأ. فـاذا قلت "اشتريتُ الفرسَ كُلَّـه" صـح، لأنـه يتجزأ من حيث المبيـع[172]، وعلى هذا حكى مكي القيسي عن الأخفش أن (كلّـه) بدل من (الأمـر)[173]، وعلـق عليـه السّمين الحلبي بقوله (وليس بواضح)[174].

وضَعَّفَ الأخفش أن تكون صفة، حيث قال: ((وان جعلته صفة نصبت، وإن شئت نصبت علـى البـدل، لأنـك لـو قلـت: إنَّ الأَمْـرَ بَعْضَـهُ لِزَيْـدٍ، لجـاز علـى البـدل، والصـفة لا تكـون فـي

---

(166) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص449.

(167) المصدر نفسه، والصحيفة نفسها .

(168) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص243، (وجعله من نعت الأمر) والنعت عند الكوفيين توكيد، كما هو معروف؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص48؛ والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص185؛ وابـن خالويـه، **الحجـة فـي القـرراءات السـبع**، ج1، ص115؛ والأنبـاري، **البيـان فـي غريـب القـرآن**، ج1،ص226؛ والعكبيـري، **التبيـان فـي إعـراب القـرآن**، ج1، ص303؛ وأبـو حيـان الأندلسـي، **البحـر المحيط**، ج3، ص391؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون** ج3، ص449.

(169) محمد سليمان ياقوت، **إعراب القرآن الكريم**، ج1، ص771.

(170) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص91.

(171) محي الدين درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ج2، ص77.

(172) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم البيروتي، **جامع الدروس العربية**، ج3، ص233.

(173) مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1،ص177.

(174) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3 ، ص449.

"بَعْض"))[175]، وفضل في نهاية كلامه، النصب على التوكيد، حيث قال: ((وتقول: "إن الأمرَ كُلَّهُ لله" على التوكيد أجود، وبه نقرأ))[176].

وقال الطبري: ((والقراءة التي هي القراءة عندنا، النصبُ في"الكل" لإجماع أكثر القرّاء عليه، من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأ في معنى أو عربية، ولو كانت القراءة بالرفع في ذلك مستفيضة في القرّاء، لكانت سواءً عندي القراءةُ بأيِّ ذلك قرئ؛ لاتفاق معاني ذلك بأيَ وجْهَيْهِ قرِئَ))[177].

ورَجَّحَ ابن عطية قول الجمهور قائلاً: ((ورَجَّحَ الناس قراءة الجمهور لأن التأكيد أملك بلفظة "كل"))[178].

وقال أبو حيان الأندلسي: ردّاً على ما رَجَّحَه ابن عطية ((ولا ترجيح، إذْ كُلٌّ من القراءَتين متَواترٌ، والِابتداءُ بِـ (كُلٍّ) كثيرٌ في لسانِ العرب))[179].

رابعاً: الخبر والصفة:

قال تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا...**﴾ [البقرة: 26]

أورد الكواشي لكلمة (بعوضة) قراءتين، الأولى بالنَّصبِ (بعوضةً) والثانية بالرفع (بعوضةٌ)[180]. قرأ الجمهور بالنصب (بعوضةً)، وقرأ الضحاك وابراهيم عن أبي عبلة عن نافع، وأبو حاتم عن أبي عبيدةعن رؤبة بن العجاج، وقُطْرب ومالك بن دينار، والأصمعي عن نافع، وابن السماك (بعوضةٌ) بالرفع[181].

---

(175) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص236.

(176) المصدر نفسه، ج1، ص237.

(177) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج7، ص324.

(178) ابن عطية، **المحرر اللوجيز**، ج1، ص559.

(179) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص394.

(180) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص206.

(181) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج1، ص243؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص197 و198؛ والمرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص224؛ وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص207؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القرءات**،ج1، ص68.

وجّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- وجّه قراءة النصب على أن (بعوضةً) صفة لـ (ما)، أو عطف بيان لـ (مثلاً).

2- وقراءة الرفع على أن (بعوضةٌ) خبراً، فـ (ما) موصولة على هذا، أي يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلاً، فحذف العائد على الذي، ومثله ما قرئ: (تماماً على الّذي أحسَنُ) بالرفع، أي: هو أحسنُ[182].

الوجه الأول: قراءة النصب – قراءة الجمهور– فقد اختلف في توجيه النصب على وجوه: فمنهم من تجعل (ما) زائدة أو مبهمة، وتجعل (بعوضة) بدلاً من (مثلاً) أو صفة لـ (ما) أو عطف بيان لـ (مثلاً)[183].

وعلى قراءة النصب للجمهور يقول الفراء[184]: واختاره الطبري[185].

وأما نصبهم (بَعُوضَةً) فيكون من ثلاثة أوجه:

أوّلها: أن تُوقع الضّرب على البعوضة، وتجعل (ما) صلة كقوله: (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ) (يريد عن قليل) المعنى- والله أعلم- إن الله لا يستحيى أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلا.

والوجه الآخر: أن تجعل (ما) اسماً، والبعوضة صلة، فتعرّبها بتعريب (ما)، وذلك جائز فى (مَنْ) و (ما) لأنهما يكونان معرفة في حال، ونكرة في حال كما قال حسَّان بن ثابت:

فَكَفَى بِنا فَضْلا عَلَى مَنْ غَيْرِنا ... حُبُّ النَّبِيءِ مُحَمَّدٍ إيّانا[186]

---

(182) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص206 .

(183) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص21 و 22؛ والأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص59؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص104؛ والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1،ص39؛ **وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج**، ج1، ص107؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص114؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص97؛ والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج1، ص242، وأبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص197، **حاشية الشهاب** على البيضاوي، ج2، ص87.

(184) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص21 و22.

(185) الطبري، **جامع البيان في تأول القرآن**، ج1، ص404.

(186) ليس في ديوانه، وفي الطبري ج4، ص99 غير منسوب؛ وفي **الخزانة**، ج2، ص545 و546 أنه لكعب بن مالك، ونسب إلى حسان بن ثابت ولم يوجد في شعره، ونسب لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، ونسب أيضًا لعبد الله بن رواحة. وذكره السيوطي في **شرح شواهد المغني**، ص116 و252، وأثبت بيتا قبله: نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ بِنَصْرِ وَلِيِّهِ ... فالله، عَزَّ، بِنَصْرِهِ سَمَّانَا. هامش الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج1 ص404.

فعُرِّبت "غيرُ" بإعراب "مَن" ويروى: ...على مَنْ غَيْرُنا، والرفع فى (بَعُوضَةً) هاهنا جائز، لأن الصلة تُرفَعُ، واسمها منصوب ومخفوض.

وأما الوجه الثالث: وهو أحبها إليَّ- فأن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها. والعربُ إذا ألْقَتْ (بَيْنَ) من كلام تصلُح (إلَى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى) ، فيقولون: مُطِرْنا ما زُبالَةَ فالثَّعْلبية ، وله عشرون ما ناقةً فَجَمَلاً، وهي أحسن الناس ما قَرْنًا فقدَمًا ، يراد به ما بين قرنها إلى قدمها.

وعلَّق أبو حيان الأندلسي على هذا الوجه – بعد ذكر أوجُهِ النصب – فقال: ((ونسبهُ ابن عَطيَّة لبعض الكوفيِّين، ونسبه المَهْدويُّ للكوفيِّين، ونَسبَهُ غيرهما للكِسائِيِّ والفرَّاء، وأنكرَ هذا الوجه، أَبو العبَّاس. وَتَحْرِيرُ نَقْلِ هَذَا المذهب: أن الكوفيين يَزْعُمُونَ أَنَّ مَا تَكُونُ جَزَاءً فِي الْأَصْلِ وَتُحَوّلُ إِلَى لَفْظِ الَّذِي، فَيَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهَا، سَوَاءٌ كَانَ نَكِرَةً أَمْ غَيْرَ نَكِرَةٍ، وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ فَقَطْ، وَيَجْعَلُونَ النَّصْبَ فِي ذَلِكَ الِاسْمِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَهُوَ بَيْنَ. فَلَمَّا حَذَفَ بَيْنَ، قَامَ هَذَا مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ. وَيُقَدِّرُونَ الْفَاءَ بِإِلَى، وَقَدْ جَاءَ التَّصْرِيحُ بِهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا نَظَرَ إِلَى الْهِلَالِ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا إِهْلَالُكَ إِلَى سِرَارِكَ، وَحَكَى الْفَرَّاءُ عَنِ الْعَرَبِ: الشَّنْقُ مَا خُمِّسا فَعِشْرِينَ. وَالْمَعْنَى فِيمَا تَقَدَّمَ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، وَمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى لَا تَسْقُطُ، فَخَطَأٌ أَنْ يَقُولَ: مُطِرْنَا زُبَالَةَ فَالثَّعْلَبِيَّةُ . وَالَّذِي نَخْتَارُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَعَارِيبِ أَنَّ ضَرَبَ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ، وَذَلِكَ الواحد هُوَ مَثَلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ضُرِبَ مَثَلٌ، وَلِأَنَّهُ الْمُقَدَّمُ فِي التَّرْكِيبِ، وَصَالِحٌ لِأَنْ يَنْتَصِبَ بِيَضْرِبَ))[187].

وحكى السّمين الحلبي عن أبي البقاء قوله: ((قال أبو البقاء: وقيل: (ما) نكرةٌ موصوفةٌ، ولم يَجعلْ (بعوضة) صفتَها بل جَعَلَها بدلاً منها، وفيه نظرٌ، إذ يَحْتَاجُ أن يُقَدِّرَ صفةً محذوفةً ولا ضرورةَ إلى ذلك، فكان الأَوْلى أن يَجْعَلَ (بعوضةً) صفتَها بمعنى أنه وَصَفَها بالجنسِ المُنَكَّرِ لإبهامِه فهي في معنى (قليل)، وإليه ذهب الفراء والزَّجاج وثعلب، وتكون (ما) وصفتُها حينئذ بدلاً من (مثلاً)، و (بعوضةً) بدلاً من (ما) أو عطفَ بيان لها إنْ قيلَ إنَّ (ما) صفةٌ لـ (مثلاً)، أو نعتٌ لـ (ما) إنْ قيل: إنها بدلٌ من (مثلاً) كما تقدَّمَ في قولِ الفراء، وبدلٌ من (مثلاً) أو عطفُ بيان له إنْ قيلَ: فإنَّ (ما) زائدةٌ))[188].

---

(187) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص197 - 189.

(188) والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص223 و 224.

وَصَوَّبَ السّمين الحلبي من وجوه النصب كله وجهاً واحداً حيث قال: ((والصوابُ من ذلك كلّهِ أن يكونَ (ضَرَبَ) متعدياً لواحدٍ بمعنى بَيَّن، و (مَثَلاً) مفعولٌ به، بدليلِ قولِه: (ضُرِبَ مَثَلٌ)، و(ما) صفةٌ للنكرة، و(بعوضةً) بدلٌ لا عطفُ بيان، لأن عطفَ البَيان ممنوعٌ عند جمهور البصريين في النكراتِ[189].

أما توجيه الكواشي لقراءة النصب على أن (بعوضةً) صفة لـ (ما)، أشار إلى هذا الوجه جمع من المعربين والمفسرين[190] وهو: أن تكون صفة لـ (ما) إذا جعلنا (ما) بدلاً من (مَثَلَ)، و(مثلاً) مفعولٌ به لِـ (يضرب)، وتكونُ (ما) إِذْ ذَاكَ قَد وُصِفَتْ بِاسْمِ الجِنسِ الْمُتَنَكِّرِ لِإبهامِ (ما). أو تكون (بعوضة) عطف بيان لـ (مثلاً) – كما أشار إليه الكواشي – و(مثلاً) مفعولٌ به لِـ (يضرب) ، فإن (ما) زائدة[191].

الوجه الثاني: قراءة الرفع على أن (بعوضَةٌ) خبرٌ، قال ابن جِنّي: ((وجه ذلك: أن (ما) هاهنا اسم بمنزلة الذي، أي: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلًا، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ، ومثله قراءة بعضهم: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) أي: على الذي هو أحسنُ، وحكى صاحب الكتاب عن الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا، أي: الذي هو قائل لك شيئًا))[192].

قال النحاس: ((والحذف في (ما) أقبح منه في (الذي)، لأن (الذي) إنما له وجه واحد والاسم معه أطول))[193].

واتفقوا على أنها خبرٌ لمبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ، فقيل: هو (ما) على أنها

---

(189) المصدر نفسه، ج1، ص225.

(190) مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص83؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص97؛ والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج1، ص242؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص197؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص223.

(191) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص197؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص224.

(192) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص64؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص104؛ والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص40؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص115؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص97؛ وابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص55؛ وابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1، ص47؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج2، ص363؛ والعكبيري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص43؛ والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج1، ص241؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص451؛ وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص413؛ وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص207؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج1، ص154؛ والجرجاويّ، **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص173.

(193) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص40.

استفهاميةٌ، أي: أيُّ شيء بعوضةٌ، وإليه ذهب الزمخشري ورجَّحه. وقيل: المبتدأ مضمرٌ تقديرُه: هو بعوضةٌ، وفي ذلك وجهان[194]:

أحدُهما: أن تُجْعَلَ هذه الجملةُ صلةً لـ (ما) لكونِها بمعنى الذي، ولكنه حَذَفَ العائد وإن لم تَطُل الصلةُ، وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا في (أيّ) خاصةً لطولِها بالإضافة، وأمَّا غيرُها فشاذٌّ أو ضرورةٌ، كقراءةِ: (تَمَاماً عَلَى الذي أَحْسَنُ)، وقولِه:

مَنْ يُعْنَ بالحَقِّ لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ... ولا يَجِدْ عن سَبيلِ الحَمْدِ والكَرمِ

أي: الذي هو أحسنُ، وبما هو سَفَهٌ، وتكونُ (ما) على هذا بدلاً من (مثلاً)، كأنه قيل: مَثَلاً الذي هو بعوضةٌ.

والثاني: أن تُجْعَلَ (ما) زائدةٌ أو صفةً وتكونَ (هو بعوضةٌ) جملةً كالمفسِّرة لِما انطوى عليه الكلامُ.

واختار صاحب البحر الوَجهَ الثَّاني؛ لسُهولَةِ تخريجه، لِأَنَّ الوجهَ الأَوَّلَ لا يجوز فَصيحًا على مذهب البصريِّينَ، والثَّاني فيه غرابَةٌ واستبعادٌ عن معنى الاستفهام[195].

خامساً: الخبر والمفعول به:

بين النصب على المفعولية والرفع على الخبر.

قال تعالى: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ** ﴾ [البقرة: 219]

أورد الكواشي لكلمة (العفو) في الآية الكريمة قراءتين مبيناً أنها قرئت مرفوعة ومنصوبة[196]. فقرأ أبو عمرو وحده (قل العفوُ) رفعاً، وقرا الباقون (العفوَ) نصباً[197].

---

(194) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص225 ؛ أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص198.

(195) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص199.

(196) الكواشي، **التلخيص في تفيير القرآن العظيم**، ج2، ص218.

(197) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ص182؛ وابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص96؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج2، ص315؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص133؛ والجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص227؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص302.

وَجّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- أما النصب فيكون (العفو) مفعولاً به بفعل مضمر تقديره: يُنفقون العفوَ، فعلى هذا (ماذا) اسمٌ واحدٌ نُصِبَ بـ (ينفقون) الموجودة، ليكون الجواب وفق السؤال، أي: ماذا ينفقون؟ فجوابه ينفقون العفوَ.

2- وأما الرفع فيكون (العفوُ) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو العفوُ، أي: المنفق العفوُ، فعلى هذا (ماذا) مركبة من اسمين (ما) الاستفهامية مرفوعة بالابتداء، و(ذا) بمعنى (الذي) خبرها، و(ينفقون) صلته، فالسؤال: ما الذي ينفقون؟ فيكون الجواب: العفوُ، أي: هو العفوُ، وقد ذكر الكواشي هذين التوجيهين، وسبقه جمع من النحاة والمفسرين[198].

الوجه الأول: أن تجعل (العفو) منصوباً بفعل مُضْمَرٍ، فيتوجّه هذا بجعل (ما) و (ذا) اسماً واحداً كما يجعل (ما) و(إن) حرفاً واحداً[199] ويكون (ماذا) بمعنى: أيّ شيءٍ، فـ (ماذا) يكون في موضع نصب (ينفقون)، ويكون كلّها استفهامية، والتقدير: أيّ شيءٍ ينفقون؟ فأجيبوا: قل ينفقون العفوَ، بالنصب ليطابق الجواب السؤال، وذكر أبو حيان الأندلسي بأنَّ هذا هو الأولى[200]، لأنَّ العفوَ جوابٌ وإعراب الجواب كإعراب السؤال[201].

وأجاز سيبويه الرفع في جواب السؤال بـ (ماذا) التي تجعل اسماً واحداً فقال: ((وقد يجوز أن يقول الرجلُ: ماذا رأيتَ؟ فيقولُ: خيرٌ، كأنه قال: ما رأيتُ خيرٌ، ولم يُجبْه على رأيتَ))[202].

أو أن يكون (ما) و (ذا) جميعاً اسماً واحداً، يُستفهم به بمعنى (ما) وموضعه نصبٌ بالفعل بعده، فالسؤال هو: ما ينفقون؟ والجواب: قُلِ العَفْوَ، أي ينفقون العفوَ[203] ، فيقدر بفعل دال عليه، وصحَّ له التناسب[204].

---

(198) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص138؛ والأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص185؛ والطبري، **جامع البيان**، ج4، ص347؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص239؛ والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1 ص111، والأزهري، **معاني القراءات**، ج1، ص201؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج2، ص216.

(199) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص418.

(200) الطبري، **جامع البيان**، ج4، ص292؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص407.

(201) العكبري، **التبيان في إعراب القران**، ج1، ص176.

(202) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص418.

(203) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص430.

(204) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص295.

وقدّره النحاس فقال: ((وقال الحسن: المعنى: قُلْ أَنْفِقوا العَفوَ))[205]، أي بصيغة الأمر، وأجاز ذلك الزجاج إن كان (ما) وحدها اسماً فتحمل (العفو) على (ينفقون)، كأنه قيل: أنفقوا العفو[206]، و وافقهما أبو شامة المقدسي (ت:660هـ)[207].

وقال أبو علي الفارسي: موضحاً رأي سيبويه في (ذا) الغير ملغاة فقال: ((والدليل على جعلهما - (ما) و(ذا) - جميعاً بمنزلة اسم واحد قول العرب: عمّا ذا تسأل؟ فأثبتوا الألف في (ما)، فلولا أنَّ (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد لقالوا: عمّ ذا تسأل؟ فحذفوا الألف من آخر ما، كما حذف من قوله: عَمَّ يَتَساءَلُونَ فلما لم يحذفوا الألف من آخر (ما) علمت أنه مع (ذا) بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لمّا لم يكن آخر الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخراً إلا أن يكون في شعرٍ))[208].

الوجه الثاني: أن تجعل (العفوُ) مرفوعاً، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: المُنْفقُ العفوُ، وهذا بجعل (ماذا) اسمين، فـ (ما) مرفوعة بالابتداء، و(ذا) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) خبرها، و(ينفقون) صلة (ذا) واسم الموصول مع صلته خبر المبتدأ (ما)[209]، وعند سيبويه لا يكون (ذا) كـ(الذي) إلّا مع (ما) و(من) في الاستفهام، فيكون السؤال: ما الذي ينفقون؟ فجواب: هو العفوُ، وقدّر الكواشي بـ (المُنْفقَ العفوُ) وفي هذا تابع ما قدّره أبو البقاء العكبري، وأبو حيان الأندلسي[210]، وقَدَّرَ ابن عطية رفعه على الابتداء بتقدير: (العفوُ انفاقكم)[211].

وعلّق صاحب البحر على تقدير ابن عطية قائلاً: بأنه ((ليس بجيّد، لأنه أتى بالمصدر، وليس السؤال عن المصدر))[212].

---

(205) النحاس، **اعراب القران**، ج1، ص111.

(206) الزجاج، **معاني القران وإعرابه**، ج1، ص293.

(207) أبو شامة المقدسي، **إبراز المعاني في حرز المباني**، ج1، ص360.

(208) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص417؛ و أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج2، ص218؛ والسيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص326 و 327.

(209) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج2، ص79؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص430؛ وابن مالك الطائي، **شرح الكافية الشافية**، ج1، ص282؛ وان هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ج1، ص102.

(210) العكبري، **التبيان في إعراب القران**، ج1، ص176؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص407.

(211) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص295.

(212) أبو حيان الأندلسي، **البحر المجيط**، ج2، ص408.

وصَوَّب الأخفش كِلْتا الحالتين أي في جعل (ماذا) بمنزلة (ما) وحدها، وجعل (ذا) بمنزلة (الذي) فقال: ((إذا جعلها بمنزلة (ما) وحدها، الرفع على معنى، لأنه لو قيل له: ما صنعتَ؟ فقال خيرٌ، أي: الذي صنعتُ خيرٌ، لم يكن فيه بأس، ولو نصبت إذا جعلت (ذا) بمنزلة الذي كان أيضاً جيداً، لأنه لو قيل لك: ما الذي صنعتَ؟ فقلت: خيراً، أي: صنعتُ خيراً))[213].

وهذا الرأي نجد له نظيراً عند النحاس إذ اختار الرفع على معنى: الذي ينفقون هو العفوُ، وجاز النصب، إن جعلت (ذا) بمعنى (الذي)، واختار النصب - على معنى: قل ينفقون العفوَ- وجاز الرفع، إن جعلت (ما) و(ذا) شيئاً واحداً[214]، ثم استثنى فقال: ((إلا أنَّ التفسير في الآية يدلّ على النصب))[215].

وأجاز الفراء وجهاً آخر للرفع فقال: ((والرفع الآخر أن تجعل كلَ استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعاً؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الَّذِي إذ لم يعمل فِيهِ الفعل الَّذِي يكون بعدها. ألا ترى أنك تقول: الَّذِي ضربت أخوك، فيكون الَّذِي فِي موضع رفع بالأخِ، ولا يقع الفعل الَّذِي يليها عليها، فإذا نويت ذلك رفعت قوله: قُلِ الْعَفْوَ كَذلِكَ))[216].

وأجاز الفراء القراءتين الرفع والنصب، وأشار إلى استحسان النصب فقال: ((وجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفوَ))[217].

والقراءتان عند الطبري سواءٌ، غير أنَّ قراءة النصب أعجب إليه، لأنّ قُرّاءَ النصب أكثر، وهي أعرف وأشهر[218].

أما الكواشي فقد عبر عن القراءتين، وأشار بأنهما مشهورتان وذكر قوله (القراءة) أي: القراءات السبعة المشهورة[219].

---

(213) الأخفش، **معاني القران**، ج1، ص185.

(214) النحاس، **إعراب القران**، ج1، ص111.

(215) النحاس، **إعراب القران**، ج1، ص111.

(216) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص139.

(217) المصدر نفسه، ج1، ص141.

(218) الطبري، **جامع البيان**، ج4، ص347.

(219) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص318.

سادساً: اسم كان وخبرها:

قال تعالى: ﴿ **إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا** ﴾ [البقرة: 282]

أورد الكواشي لكلمة (تجارة) قراءتين، الأولى بنصبها (تجارةً) والثانية برفعها (تجارةٌ)[220]،

فقرأ عاصم (تجارةً حاضرةً) بالنصب، وقرأ الباقون (تجارةٌ حاضرةٌ) بالرفع[221].

وَجّهَ الكواشي القراءتين كالآتي:

1- وجه قراءة النصب على أنّ (تجارةً) خبر كان، بتقدير أسمها، أي: إلا أن تكون التجارة تجارةً حاضرةً.

2- وقراءة الرفع على أنّ (كان) تامة، أو ناقصة وخبرها (تديرونها بينكم)[222].

الوجه الأول: فقد وجّه الكواشي قراءة النصب إلى أن (تجارة) منصوبة خبراً لـ (كان)، على اعتبارها ناقصة تدخل على الجملة الاسمية فترفع الإسم وتنصب الخبر، وإلى هذا ذهب جمع من المعربين والمفسرين، إلا أنهم اختلفوا في تقدير اسمها المحذوف، فمنهم من قدره ضميراً مستتراً يعود على التجارة والتقدير: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً[223] ، كبيت الكتاب:

---

(220) المصدر نفسه، ج2، ص416 .

(221) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ج1، ص193؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج2، ص436؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ج1، ص151؛ وأبو عمرو الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ج1، ص85؛ والجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص237؛ والبنا الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، ج1، ص213؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص421 و422.

(222) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص416.

(223) مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص143؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص327؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص382؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص183؛ والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج3، ص402؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، 739.

بنى أَسَدٍ هل تَعْلَمُون بَلاءَنا ... إذا كان يَوْماً ذا كَواكب أشْنَعا[224]

أي: إذا كان اليوم يوماً، فاسم كان محذوف.

ومنهم من قدره ضميراً يعود إلى المداينة أو المعاملة المفهومة من الآية، وعلى هذا، فالتقدير: إلا أن تكون المداينة أو المعاملة تجارة حاضرة[225].

وقدّره ابن الجوزي بالأموال، أي: إلا أن تكون الأموال تجارة حاضرة، وهي البيوع التي يستحقّ كل واحد منهما على صاحبه تسليم ما عقد عليه من جهته بلا تأجيل[226].

وعلى أيّ كان التقدير فإن اسمها ضمير مستتر، تقديره: هي، أي: التجارة والمداينة والمعاملة، و(تجارة) خبر (كان)، و(حاضرة) صفة لـ (تجارة)، وجملة (تديرونها) في محل نصب صفة ثانية لـ (تجارة)[227].

وذكر الطبري أنّ مَنْ قرأ بهما – أي بنصب تجارةً وحاضرةً – شذَّ عن قراءة الجماعة حيث قال: ((فإنَّ الّذي أختار مِن القراءة، ثم لا أستجيز القراءةَ بغيره، الرفعُ في "التجارة الحاضرة"؛ لإجماع القرّاءِ على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبًا عنهم، وذلك وإن كان جائزًا في العربية، إذ كانت العربُ تنصبُ النكرات والمنعوتات مع (كان)، وتضمر معها في (كان) مجهولا فتقول: إن كان طعامًا طيبًا فأتِنا به، وترفعها فتقول: إن كان طعامٌ طيبٌ فأتنا به، فتتبع النكرةَ خبرَها بمثل إعرابها))[228].

الوجه الثاني: قراءة الرفع وقد وجّه الكواشي – كما يفهم من كلامه – إلى توجيهين:

1- فقد جعل (كان) تامة لا تحتاج إلى خبر، فهي بمعنى (وقع وحدث)، فتكون (تجارة) فاعلاً لـ (كان) وجملة (تديرونها) في محل رفع صفة لـ (تجارة)، كقولك: قد كان الأمر، أي:

---

(224) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص47.

(225) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص366؛ والنحاس، **إعراب القرآن** : ج1، ص138؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ج1، ص151؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص231؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج2، ص59.

(226) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1، ص52.

(227) الدرويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ج1، ص439؛ ومحمود سليمان ياقوت، **إعراب القرآن الكريم**، ج1، ص519؛ ومحمد بارتجي، الياقوت، **المرجان في إعراب القرآن**، ج1، ص56.

(228) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج6، ص80.

وقع، وأشار إلى هذا جمع من النحاة[229]. وعلى هذا فالمعنى: إلا أن تقع تجارةٌ حاضرةٌ، وكقوله تعالى قبلها: وإن كان ذو عسرة، أي: وقع ذو عسرة[230].

2- وتجوز أن تكون ناقصة، واسمها (تجارة) ، و(حاضرة) صفتها، وجملة (تديرونها) الخبرُ[231].

سابعاً: الفاعل والمفعول به:

قال تعالى: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً...** ﴾ [البقرة: 124]

ذكر الكواشي تعليقاً على هذه الآية حيث قال: ((تلخيصه ومعناه: واذكر وقت اختبار إبراهيم ربُّه بكلمات، القراءة: بجعل إبراهيم مفعولاً و ربُّه فاعلاً، وقرئ: بجعل إبراهيم فاعلاً و ربه مفعولاً، فالإبتلاء على هذا الدعاء والمسألة، ويكون الضمير في (فأتمهن) لله تعالى؛ بأن أجاب مسألته، وعلى القراءة – الأولى فالتمام من – إبراهيم))[232].

قرأ الجمهور بنصب إبراهيم ورفع رَبُّه، وقرأ ابن عباس، وأبو الشعثاء، وأبو حنيفة، برفع إبراهيم ونصب ربه[233].

وجّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- وجه قراءة النصب بجعل (إبراهيم) مفعولاً و(ربه) فاعلاً.

2- وقراءة الرفع بجعل (إبراهيم) فاعلاً و(ربه) مفعولاً.

الوجه الأول: قراءة الجمهور بنصب (إبراهيم) على أنه مفعول به مقدّم، و(ربه) فاعل

---

(229) المبرد، **المقتضب**، ج4، ص95؛ وابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ج1، ص103؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج2، ص436؛ ومكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص143؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص183.

(230) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص205؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ج1، ص151.

(231) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص231؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص740.

(232) الكواشي، **التلخيص فيي تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص390.

(233) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص600؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص98.

مؤخر[234]، فالمعنى: اختبره بأوامر ونواهٍ، واختبار الله عبده مجاز عن تمكينه عن اختيار أحد الأمرين: ما يريد الله، وما يشتهيه العبد، كأنه يمتَحِنه ما يكون منه حتى يجازيه على حسب ذلك[235]، وجملة (إبتلى إبراهيم ربه) في محل جر بإضافة (إذ) إليها[236].

فـ (إبراهيم) مفعول به مقدم، وهو واجب التقديم عند جمهور النحاة؛ لأنه متى اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول وجب تقديمه لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، وهذا هو المشهور، وما جاء على خلافه عَدُّوه ضرورةً[237].

وذكر ابن عطية أن سبب تقديم المفعول الاهتمام حيث قال: ((وقدم على الفاعل للإهتمام، إذ كون الرب مبتلياً معلومٌ، فإنما يهتمّ السامع بمن ابْتَلى، وكون ضمير المفعول متصلاً بالفاعل موجب تقدم المفعول، فإنما بني الكلام على هذا الاهتمام))[238].

وأضاف ابن عاشور سبباً آخر لتقديم المفعول وهو ((لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَشْرِيفُ إِبْرَاهِيمَ بِإِضَافَةِ اسْمِ رَبٍّ إِلَى اسْمِهِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْإِيجَازِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ وَإِذِ ابْتَلَى اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ))[239].

الوجه الثاني: قراءة الرفع برفع (إبراهيم) فاعلاً ونصب (ربّه) مفعولاً، والمعنى: أنه دعاه بكلمات من الدعاء فِعل المختبر هل يجيبه الله تعالى إليهن أم لا؟[240].

وقال ابن الجوزي: ((على معنى: اختبر ربه هل يستجيب دعاءه، ويتخذه خليلاً أم لا؟[241].

فسمي دعاءه ابتلاءً مجازاً؛ لأن في الدعاء طلب استكشافٍ لما تجري به المقادير على

---

(234) الدرويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ج1، ص179.

(235) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص183.

(236) محمود سليمان ياقوت، **إعراب القرآن الكريم**، ج1، ص211؛ ومحمد حسن عثمان، **إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه**، ج1، ص296.

(237) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص96؛ والأزهري، **شرح التوضيح على التصريح**، ج1، ص415.

(238) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص205.

(239) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج1، ص702.

(240) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص183؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج4، ص34.

(241) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1، ص108.

الإنسان[242].

فعلى هذا يكون التمام من الله تعالى في قوله (فأتمّهن)، بأن أجاب مسألته، وأعطاه الله تعالى ما سأله من غير نقص، وعلى القراءة الأولى فالتمام من إبراهيم، حيث قام بهم حق القيام وأدائهن أحسن التأدية من غير تفريط وتوانٍ، كما في قوله تعالى (وإبراهيم الذي وَفَّى)[243].

ثامناً: النعت والحال:

قال تعالى: ﴿ **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ...**﴾ [البقرة: 89]

أشار الكواشي في الآية الكريمة إلى القراءتين لكلمة (مصدق) أولهما بالرفع (مصدقٌ) والثانية بالنصب (مصدقاً)[244].

فقراءة الجمهور على رفع (مصدق)، وفي مصحف أبيّ (مصدقاً) بالنصب، وبه قرأ ابن أبي عبلة، وابن مسعود[245].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- وَجَّه قراءة الرفع (مصدقٌ) على أنه وصف لـ (كتاب).

2- وقراءة النصب (مصدقاً) على أنه حال من (كتاب)؛ لأنه لما وصف تخصّص فقرب من المعرفة، فحسنت الحال منه. أو: (مصدّقاً) حال من الظرف، والعامل فيه الظرف[246].

الوجه الأول: فالجمهور على رفع (مصدقٌ) على أنه صفة ثانية لـ (كتاب)[247]، وعلى هذا يقال: قد وجد صفتان، إحداهما صريحة والأخرى مؤولة، وقد قدمت المؤولة، والذي حسَّن

---

(242) أبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص600؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، 98؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج2، 446.

(243) الكواشي: **التلخيص في تفسير القرآن الكريم**، ج1، ص360؛ وأبو السعود العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج1، ص155.

(244) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص332.

(245) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص486؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص504؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص150.

(246) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص332 و ص333.

(247) البارتجي، **الياقوت والمرجان في إعراب القرآن**، ج1، ص14، ومحمد حسن عثمان، **إعراب القرآن وبيان معانيه**، ج1، ص213؛ ومحمد سليمان ياقوت، **إعراب القرآن**، ج1، ص152.

تقديم غير الصريحة أن الوصف بكينونته من عند الله آكد، وأن وصفه بالتصديق ناشئ عن كونه من عند الله[248].

الوجه الثاني: قراءة النصب، فقد جعل (مصدقاً) منصوبة على الحال، وفي صاحب الحال وجهان:

1- أن يكون حالاً من (كتاب) وإن كان نكرة، فقد تخصصت بالصفة، فَقَرُبَت من المعرفة، وقد أجاز ذلك سيبويه بلا شرط[249]، وذهب إلى هذا الزمخشري فقال: ((إذا وصف النكرة تخصص فصحّ انتصاب الحال عنه، وقد وصف (كتاب) بقوله "من عند اللَّه"))[250]، واستحسنه الكواشي[251].

وقال أبو حيان الأندلسي: ((حال مؤكدة، إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل))[252].

2- أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الذي تحمِله الجار والمجرور (مِنْ عند الله) لوقوعه صفة، ومثله (رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدّقٌ)[253].

---

(248) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص94.

(249) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص486؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج2، ص737؛ والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج2، ص12.

(250) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص164.

(251) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص332.

(252) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص492.

(253) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص90؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص504؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج2، ص274.

المبحث الثاني

بين النصب والجر

أولاً: المفعول به والمضاف إليه:

قال تعالى: ﴿ **مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ** ﴾ [المائدة: 60]

أورد الكواشي في قوله تعالى: (وعَبَدَ الطّاغوت) عدداً من القراءات[254]، منها:

1- بفتح الباء (عَبَدَ) ونصب التاء (الطاغوتَ).

2- بضم الباء (عَبُدَ) ونصب التاء (الطاغوتَ).

3- وقرئ عابدَ وعبيدَ، وعَبَدةَ، وعَبَدوا الطاغوتَ، وعُبِدَ الطاغوتُ مجهولاً، وعَبُدَ الطاغوتُ صار معبوداً كأمر الرجل صار أميراً.

فقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم والكسائي وأبو جعفر وشَيْبة ويعقوب (وعَبدَ الطاغوتَ)، وقرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب والمطوعي ويحيى بن يعمر والجحدري (وعَبُدَ الطاغوتِ)[255].

وجّه الكواشي القراءات كالآتي:

الوجه الأول: فقد جعل (عَبَدَ) فعلاً و(الطاغوتَ) مفعوله، تقديره: من لعنه الله ومن عبد الطاغوت[256]، أو أن المعنى وجعل منهم القردة والخنازير ومَنْ عبد الطاغوت[257].

واختار الزجاج هذه القراءة (وعَبَدَ الطّاغوتَ) ورُوِيَ عن ابن مسعود (وعَبَدُوا الطاغوت)

---

(254) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج5، ص190 و191.

(255) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ج1، ص246؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج1، ص214؛ وابن جني، **المحتسب**، ج1، ص214؛ والنيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، ج1، ص186؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ج1، ص231؛ وابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1، ص563؛ عبداللطيف اللخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص201 و202.

(256) الكواشي، **التلخيص في تفسير العظيم**، ج5، ص191.

(257) ابن الجوزي، **زاد المسير**، ج1، ص563؛ ومحمد أمين الأرمي، **حدائق الروح والريحان**، ج7، ص360.

وهذا يقوي (وعبد الطاغوت)[258].

وهذه القراءة هي الجيدة عند الأزهري حيث ذكر ولا يجوز عندنا غيرها، هي القراءة العامة التي بها قرأ القرّاء المشهورون[259].

الوجه الثاني: بضم الباء (عَبُدَ) وجرِّ (الطاغوتِ) إضافة؛ لأن (عَبُدَ) اسم يدل على الجمع وليس بجمع، كـ (عَضُدَ) و(يَقُظ)[260]، فوجه هذه القراءة أن الاسم (عَبُدَ) بنى على فَعُل كما تقول: رجلٌ حَذُر، وتأويله أنه مبالغ في الحذر، فتأويل (عَبُدَ) أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان، لأنه بناء يراد به الكثرة والمبالغة، كأنه قد ذهب في عبادة الشيطان كلَّ مذهب[261]، ألا ترى أن في الأسماء المفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟ وفي التنزيل: (وإنْ تَعُدُّوا نعمة الله لا تحصوها) يريد نعم الله[262].

واختلف في هذه القراءة، فقد ذهب الأزهري إلى أنها قراءة مهجورة[263]، وذهب البعض إلى طعن هذه القراءة، ونسب قارئها إلى الوهم كنصير النحوي صاحب الكسائي والفراء وأبي عبيدة[264].

وعلّق الشهاب في حاشيته على ما قالوا هؤلاء فقال: ((فلا عبرة بمن طعن على هذه القراءة، ونسب قارئها إلى الوهم كالفراء وأبو عُبيدة))[265].

وأما باقي القراءات التي أشار إليها الكواشي فكثير، وكل واحد منها له توجيهها ووظيفتها النحوية، وقد ذكر هذة القراءات الزمخشري[266]، وأحصاها الرازي فذكر أنها سبع عشرة

---

(258) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص187.

(259) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج2، ص139.

(260) الكواشي، **التلخيص في تفسير العظيم**، ج5، ص191.

(261) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص328.

(262) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص237.

(263) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج2، ص139.

(264) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص308 ؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص329.

(265) **حاشية الشهاب** على البيضاوي، ج3، ص258.

(266) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص652 و653.

قراءة[267]، ونسبها أبو حيان الأندلسي إلى قائليها وذكر أنها إحدى وعشرون قراءة[268].

قال الزجاج بعد عرض بعض هذه القراءات: ((ولا يجوز القراءَة بشيء من هذه الأوجه إلا بالثلاثة التي رُوَيتْ وقرأ بها القراء وهي عَبَدَ الطَّاغُوتَ. وهي أجودها، ثم وعَبُدَ الطاغُوتِ ثم وعُبُدَ الطاغوتِ))[269].

ثانياً: النصب على المصدر والجر على الصفة:

قال تعالى: ﴿ **يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...** ﴾ [آل عمران: 64]

أورد الكواشي لكلمة (سَواء) قراءتين، الأولى بالجر والثانية بالنصب[270]، فقرأ الجمهور بالجر (سواءٍ) وقرأ الحسن بالنصب (سواءً)[271].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- وَجَّه قراءة الجر على أنه صفة لـ (كلمة).

2- وقراءة النصب على المصدر[272].

الوجه الأول: قراءة الجمهور فقد جعل (سواء) بالجر صفة لـ (كلمة) أي كلمة مستوية[273]، بمعنى عدل، ويدل عليه قراءة عبدالله (إلى كلمة عدل) وهذا تفسير لا قراءة، كما فسر قتادة والربيع وقال بعض المفسرين معناه إلى كلمة قصد[274]، والأشهر استعمال (سواء)

---

(267) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج12، ص390 و391.

(268) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص307 – 309.

(269) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص189.

(270) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن الكريم**، ج3، ص103.

(271) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص194؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص232؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص513.

(272) الكواشي، **التلخيص في نفسير القرآن العظيم**، ج3، ص103.

(273) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص222؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص206.

(274) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1،ص220؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص463؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص232.

بمعنى اسم الفاعل، أي مستوٍ[275]، ولذلك فسرها ابن عباس فقال إلى كلمة مستوية[276].

الوجه الثاني: فقد جعل (سواءً) بالنصب وخرجه الحوفي والزمخشري، على انه مصدر[277]، قال الزمخشري: ((بمعنى استوت استواءً))[278].

ويجوز أن يَنتَصب على الحال من (كلمة) وإن كان ذو الحال نكرةً، وقد أجاز ذلك سيبويه وقاسه[279]، ولكن المشهورة غيرُه، والذي حسَّنَ مجيئها من النكرة هنا، كون الوصف بالمصدر على خلاف الاصل[280].

ثالثاً: الصفة والحال:

قال تعالى: ﴿ **يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ** ﴾ [المائدة: 54]

ذكر الكواشي للكلمتين (أذلة و أعزة) قراءتين، إحداهما بالجر، ثانيهما بالنصب[281]، قرأ الجماعة (أذلة وأعزة) بالخفض، وقرأ ابن مسيرة وعبدالله بن مسعود (أذلةً) بالنصب، وعزا قراءة نصب (أعزةً) لأبن مسرة[282].

وجه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- وَجَّه قراءة الجّر على أن (أذلة) و(أعزة) صفتان لـ (قوم).

2- و(أذلة) و(أعزة) بالنصب على الحالية[283].

---

(275) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص194.

(276) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص233.

(277) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص194.

(278) الزمخشري: **الكشاف**، ج1، ص371.

(279) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص194.

(280) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص232 و233.

(281) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج5، ص177.

(282) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص299؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص310؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص294.

(283) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج5، ص177 و178.

الوجـه الأول: فقـد جعـل الكواشـي (أذلـة) و(أعـزة) صـفة لــ (قـومٍ) جمـع ذليـل، أو ذلـول[284]، بمعنـى الحنـو والعطـف، لا بمعنـى ضـد الصـعوبة، أي هم لينـون، متواضـعون لهـم، (وأعزة) على الكـافرين، فهم مـع المؤمنين كالولـد مـع والـده، والعبـد مـع سيده، وعلـى الكـافرين كالسبع على فريسته[285].

وقال علي بن أبي طالب رضـي الله عنـه علـى قولـه: (أذلـة علـى الكـافرين) أي: أهل رقـة على أهل دينهم، وأهل غلظة على مَنْ خالفهم في دينهم[286].

وهما صفتان لـ (قوم) سبقتهما جملة (يحبهم) وهي صفة (قوم) أيضاً في محل جر[287].

فـ(أذلة) و(أعزة) صـفتان أُخْرَيـان لــ (قوم) تـرك بينهمـا العـاطف للدلالـة علـى استقلالهم بالاتصاف بكل منهما وفيه دليلٌ على صحَّة تـأخير الصفة الصـريحة عن غير الصـريحة من الجملة والظرف[288].

واستدل البعض على جواز تقديم الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة بهذه الآيـةِ، فإنَّ قوله: (يُحِبُّهم) صفةٌ وهي غير صريحة، لأنها جملـة مؤوّلـة بمفرد، وقولـه (أذلـة – أعزة) صفتان صريحتان لأنهما مفردتان[289].

وقال آخرون: متى اجتمعت صفة صـريحة وأخرى مؤوّلـة وجب تقديم الصـريحة إلا فـي ضرورة الشعر، وعلى هذا تبدأ بالمفرد ثم بـالظرف أو عديلـه ثم بالجملـة، كمـا فـي قولـه تعـالى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه)[290].

وجاء في القرآن الكريم تقديم الصـفة غير الصـريحة، بخـلاف مـا ذهـب إليـه البعض من

---

(284) أنكر الزمخشري هذا الجمع فقال: ((أذلة جمع ذليل، وأمـا ذلول فجمعـه ذُلُل)). الزمخشري، **الكشـاف**، ج1، ص648.

(285) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج5، ص177، و178.

(286) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1، ص560.

(287) الأنبـاري، **البيـان فـي غريـب القـرآن**، ج1، ص297 ؛ ومحمود سليمان يـاقوت، **إعـراب القـرآن الكـريم**، ص1248.

(288) أبو السعود العمادي، **ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ج3، ص51.

(289) السـمين الحلبـي، **الـدر المصـون**، ج4، ص307 و308؛ وابـن عـادل، **اللبـاب فـي علـوم الكتـاب**، ج7، ص39.

(290) السـمين الحلبـي، **الـدر المصـون**، ج4، ص307 و308؛ وابـن عـادل، **اللبـاب فـي علـوم الكتـاب**، ج7، ص39.

وجوب تقديم الصفة الصريحة على غيرها إذا اجتمعتا، كما في قوله تعالى: (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) وقوله تعالى: (ما يأتيهم من ذِكر من ربهم محدث)، فقد تقدمت فيها الصفة غير الصريحة، وفي هذا دليل على بطلان قول من ذهب إلى أن الوصف إذا كان بالاسم وبالفعل لا يتقدمُ الوصفُ بالفعلِ على الوصفِ بالاسمِ إلا في ضرورة الشعر[291].

الوجه الثاني: قراءة النصب، فقد جعل الكواشي (أذلة) و(أعزة) حالاً من (قوم)[292]، أي يحبهم ويحبونه في هذا الحال[293]، وإلى هذا ذهب جمع من المعربين والمفسرين[294]، وجاز ذلك وإن كان (قوم) نكرة، لقربه من المعرفة، إذ قد تُخَصَّصُ بالوصف[295].

(291) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص299؛ وأبو السعود العمادي، **ارشاد العقل السليم**، ج3، ص52.

(292) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرن العظيم**، ج5، ص178.

(293) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج6، ص221.

(294) الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص313؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص648؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص299؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**،ج 4، ص310؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج7، ص393؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج3، ص300.

(295) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص299؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**،ج 4، ص310.

المبحث الثالث

بين الرفع والجر

أولاً: المبتدأ والبدل:

قال تعالى: ﴿ **قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا** ﴾ [آل عمران: 15]

ذكر الكواشي لكلمة (جنات) قراءتين، أحدهما برفعها، والأخرى بجرها[296]. فقراءة الجماعة (جنات) بالرفع، وقرأ أبو حاتم ويعقوب (جناتٍ) بالجر[297].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- وَجَّه قراءة الرفع على أن تكون (جنات) مبتدأ مؤخراً، وخبرها مقدماً، الجار والمجرور (للذين).

2- وقراءة الجر على أن تكون (جنات) بدلاً من (خير)، فيكون (للذين) على هذا وصفاً لـ (خير)، فلا يكفي الوقف على (ذلكم)[298].

الوجه الأول: ذكر الكواشي قراءة الرفع على أن تكون (جنات) مبتدأ، والجار والمجرور (للذين) خبراً مقدماً[299]، واللام متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت اللام مقامه بمنزلة قولك: لله الحمد[300].

وعلى هذا فالكلام تمّ عند قوله: (من ذلكم) ثم ابتدأ بقوله تعالى: (للذين اتقوا عند ربهم جنات) استئنافٌ مبين لذلك الخبر المبهم، وعليه فإن الوقف على (ذلكم) كافٍ؛ لتناهي الاستفهام

---

(296) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص32 و33.

(297) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص361؛ وأبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص55؛ و عبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص458.

(298) المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

(299) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص410؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص194؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص245.

(300) مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص151.

إلى الاخبار[301].

وقد أشار إلى هذا الكواشي بقوله: ((ولأجل أنّ "للذين اتقوا عند ربهم جنات" موضحة لحسن المآب معنى، ولجواز تعلّق اللام بخير كفى الوقف على "ذلكم" ولولاه لكان تاماً))[302].

أو يكون الكلام مستئنفاً في جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: ما الخبر؟ فقيل: للذين اتقوا عند ربهم جنات[303]، فهي جملة مستأنفة، وهي المُنَبّأُ به[304].

وأورد الكواشي وجهاً آخر لرفع (جنات) وهو أن يكون مرفوعة خبراً لمبتدأ محذوف تقديرهُ: هو جنات[305]، أي: ذلك الذي هو خير مما تقدم جناتٌ فالجملة بيان وتفسير للخيرية قبلها[306].

الوجه الثاني: قراءة الجر فقد جعل (جنات) مجروراً بدلاً من (خير)، فيكون (للذين اتقوا) على هذا صفة لـ (خير)[307].

وذكر الكواشي وجهاً آخر وهو أن تكون (جنات) منصوبة بأعني مدحاً[308]، وسَبَقَه جَمْعٌ من النحاة والمفسرين، منهم العُكْبري[309]، وأبو حيان الأندلسي[310]، وابن عادل[311]، والآلوسي[312].

---

(301) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص343؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص410؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج5، ص83؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج2، ص98؛ والأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والإبتدا**، ج1، ص128.

(302) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص32.

(303) الأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والإبتدا**، ج1، ص128.

(304) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج3، ص184.

(305) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص32.

(306) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص65؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج5، ص83.

(307) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص246.

(308) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص33.

(309) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** ج1، ص246 .

(310) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص55.

(311) ابن عادل، **اللباب في إعراب القرآن**، ج5، ص85.

(312) الآلوسي، **روح المعاني**، ج2، ص98.

وأورد بعض المفسرين وجهاً آخر لـ (جنات) لم يذكره الكواشي، وهو أن تكون منصوبة بدلاً من محل (بخير) ومَحَلُّهُ النصب[313].

ثانياً: المضاف إليه وأحَدُ التَّوابع المرفوعة:

قال تعالى: ﴿ **يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا** ﴾ [المائدة: 95]

أورد الكواشي لكلمة (طعام) في الآية الكريمة قراءتين، حيث قرئت برفع (كفارةٌ) منوناً ورفع (طعامُ)، وقرئت برفع (كفارةُ) من غير تنوين، وجر (طعام)[314]. فالأولى قراءة ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي، والثانية قراءة نافع وابن عامر[315].

وجّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- فقراءة الرفع على أن (طعام) عطف بيان لـ (كفارة) و(كفارة) عطف على (جزاء).

2- وقراءة الجر بجر (طعام) إضافة تبيين، كخاتم حديد[316].

الوجه الأول: مَنْ رَفَعَ (طعامُ مساكين) جعله عطفاً على الكفارة عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضف الكفارة إلى الطعام، لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد[317].

---

(313) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** ج1، ص246؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص55؛ وابن عادل، **اللباب في إعراب القرآن**، ج5، ص85؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج2، ص98.

(314) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن الكريم**، ج5، ص245.

(315) الطبري، **جامع البيان**، ج10، ص30؛ وابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ج1، ص248؛ وابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها**، ج1، ص149؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص275؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ج1، ص237؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص324.

(316) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن الكريم**، ج5، ص245.

(317) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص258.

وردّ أبو حيان الأندلسي بأن هذا على مذهب البصريين، لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات، فالأولى أن يعرب بدلاً، وقد أجمل في مقدار الطعام وفي عدد المساكين[318].

فقد يكونان منكرين، كما يكونان معرفين؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو: (لبست ثوبًا جبة)، هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جِنّي والزمخشري وابن عُصفور، وجوزوا أن يكون منه: (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِين) فيمن نون (كفارة)، ونحو: (مِنْ مَاءٍ صَدِيد)، وذهب غير هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية، ويخصّون عطف البيان بالمعارف، قال ابن عصفور: وإليه ذهب أكثر النحويين، وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين[319].

وأشار السمين الحلبي إلى الوجهين: البدل وعطف البيان، وأن البدل قد يأتي للبيان[320]، فالمعنى على الحالتين هو بيان الكفارة.

الوجه الثاني: أنْ تجعل (طعام) مجروراً بالإضافة، لتبيين نوع الكفارة، كخاتم حديد[321]، فقال أبو علي الفارسي: ((أنّه لما خيّر المكفّر بين ثلاثة أشياء: الهدي، والطعام، والصيام، استجاز الإضافة لذلك، فكأنّه قال: كفّارة طعام لا كفّارة هَدْيٍ، ولا كفّارة صِيام))[322].

وقد استشكل جماعةٌ هذه القراءة من حيث إنَّ الكفارةَ ليست للطعام إنما هي لقتلِ الصيد[323].

وعلّق أبو حيان الأندلسي على ما ذهبَ إليهِ الزّمخشَريُّ مِن زعمِهِ أَنَّ الإضافَة مُبَيِّنَةٌ كأَنَّهُ قِيلَ أَو كفارةٌ مِنْ طَعامِ مَساكينَ، كقولك خاتمُ فِضَّةٍ، بمعنى خاتَمٍ منْ فِضَّةٍ فليستْ منْ هذا البابِ

---

(318) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص367.

(319) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج2، ص357؛ وابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ج1، ص298.

(320) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص425.

(321) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن الكريم**، ج5، ص245.

(322) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص258.

(323) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص426.

لِأَنَّ خاتمَ فِضَّـةٍ منْ بـابِ إضَـافةُ الشَّـيءِ إلـى جِنسـهِ والطعـام ليس جِنسًـا للكفَّـارة إلَّا بِتَجَـوُّزٍ بَعِيدٍ جِدًّا[324].

واستحسن السّمين الحلبـي هذه الإضـافة حيث قـال: ((أنّ الكفـارة لَمَّـا تنوَّعـت إلـى تكفيـر بالطعـام وتكفيـر بـالجزاء المماثـل وتكفيـر بالصـيام حَسُـن إضـافتها لأحـدِ أنواعهـا تبيينـاً لـذلك، والإضافةُ تكون بأدنى مُلابَسَةٍ))[325].

(324) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص367.

(325) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص425.

المبحث الرابع

بين الرفع والنصب والجر

المثال الأول:

قال تعالى: ﴿ **بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [المائدة: 95]

ذكر الكواشي لكلمة (بديع) في هذه الآية الكريمة ثلاثَ قِراءاتٍ:

1- قرأ الجمهور بالرفع (بديعُ).

2- وقرأ المنصور (بديعَ) بالنصب على الحال.

3- وقرأ صالح بن أحمد (بديعِ) بالجرّ على أنّه بدل من الضمير في له[326].

وجّه الكواشي القراءات الثلاث كالآتي:

الوجــه الأول: ذكـر الكواشـي قـراءة الرفـع فقـال: (بـديع السـماوات والأرض) أي: مبدعهما، كسميع بمعنى مسمع، وفعله: أبدع ، أي: خالقهما على غير مثال سبق، والإضافة على هذا حقيقية، لأن الإبداع لهما ماض، أو فعله بَدُع فهو بديع، كشرُف فهو شريف، والإضـافة على هذا من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، أي: بديع سماواته وأرضـه[327]، وعلـى هذا فقد وجـه قراءة الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو بديع[328].

وهذه القراءة عند الخليل الفراهيدي أولى بالصَّواب[329].

الوجه الثاني: قراءة النصب فقد وَجَّه الكواشي أنه منصوب على المدح[330]، والتقدير:

---

(326) عبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص181.

(327) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص382.

(328) النحـاس، **إعـراب القـرآن**، ج1، ص76؛ والقرطبـي، **الجـامع لأحكـام القـرآن**، ج2، ص86؛ والسـمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص85؛ والمنتخب الهمذاني، **كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ج1، ص369؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج2، ص422؛ ومحمود سليمان ياقوت **إعراب القرآن الكريم**، ج1، ص201.

(329) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت، ج2، ص55.

(330) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص382 .

أمدحُ بديعَ السماوات[331].

وقال الخليل الفراهيدي: ((ويقرأ بالنصب على جهة التعب))[332].

الوجه الثالث: قراءة الجر فقد جعل (بديع) بدلاً من الهاء – الضمير – في (له)[333]، على قول من يجوّز الإبدال من الضمير.

قال ابن عُصفور: وفي البدل من الضمير خلاف منهم مَنْ أجاز الإبدال من الضمير الغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل وهو مذهب الأخفش، ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصّة في جميع أقسام البدل. وأما ضمير المتكلم والمخاطب فيبدل منهما إبدال شيء من شيء. وأما غيره من أقسام البدل فجائز كقول الفرزدق:

عَلَى حَالةٍ لَو أنّ في القَومِ حاتماً ... عَلى جُودِهِ لَضَنّ بِالماءِ حَاتمٌ[334]

فـ (حاتم) بدل من الضمير في (جوده)[335].

المثال الثاني:

قال تعالى: ﴿ **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ** ﴾ [آل عمران: 13]

أورد الكواشي لكلمة (فئة) ثلاث توجيهات:

1- (فئة) بالرفع على أنه خبر مبتدأ مقدر تقديره: إحداهما فئةٌ.

2- وقرئ بجر (فئة) و(كافرة) بدلاً من (فئتين).

3- وبنصبهما أي: (فئةً) و(كافرةً) اختصاصاً، أو حالاً من الضمير في (التقتا) تقديره:

---

(331) ابن مالك الرعيني، **تحفة الأقران**، ج1، ص120.

(332) الفراهيدي، **العين**، ج2، ص55.

(333) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج1، ص382.

(334) **الفرزدق، ديوانه**، شرحه وضبطه، علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى 1407هـ - 1987م، ص603.

(335) محب الدين الحلبي، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج7، ص3403 و3404.

التقتا مؤمنة وكافرة[336].

جمهور القرآء على قراءة الرفع (فئةٌ)، وقرأ الحسن والزهدي ومجاهد وحميد (فئة) بالجر، وقرأ ابن السميفع وابن أبي عبلة (فئةً) بالنصب[337].

وَجَّه الكواشي القراءات الثلاث كالآتي:

الوجه الأول: فقد جعل الكواشي (فئة) مرفوعة خبراً لمبتدا محذوف، تقديره: إحداهما فئةٌ[338]. وسمي هذا البدل بدلاً تفصيلاً، وإلى هذا ذهب جمع من النحاة والمفسرين[339].

فالجملة مستأنفة لتقدير ما في الفئتين، كأنه قيل: فئَةٌ مُؤْمنةٌ تُقاتلُ في سبيلِ اللَّه، وفئَةٌ أُخرى تُقاتلُ في سبيلِ الشَّيطان، فحذف من الأُولى ما أثبت مُقابلَهُ في الثَّانيةِ، ومن الثَّانيةِ ما أَثبَتَ نظيره في الأُولى، فَذَكَرَ في الأُولى لازِمَ الإيمان، وهو القتالُ في سبيل اللَّه، وذكرَ في الثانية ملزُوم القتال في سبيل الشَّيطان، وهو الكُفرُ[340].

الوجه الثاني: أن تجعل (فئة) مجروراً بدلاً من (فئتين)[341] ، والمعنى: قد كان لكم آية في فئة تقاتل في سبيل الله، وفي أخرى كافرة[342]، كما في قول الشاعر:

وأنشدوا بيت كُثَيّر عَزَّة

وَكُنْتُ كَذي رِجْلَينِ رِجْلٍ صَحيحةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ[343]

---

(336) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص26 و27.

(337) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص146؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص411؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج7، ص157؛ والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج4، ص25؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص45 و46.

(338) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص26.

(339) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص192؛ والأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص210؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص381، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص146؛ ومكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص150؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص243.

(340) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص45.

(341) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص27.

(342) الزجاج، **معاني القرآن**، ج1، ص381.

(343) البيت من شواهد **الكتاب** لسيبويه، ج1، ص433؛ والسيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ج1، ص377.

بجر رِجلٍ صحيحةٍ ورِجلٍ رَمى... على البدل من رجلين[344]، وهو بدل بعض من كل، وإذا كان كذلك فلا بد من ضمير يعود على المبدل منه، تقديره: فئة منهما[345].

قال الطبري: ((وهذا وإن كان جائزاً في العربية، فلا أستجيز القراءة به، لإجتماع الحجة من القراء على خلافه))[346].

الوجه الثالث: قراءة النصب، فقد وجهها الكواشي إلى وجهين:

الأول: النصب على الاختصاص[347]، جوّزه الزمخشري[348]، وردّه عليه صاحب البحر فقال: ((وليس بِجَيّد؛ لأن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً))[349] وعلّق على هذا صاحب الدر فقال: ((لا يعني الزمخشري الاختصاص المبوَّبَ له في النحو مثل: نحن معاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ، إنما جاء على النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يُسمّون هذا النحو اختصاصاً[350].

الثاني: النصب على الحال من الضمير في (التقتا) تقديره: التقتا مؤمنة وكافرة[351]، هذا ما ذهب إليه الزجاج[352] والزمخشري[353]، ونقل عنهما بعض المفسرين[354].

وقد وردت توجيهات أخرى لقراءة النصب لم يذكرها الكواشي:

---

(344) البيت من شواهد **الكتاب** لسيبويه، ج1، ص433؛ والسيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ج1، ص377.

(345) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص45؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج5، ص59.

(346) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج6، ص232.

(347) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص27.

(348) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص341.

(349) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص46.

(350) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص46؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج5، ص60.

(351) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص27.

(352) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص382.

(353) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص341.

(354) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص411؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص46؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص46؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج5، ص60.

1- النصب بإضمار (أعني) تقديره: أعني فِئَةً تُقاتل في سبيل اللَّه وأُخرى كافرة[355].

2- النصب على المدح، قاله أبو حيان الأندلسي: ((وتمام هذا القول، إنه انتصب الأول على المدح، والثاني على الذّمِّ، كأنه قيل: أمدح فئةً تقاتل في سبيل الله، وأذمُّ أخرى كافرةً))[356].

(355) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص382.

(356) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص46؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص45.

الفصل الثالث

(التوجيه النحوي الواردة في الأفعال)

ويقع في خمسة مباحث:

المبحث الأول: بين الرفع والنصب.

المبحث الثاني: بين الرفع والجزم.

المبحث الثالث: بين النصب والجزم.

المبحث الرابع: ماورد التوجيه فيه على ثلاثة أوجه.

المبحث الخامس: بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

المبحث الأول

بين الرفع والنصب

أولاً : بين الرفع على الاستئناف والنصب عطفاً:

قال تعالى: ﴿ **وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْباباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ [آل عمران: 80]

أورد الكواشي على قوله تعالى (ولا يأمركم) قراءتين، وذكر تعليقاً فقال: ((الوقف هنا كاف عل القراءة (ولا يأمركم) أي الله رفعاً استئنافاً، و(لا) بمعنى (ليس). وغير جائز على القراءة نصباً عطفاً على (يقول) أو (يؤتيه). والضمير في (يأمركم) للبشر، والمراد به الرسول. وجوز بعضهم أن يكون الضمير على القراءتين لله وللرسول. وقرئ (ولن يأمركم)[357].

فالفعل (يأمر) قرئ بالرفع والنصب، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وأبو جعفر والكسائي وعاصم برواية الأعشى والبرجمي وأبي بكر وأبي زيد بالرفع على الاستئناف، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم برواية حفص وحماد ويحيى عن أبي بكر واليزيدي ويعقوب وخلف والحسن والزيدي والأعمش (ولا يأمرَكم) بالنصب [358].

وجّه الكواشي القراءتين في الفعل (يأمر) على ما يأتي:

1- قراءة الرفع أنه قطعه عما قبله، وجعله كلاماً مستأنفاً، وأن الفاعل مستترٌ في الفعل.

2- وقراءة النصب على جعل جملة (ولا يأمركم) معطوفة على (يقول) أو (يؤتيه).

الوجه الأول: الرفع على الأستئناف والانقطاع مما قبله، والضمير المرفوع في (ولا

---

(357) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3، ص129 و130.

(358) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ص213؛ والنيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، ص167؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص168؛ وأبو عمرو الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ص89؛ والجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص240؛ والبنا الدمياطي، **اتحاف فضلاء البشر**، ج1، ص221؛ وعبدالفتاح القاضي، **الوافي في شرح الشاطبية**، ص237؛ وعباللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص531.

يأمركم) على أمرين[359]:

الأول: أن الفاعل يعود على اسم الله عز وجل ويكون المعنى: ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً.

الثاني: الضمير عائد على (بشر) المتقدم ذكره والمراد به النبي (صلى الله عليه وسلم) ويكون المعنى: أن الله عز وجل يخبر عن نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) أن لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً من دون الله تعالى.

الوجه الثاني: النصب على جعل جملة (ولا يامركم) معطوفة على قوله تعالى (ثم يقول)، أو (أن يؤتيه)، وأشار إلى العطف على (ثم يقول) الطبري[360]، وتابعه في هذا التوجيه الزمخشري[361] وغيره[362].

وأجاز مكي القيسي والبغوي وأبو البركات الأنباري وغيرهم[363] عطف (ولا يأمركم) إما على قوله تعالى (أن يؤتيه) أو على قوله (ثم يقول) وكلا الفعلين منصوب.

فقد صرّح جمع من النحاة والمفسرين في توجيه القراءتين وذكروا قراءة الرفع بأنّ جملة (ولا يأمرُكم) جملة مستأنفة أي: منقطعة من الأول، منهم سيبويه إذ قال: ((...فجاءت منقطعة من الأول، لأنه أراد: ولا يأمركم الله. وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا))[364]، ووافقه المبرد[365].

وذكر هذا التوجيه الفراء إذ قال: ((أكثر القراء على نصبها يردونها على "أَنْ يُؤْتِيَهُ الله"

---

(359) ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص168؛ ومكي القيسي، **مشكل اعراب القرآن**، ج1، ص165؛ والبنا الدمياطي، **اتحاف فضلاء البشر**، ص226؛ ابن هشام، **مغني اللبيب** ج1، ص333؛ الفيروزآبادى، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، 1416هـ - 1996م، ج4، ص462 و463.

(360) الطبري، **جامع البيان**، ج6، ص547.

(361) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص378.

(362) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج8، ص272؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص275؛ والشوكاني، **فتح القدير**، ج1، ص407؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج2، ص200.

(363) مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص162؛ والبغوي، **معالم التنزيل**، ج1، ص464؛ والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج1، ص208؛ وابن جزي الكلبي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ج1، ص157، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص333.

(364) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص52.

(365) المبرد، **المقتضب**، ج2، ص35.

ولا أن يأمركم. وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه "ولن يأمركم" فهذا دليل على انقطاعها من النسق وأنها مستأنفة))[366]. فلما سقط "لن" ارتفع ما بعدها، غير أن أبا عمرو كان يحب أن يختلس الحركة[367].

لكن الطبري ذكر أن قراءة عبدالله بن مسعود خبرها غير صحيح سنده[368].

ذكر أبو علي الفارسي أن قراءة ابن مسعود تقوّي الرفع في (ولا يأمركم) فهذا يدل على الانقطاع من الأول، وممّا يقوّي النصب أنّه قد جاء في السّير فيما ذكر عن بعض شيوخنا أنّ اليهود قالوا: للنّبيّ صلى الله عليه وسلم أتريد يا محمد أن نتخذك ربّا؟ فقال الله تعالى: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ... ولا يأمركم[369].

وصَوَّبَ الطبري قراءة النصب: "ولا يأمرَكم"، على الاتصال بالذي قبله، بتأويل: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتابَ والحكمَ والنبوةَ، ثم يقولَ للناس كونوا عبادًا لي من دون الله ولا أنْ يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا[370].

وقال ابن عطية عن توجيه قراءة النصب بالعطف على (ثم يقول): ((وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى والأرباب في هذه الآية وقوله تعالى: (أَيَأْمُرُكُمْ) بِالْكُفْرِ تقرير على هذا المعنى الظاهر فساده))[371].

وعلّق أبو حيان الأندلسي على كلام ابن عطية مستدركاً عليه وجه الخطأ الذي أشار إليه وموضحاً إياه إذ قال : ((ولمْ يُبَيِّنْ جهةَ الخطَأ ولا عدم التِئَامِ المعنى به، ووجْهُ الخطَأِ أَنَّهُ إذا كان معطوفًا على (ثُمَّ يَقُولَ)، وكانتْ لا لتأْسيس النَّفي، فلا يُمكِن إلّا أَنْ يُقَدَّرَ العاملُ قبل "لا"، وهو: أَنْ، فَيَنْسَبِكُ من: أَنْ، والفعلِ المنفيِّ مصدرٌ مُنْتَفٍ فيصيرُ المعنى: ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت،

---

(366) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص224.

(367) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ،ج1، ص116؛ وأبو عمر الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ج1، ص89.

(368) الطبري، **جامع البيان**، ج6، ص548.

(369) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص58.

(370) الطبري، **جامع البيان**، ج6، ص457.

(371) ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز**، ج1، ص463.

فصار أمراً باتخاذهم أرباباً وهو خطأ، فإذا جعلت لا لتأكيد النفي السابق كان النفي منسحباً على المصدرين المقدر ثبوتهما، فينتفي قوله: كونوا عبادا لي وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، ويوضح هذا المعنى وضعُ "غيرٍ"، موضعَ "لا" ، فإذا قلت: ما لزيدٍ فِقهٌ وغيرُ نحوٍ، كانت: "لا"، لتأكيد النفي، وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت: "لا"، لتأسيس النفي كانت بمعنى: غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عنه وثبوت النحو له، إذ لو قلت: ما لزيد فقه وغير نحو، كان في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ماله غير نحو[372].

وتكون (لا) في الآية الكريمة على وجهين:

أحدهما: أن تجعل (لا) مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: (ما كانَ لِبَشَرٍ) والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبئه اللَّه وينصبه للدعاء إلى اختصاص اللَّه بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْباباً كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بى.

والثاني أن تجعل (لا) غير مزيدة. والمعنى: أن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح. فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه اللَّه، ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء[373].

---

(372) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص 234.

(373) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص378 ؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج8 ، ص272؛ والبيضاوي، **انوار التنزيل**، ج2، ص25؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص333؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص281.

المبحث الثاني

بين الرفع والجزم

بين الرفع على أكثر من وجه والجزم على النهي:

قال تعالى: ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحابِ الْجَحِيمِ**﴾ [البقرة: 119]

أورد الكواشي تعليقاً على هذه الآية الكريمة فقال: ((القراءة: رفعاً، نفياً والواو بعد استئنافية. أو: عاطفة جملة على جملة، ومحلها حال، أي أرسلناك بشيراً ونذيراً وغير مسؤول، فعلى هذا يكفي الوقف على (نذيراً) ولا يحسن. وجزماً، نهياً من الله، فعلى هذا أيضاً يكفي الوقف على (نذيراً) وهذا تهويل لعذابهم كما يقال لمن تسأل عنه وهو في هلكة: لا تسأل عن فلان، أي قد هلك. وقرئ لن تسألَ وما تسألُ[374].

قراءة الجمهور بضم التاء واللام (ولا تُسالُ) وقرأ أُبيّ: وما تُسألُ. وقرأ ان مسعود: ولن تسألَ. وقرأ نافع ويعقوب ووأبي جعفر الباقر وابن عباس وأبو القاسم البلخي (ولا تسالْ) بفتح التاء وجزم اللام[375].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

1- قراءة الرفع على أن تكون جملة (ولا تسألُ) مرفوعة استئنافاً، أو أن تكون الجملة بعد (لا) النافية، خبرية في موضع نصب على الحال، أي أرسلناك بشيراً ونذيراً وغير مسؤول.

2- أما قراءة الجزم على أن يكون مجزوماً على النهي، كما يقال لمن تسأل عنه وهو في هلكة: لا تسأل عن فلان، أي قد هلك.

الوجه الأول: الرفع وهو على وجهين عند أغلبية النحاة:

1- أن تكون جملة (ولا تسأل) استئنافاً، ويكون المعنى: ولست تسألُ عن

---

(374) الكواشي: **التلخيص عي تفسير القرآن العظيم**: ج1، ص386.

(375) الفرّاء، **معاني القرآن**، ص75؛ وابن مجاهد البغدادي: **السبعة في القراءات**: ص169؛ وأبو عمرو الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ص76؛ وأبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، ج1، ص589؛ والجزري، **النشر في القراءات الشر**، ج2، ص221؛ والطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ج1، ص270.

أصحاب الجحيم[376].

2- أن يكون لكونه في موضع حالٍ، عطفاً على ما قبله، تقديره: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، وغير مسؤول عن أصحاب الجحيم[377]. هذا ما ذهب إليه النحاس ومن تابعه[378].

وذكر الفراء أن قراءة أُبي بن كعب (وما تسألُ) وقراءة عبدالله بن مسعود (ولن تسألَ) شاهدتان على الرفع[379]. وذكر أبو علي الفارسي ومن وافقه أن كل واحدة من هاتين القراءتين يؤكد حمله على الأستئناف[380].

الوجه الثاني: قراءة الجزم (ولا تسألْ) فذكر الكواشي الجزم على النهي كما مرَّ، وذكر الزجاج أن في هذه القراءة قولان هما:

1- أن يكون أمَرَه الله بترك المسألة.

2- ويجوز أن يكون النهي لفظاً، ويكون المعنى على تخيم ما أعد لهم من العقاب[381]. وفي النهي معنى التفخيم والتعظيم لما هم فيه من العذاب، أي: لا تسأل يا محمد عنهم، فقد بلغوا غاية العذاب التي ليس بعدها مستزاد[382].

وقال أبو حيان الأندلسي: ((وظاهرُهُ: أنه نهيٌ حقيقةً، نُهِيَ صلى الله عليه وسلم أن يسألَ عن أحوال الكفار. قال محمد بن كعب القُرَظيُ: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليت شعري ما فعل أبواي »، فنزلت[383]. وقيل: يُحتَمل أن لا يكون نهياً حقيقة، بل جاء ذلك على سبيل تعظيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب، كما تقول: كيف حال فلان، إذا كان قد وقع في بلية، فيقال لك:

---

(376) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص200.

(377) النحاس، **إعراب القرآن**، ص75.

(378) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات وعللها**، ج1، ص262، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج1، ص120 و121 ؛ والطبرسي، **مجمع البيان**، ج1، ص270.

(379) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص75.

(380) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج2، ص216 ؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص112؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص182.

(381) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص200.

(382) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص262؛ وابن أبي مريم، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، ج1، ص297.

(383) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص589.

لا تسأل عنه[384]. وهو بذلك تابع الزمخشري إذ قال: ((ووجه التعظيم أن المستخبر يجزع أن يجرى على لسانه ما هو فيه لِفَظاعَته، فلا تسأله ولا تكلّفه ما يضجره، أو أنت يا مستخبر لا تقدر على استماع خبره لإيحاشه السامع وإضجاره، فلا تسأل. فيكون معنى التعظيم: إما بالنسبة إلى المجيب، وإما بالنسبة إلى المجاب، ولا يراد بذلك حقيقة النهي.))[385].

وصَوّبَ الطبري قراءة الرفع (ولا تسألُ) قائلاً: ((والصواب عندي من القراءة في ذلك قراءة من قرأ بالرفع، على الخبر؛ لأن الله جل ثناؤه قص قصص أقوام من اليهود والنصارى، وذكر ضلالتهم، وكفرهم بالله، وجراءتهم على أنبيائه، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: (إنا أرسلناك) يا محمد (بالحق بشيراً)، مَن آمن بك واتَّبَعَك ممن قصصت عليك أنباءه ومن لم أقصص عليك أنباءه، (ونذيراً) من كفر بك وخالفك، فبلّغْ رسالتي، فليس عليك من أعمال من كفر بك - بعد إبلاغك إياه رسالتي تَبِعَة، ولا أنت مسئول عما فعل بعد ذلك))[386].

وذكر أبو علي الفارسي أن الذي يجعل للفظ الخبر مزية على النهي ((أن الكلام الذي قبله وبعده خبر فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى))[387].

واختار مكي القيسي وجه الرفع معللاً بحجج[388]:

1- لأن قراءة الرفع عليها أكثر القراء.

2- ما يُبيّن ويقوّي وجه الرفع قراءة أُبي وابن مسعود.

3- ما يقوّي الرفع أن قبله خبراً ، وبعده خبراً ، فيجب أ يكون هذا خبراً ليطابق ما قبله وما بعده.

4- ما يدلّ على قراءة الرفع قوله تعالى: (ليس عليك هداهم)، وقوله: (ما على الرسول إلا البلاغ).

5- ويقوّي وجه الرفع أنه لو كان نهياً لكان بالفاء.

---

(384) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص589.

(385) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص182.

(386) الطبري، **جامع البيان**، ج1، ص559.

(387) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج2، ص216.

(388) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص262.

المبحث الثالث

بين النصب والجزم

قوله تعالى: ﴿ **وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ **[المائدة: 47]**

أورد الكواشي لكلمة (وَلْيَحْكُمْ) في هذه الآية الكريمة قراءتين: ((القراءة: بإسكان اللام والميم من (وليحكم) لأنه أمر مستأنف، إلزام بالحكم، أي: وقلنا ليحكم . والقراءة بكسر لام (لِيَحْكُمَ) ونصب الميم ؛ لأنها لام (كي). تلخيصه: وآتيناه الإنجيل لكي يحكم أهل الإنجيل، والمراد عيسى عليه السلام. وقرئ: (وأن ليحكم) بزيادة أن مع الام، فتكون (أن) موصولة بالأمر، نحو: أمرته بأن قم إليه، وتقديره: وآتيناه الإنجيل وأمرنا أن يحكم أهل الإنجيل))[389].

فقراءة الجمهور (ولْيَحكمْ) بلام الأمر ساكنة[390]، وقرأ حمزة والأعمش (ولِيَحكمَ) بكسر اللام والنصب الميم[391]، وقرأ أُبي بن كعب (وأن لِيحكمَ) بزيادة "أن" قبل لام (كي)[392].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

الوجه الأول: قراءة الجزم (وَلْيَحكُمْ) بإسكان اللام وجزم الفعل وجعلها لام أمر، ولام الأمر أصلها الكسر وجزم الفعل بها[393]، فهو إلزام مستأنف يبتدأ به، أمر الله أهل الإنجيل بالحكم بما في

---

(389) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج5، ص161 و162.

(390) الفرّاء، **معاني القرآن**، ص312؛ والطبري، **جامع البيان**، ج10، ص374؛ وابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص244؛ وابن خالويه، **الحجة في القراءات السبعة**، ص133؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص227؛ والنيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، ص185؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص228؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص440؛ والجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص254.

(391) المصادر السابقة، والنحاس، **إعراب القرآن**، ص270؛ ومكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص411؛ وابن الباذِش، **الإقناع في القراءات السبع**، ص317؛ والبنا الدمياطي، **اتحاف فضلاء البشر**، ج1، ص253؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص283.

(392) المصادر السابقة، الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص639؛ ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج2، ص199؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج3، ص319؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص380.

(393) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص180؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص294؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص440؛ والطبرسي، **مجمع البيان**، ج3، ص284.

الإنجيل، كما أمر النبي عليه السلام بالحكم بما أنزل عليه[394]، فقال: (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُم بِما أنزل الله).

واختار مكي القيسي هذه القراءة لأنّ الجماعة عليه، ولأن ما أتى بعده من الوعيد والتهديد، يدل على انه أمر لازم، إلزام من الله لأهل الإنجيل[395].

وقيل: هو حكاية للأمر الوارد عليهم بتقدير فعل معطوف على- آتيناه- أي وَقُلْنا لِيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل، وحذف القول- لدلالة ما قبله عليه - كثير في الكلام[396]، ومنه قوله تعالى: (وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد: 23-24].

وعلى هذا يكون المعنى: وقفينا آثارهم بعيسى ... وآتيناه الإنجيل ... وقلنا ليحكم أهل الإنجيل، فيكون هذا إخباراً بمن فرض عليهم في وقت إنزاله عليهم من الحكم بما تضمنه الإنجيل، ثم حذف القول،؛ لأن ما قبله قوله: (وكتبنا) و(وقفينا) يدل عليه، وحذف القول كثير[397].

قال الطبري: ((وكأنّ مَنْ قرأ، ذلك كذلك، أراد: وآتيناه الإنجيل فيه هُدى ونورٌ ومُصَدّقًا لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهْلَه أن يحكموا بما أنزل الله فيه، فيكون في الكلام محذوف، ترك استغناءً بما ذكر عما حُذِف))[398].

الوجه الثاني: قراءة النصب (وَلِيَحْكَمَ) بكسر اللام وفتح الميم، على أنها لام (كي) والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) لأن لام كي هي اللام الجارة، وحرف الجر لا يعمل في الفعل وهي تتعلق بـ (قَفَيْنا) وتقديره: وقفينا على أثارهم ... ليؤمنوا وليحكم أهل الإنجيل[399].

---

(394) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص411؛ وابن أبي مريم، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، ج1، ص442.

(395) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص411.

(396) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص639؛ وأبو السعود العمادي، **إرشاد العقل السليم**، ج3، ص44؛ والآلوسي، **روح المعاني**، ج3، ص319.

(397) محمد الأمين الأرمي، **حدائق الروح والريحان**، ج7، ص313.

(398) الطبري، **جامع البيان**، ج10، 374.

(399) الأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص294؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج440.

أو على معنى: وآتيناه الإنجيل لكي يحكم أهل الإنجيل، يعني عيسى؛ لأن إنزال الإنجيل، كان بعد حدوث عيسى فلا يبتدأ به[400].

وذلك بمنزلة قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيكَ الكِتابَ بِالحَقِّ لِتَحْكُمَ بَينَ الناسِ)[401].

والزمخشري جعله معطوفاً على هُدىً ومَوعِظَة، على توهم النطق باللام فيهما كأنه قال: وللهدى والموعظة وللحكم أي: جعله مقطوعا مما قبله، وقدر العامل مؤخراً أي: وَلِيَحْكُمْ أهلُ الإنجِيلِ بما أنزل الله فيه آتيناه إياه[402].

وذكر أبو حيان قول الزمخشري السَّابق، وجعله أقرب إلى الصواب من قول ابن عطية. قال: لأنَّ الهدى الأول، والنور والتصديق لم يؤت بها على أنها علّة، إنما جيء بقوله: (فيه هدى ونور) على معنى كائناً فيه ذلك ومُصَدّقاً، وهذا معنى الحَالِ، والحالُ لا تكون علةً، فقول ابن عطيه: (ليتضمَّن كَيْتَ وكَيْتَ وَلِيَحْكُمَ) بعيد[403].

قال الطبري: ((والذي يتراءى في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى فبأيِّ ذلك قرأ قارئ فمصيب فيه الصواب))[404].

أما قراءة (وَأَنْ لِيَحْكُمَ) بزيادة (أن) مع الأمر على أنّ (أن) موصولة بالأمر، كقولك: أمرته بأن قم كأنه قيل: وآتيناه الإنجيل وأمرنا بأن يحكم أهل الإنجيل. وقيل: إن عيسى عليه السلام كان متعبداً بما في التوراة من الأحكام لأن الإنجيل مواعظ وزواجر والأحكام فيه قليلة. وظاهر قوله (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ) يردّ ذلك، وكذلك قوله: (لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً) وإن ساغ لقائل أن يقول: معناه: وَلِيَحْكُموا بِما أنزل اللَّه فيه من إيجاب العمل بأحكام التوراة[405].

قال الطبري: ((وأما ما ذكر عَنْ أبيّ بِن كعب من قراءته ذلك (وَأَنْ لِيَحْكُمَ) على وجه الأمر، فذلك مما لم يَصِحّ به النقل عنه. ولو صحّ أيضا، لم يكن في ذلك ما يوجب أن تكون

---

(400) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص411؛ وابن الجوزي، **زاد المسير**، ج1، ص554؛ والطبرسي، **مجمع البيان**، ج3، ص284.

(401) ابن أبي مريم، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، ج1، ص442.

(402) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص639.

(403) أبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج4، ص280؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج7، ص363.

(404) الطبري، **جامع البيان**، ج10، ص374.

(405) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، 639.

القراءة بخلافه محظورةً، إذ كان معناها صحيحًا، وكان المتقدّمون من أئمة القرأة قد قرأوا بها))[406].

(406) الطبري، **جامع البيان**، ج10، ص375.

المبحث الرابع

ما ورد الوجيه فيه على ثلاثة أوجه

قال تعالى: ﴿ **أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ **[آل عمران: 142]**

أورد الكواشي لكلمة (ويعلم) في هذه الآية الكريمة ثلاث قراءات فقال: ((القراءة: "وَيَعْلَمَ" نصب باضمار (أن)، والوار بمعنى الجمع كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. أو: جزم عطف على (ولما يعلم الله) لكن فتحت للالتقاء الساكنين اتباعاً للام. وقرئ: ويعلم كسراً عطفاً على (يعلم الله) ورفعاً، أي: وهو يَعْلَمُ[407].

قرأ الجمهور (ويعلمَ) بنصب الميم، فقيل: هو منصوب باضمار "أن"، وقيل هو مجزوم، وأتبع الميم اللام في الفتح، في (لما يعلم)، وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر أبو حيوة وعمر بن عبيد (ويعلمِ) بكسر الميم فهو مجزوم أيضاً، والتحريك بالكسر للساكنين، وقرأ عبد الوراث عن أبي عمرو (ويعلمُ) برفع الميم[408].

الوجه الأول: ذكر الكواشي قراءة النصب (ويعلمَ) بفتح الميم على وجهين:

أولاً: أن يكون الفعل منصوباً بإضمار (أن) على أن الواو للجمع. وهذا على مذهب البصرين، والكوفيون ينصبونه بالصرف[409].

قال ابن مالك:

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع ... كلا تكن جلداً وتظهر الجزع[410].

---

(407) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج3 ، ص209 و210.

(408) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص472؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص515؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص 411؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص421؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3 ،ص360؛ وابن مالك الرعيني، **تحفة الأقران**، ص164؛ والنيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ج2، ص269؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص580.

(409) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج2، ص454.

(410) ابن مالك، **ألفية ابن مالك**، ج1، ص 58.

فالواو إذا قصد بها المصاحبة لا التشريك، ينصب الفعل بعدها بـ (أن) مضمرة، وإن أردت التشريك بين الفعل والفعل فإنه لا يجوز حينئذ النصب فتقول: (لَا تَأكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللّبَنَ).

فتنصب (تشرب) إن قصدت النَّهي عن الْجمع بينها، وتجزم إن قصدت النَّهي عن كل واحد منهما أَي (لَا تَأكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللّبَنَ)[411]. ويقرب عليك هذا المعنى - وجه النصب – أنك لو قدرت الواو بمع صحّ المعنى والإعراب[412].

والصرف مصطلح كوفي، قال الفراء: ((أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثُمَّ أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثُمَّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّر فِي العطف، فذلك الصرف))[413].

وقال في موضع آخر: ((... فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ فى أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فَعلتَ عظِيمُ[414]

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فِي (تَأتِيَ مِثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فِيهِ الحادث الَّذِي قبله[415].

ثانياً: ان يكون الفعل مجزوماً معطوفاً على (ولمّا يعلم) لكن الميم لما حركت لإلتقاء الساكنين حركت بالفتح اتباعاً للفتحة قبلها[416].

---

(411) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص79 ؛ **وشرح ابن عقيل**، على ألفية ابن مالك، ج4، ص14-17.

(412) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص295.

(413) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص235.

(414) نسبه سيبويه فى كتابه ج3، ص42، (باب الواو) للأخطل.

(415) المصدر السابق، ج1، ص33 و34.

(416) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص295؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص515؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص360.

وقد ضَعَّفَ هذا التوجيه أبو البركات الأنباري إذ قال: ((وزعم بعضهم أن قوله: (ويعلم الصابرين) مجزوم بالعطف على قوله: (يعلم الله) ولكنه فتح ولم يكسر تبعاً لفتحة اللام وهذا ضعيف، والوجه هو الأول))[417].

وقد جعل بعض المُعْرِبينَ هذه القراءة من قبيل تنطّع المعربين القدامى - رحمهم الله - إذ قال محي الدين درويش: ((ومِنَ العجيب أن يتنطع بعض المعربين القدامى فيقول: إنّ الفتحَةَ فَتْحَةُ التقاء الساكنين والفعل مجزوم عطفا على (يعلم) الأولى، فلما وقع بعده ساكن آخر احتيج إلى تحريك آخره فكانت الفتحة أولى لأنها أخف، إذ لا يجوز حمل القرآن على الوجوه المرجوحة))[418].

الوجه الثاني: قراءة الجزم فيكون الفعل (ويعلم) معطوفاً على الفعل المجزوم قبله بـ "لمّا" في قوله تعالى: (وَلَمّا يَعْلَمِ اللهُ) وحُرّك الفعلان لالتقاء الساكنين وتكون الواو هنا واو العطف، وهذا ما أشار إليه الطبري إذ قال: ((وقد رُوِيَ عن الحسن أنه كان يقرأ (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) فيكسر الميم من (يعلم)، لأنه كان ينوي جزمها على العطف به على قوله: "ولَمّا يَعْلَمِ اللهُ"))[419].

وهذا ما أشار إليه جمع من النحاة والمفسرين[420].

وذكر أبو السعود العِمادي لقراءة الكسر بأن ما يؤيده القراءة بالكسر على ما هو الأصل في تحريك الساكن[421].

وذكر الطبرسي أن معنى القراءة: ((لمّا حَثَ اللهُ عَنِ الجِهادِ وَرَغبَ فِيهِ زادَ في البَيانِ والإخبار بِأنَّ الجَنَّةَ لا تنالُ إلا بِالبَلوى والاخْتِبارِ فقال: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُ الجَنَّةَ) المراد به الإنكار، أي: أظننتم أيها المؤمنون أنكم تدخلون الجنة (وَلَمّا يَعْلَمِ اللهُ الّذينَ جاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ

---

(417) الأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص223.

(418) الدرويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ج2، ص61.

(419) الطبري، **جامع البيان**، ج7، ص247.

(420) الفرّاء، **معاني القرآن**، ص235؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص472؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص515؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج9، ص375؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص295؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص360؛ والشوكاني، **فتح القدير**، ج1، ص441.

(421) أبو السعود العمادي، **إرشاد العقل السليم**، ج2، ص91.

الصّابِرينَ) أي: ولما يجاهد المجاهدون منكم فيعلم الله جهادهم ويصبر الصابرون منكم فيعلم برهم على القتال))[422].

الوجه الثالث: قراءة الرفع (ويعلمُ) على أن الواو للحال والمبتدأ محذوف، فيكون التقدير: وهو يعلم الصابرين، كأنه قيل: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون[423]، هذا ما قال الزمخشري: ((على أن الواو للحال كأنه قيل: وَلَمّا تُجاهِدُوا وَأَنْتُم صابِرونَ))[424].

وَرَدَّ أبو حيان الأندلسي على ما ذهب إليه الزمخشري قائلاً: ((ولا يصح ما قال، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع، لا يجوز: جاء زيد ويضحك، وأنت تريد جاء زيد يضحك، لأن المضارع واقع موقع اسم الفاعل. فكما لا يجوز جاء زيد وضاحكا، كذلك لا يجوز جاء زيد ويضحك. فإن أَوَلَ على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف أمكن ذلك، التقدير: وهو يعلم الصابرين كَما أَوَّلُوا قوله: نجوت وأرهنهم مالكا، أي وأنا أرهنهم))[425].

وقد خرّج البعض غير الزمخشري قراءة الرفع على استئناف الإخبار، أي: وهو يعلم الصابرين[426]، وهو عند الشهاب وغيره حال بتقدير مبتدأ ، أي: وهو يعلم الصابرين[427] أجاز أبو حيان هذا التقدير[428].

وإذا أمعنّا النظر إلى قول الزمخشري على أن الواو للحال، رأينا بأنه أراد أن يكون الواو للحال والجملة الفعلية تكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قيل: (وَلَمّا تُجاهدوا وَأَنْتُم صابِرونَ) أو (وهوَ يَعْلَمُ الصّابِرينَ)[429].

---

(422) الطبرسي، **مجمع البيان**، ج2، ص322.

(423) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص421؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج9، ص375؛ والبيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ج، ص40؛ وأبو السعود العمادي، **إرشاد العقل السليم**، ج2 ، ص91.

(424) الزمخشري، **الكشاف**، ج2، ص91.

(425) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص360.

(426) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص515؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص411؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج5، ص564؛ والشوكاني، **فتح القدير**، ج1، ص441.

(427) **حاشية الشهاب** على البيضاوي، ج3، ص66.

(428) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص360.

(429) الزمخشري، **الكشاف**، ج2، ص91 ، العكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، ج1، ص347.

المبحث الخامس

بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول

المثال الأول:

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: 161]

أورَدَ الكواشي في هذه الآية الكريمة قراءتين فقال: ((يقال: غَلا مِنَ المغنم غلولاً: خان، وأغلّ إغلالاً، وأصله الإخفاء، ومنه العِلُّ الحقد الكامن من الصدر. القراءة: بفتح الياء وضم الغين، أي يخون هو. وبضم الياء وفتح الغين، أي يُخان، بأن يخونه غيره، مِنْ أغللته: خنته. أو: من أغللته: وجدته غالاً، كأحمدته: وجدته مَحْموداً، أو المفعول محذوف، أي: المال))[430].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عباس وابن محيصن واليزيدي (أَنْ يَغُلَّ) بفتح الياء وضم الغين. وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وابن مسعود وأبو جعفر وخلف ويعقوب برواية رويس (أن يُغَلَّ) بضم الياء وفتح الغين مبنياً للمجهول[431].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

الوجه الأول: بفتح الياء وضم الغين (يَغُلّ) على نسبة الفعل إلى النبي، وهو مأخوذ من الغلول، ويكون المعنى: ما كان لنبي أن يخون أصحابه وأمته، بأخذ شيءٍ من الغنيمة خفية[432].

وحجتهم في ذلك أن النبي صلّى الله عليه جمع الغنائم في غزاة فجاءه جماعة من المسلمين فقالوا ألا تقسم بيننا غنائمنا فقال صلّى الله عليه لو أن لكم مثل أُحُدٍ ذهبا ما منعتكم دِرْهماً

---

(430) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم** ، ج3، ص249 و250.

(431) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ج1، ص218؛ والنيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، ص170؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص179؛ وابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص243؛ وأبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص412، وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص612.

(432) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص484؛ وابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص115؛ ومكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص363.

أترونني أغلكم مغنمكم فنزلت (وَمَا كانَ لِنَبِيٍ أنْ يَغلّ) أي ما ينبغي لنبيٍّ أن يجور في القسم ولكن يعدل ويعطي كل ذي حق حقه[433].

الوجه الثاني: بضم الياء وفتح الغين (يُغَلّ) فهي على ضربين[434]:

1- هو من غل. والمعنى: ليس لأحد أن يخونه في الغنيمة، فهي نهي للناس عن الغلول في المغانم، وخص النبي صلى الله عليه وسلم بالذكر وإن كان ذلك حراماً مع غيره، لأن المعصية بحضرة النبي أشنع لما يَجبُ من تعظيمه وتوقيره، كالمعصية بالمكان الشريف، واليوم المعظم.

2- وقيل: هو من أغل رباعيا، والمعنى: أنه يوجد غالا كما تقول: أحمد الرجل وجد محموداً. وقال أبو علي الفارسي: هو من أغل أي نسب إلى الغلول. وقيل له: غللت كقولهم: أكفر الرجل، نسب إلى الكفر.

وأَوْلى القراءتين بالصواب في ذلك عند الطبري، قراءة من قرأ: (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ) بفتح الياء، بمعنى: ما الغلول من صفات الأنبياء، ولا يكون نبيًّا مَن غلّ[435].

وإنما اختارَهُ ذلك، لأن الله عز وجل أوعد عقيب قوله: "وما كان لنبي أن يغل" أهلَ الغلول فقال: "وَمَنْ يَغْلُلْ يَأتِ بِما غَلَّ يَومَ القِيامَةِ"، الآية والتي بعدها. فكان في وعيده عقيب ذلك أهلَ الغلول، الدليلُ الواضح على أنه إنما نهى بذلك عن الغلول، وأخبر عباده أن الغلول ليس من صفات أنبيائه بقوله: "وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ". لأنه لو كان إنما نهى بذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتهموا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بالغلول، لعقَّب ذلك بالوعيد على التُّهَمة وسوء الظن برسول الله صلى الله عليه وسلم، لا بالوعيد على الغلول. وفي تعقيبه ذلك بالوعيد على الغلول، بيانٌ بيِّنٌ، أنه إنما عرّف المؤمنين وغيرهم من عباده أن الغلول منتفٍ من صفة الأنبياء وأخلاقهم، لأنّ ذلك جُرْمٌ عَظيم، والأنبياء لا تأتي مثله[436].

---

(433) ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص179 و180.

(434) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص412؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص181؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص306.

(435) الطبري، **جامع البيان**، ج7، ص354.

(436) المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.

واختار مكي القيسي قراءة ضم الياء مُعَلِّلاً بـ :

1- لأن عليه أكثر القراء.

2- ولأن فيه تنزيهاً للنبيّ وتعظيماً له، أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول بل هم المخطئون المذنبون[437].

المثال الثاني:

قال تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ﴾ **[النساء: 10]**

أورد الكواشي في هذه الآية الكريمة قراءتين لكلمة (سيصلون) القراءة الأولى بضم الياء (سيُصلون) مجهولاً، أي يدخلون ناراً مسعّرة. وبفتح الياء من (صَلِيَ) النار يصلاها، إذا حلّها وقاساها. وقرئ: بضم الياء مشدداً مجهولاً[438].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب (سيصلون) بفتح الياء مبنياً للفاعل من الثلاثي (صَلِيَ). وقرأ ابن عامر وأبان وأبو بكر بن عياش والمفضل عن عاصم وحماد والحسن (سيصلون) بضم الياء وفتح اللام مبنياً للمفعول. وقرأ ابن أبي عبلة وأبو حيوة (سيُصَلّون) بضم الياء وفتح الحاء واللام مشددة، مبنياً للمجهول[439].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

الوجه الاول: بضم الياء (سيُصلون) على ما لم يسم فاعله، على معنى: يأمر الله من يصليهم سعيراً، فلم يصف الفعل إليهم في الحقيقة. وإنما أُقِيموا مَقام من له الفعل في الحقيقة[440].

---

(437) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص364.

(438) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج4 ، ص41.

(439) النحاس، **إعراب القرآن**، ص 202؛ وابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ص227؛ والنيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، ص176؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص 191؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص531؛ وابن عطية، **الدر المصون**، ج2، ص14.

(440) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص378.

وحجة من قرأ بها أنه من أصلاه الله، وسيصلون مثل، سيعطون، من أصلاه الله، مثل، أدخله الله النار، وحجته قوله: (سَوْفَ نُصْليهم صَعِيراً) وقوله: (سَأصْلِيهِ صَقَر) وقال قوم (وسيصلون) يحرقون[441].

الوجه الثاني: قراءة فتح الياء (سيَصلون) على البناء للفاعل، فقد أسند الفعل إليهم، بأنه إخبار عنهم أي هم يصلون من قول العرب صلي النار يصلاها، وحجتهم قوله: (لَا يَصْلَاها إلّا الأشْقى) أي إذا دنا منها يصيبه حَرُّها، وقوله: (اِصْلَوْها اليَوْمَ)، وقوله: (إلّا مَنْ هُوَ صالِ الجَحِيم)[442].

وذكر الطبري بأن الفتح أولى من الضم؛ لإجماع جميع القراء على فتح الياء[443].

أمّا قراءة ابن أبي عبلة وأبو حيوة بضم الياء وفتح الصاد واللام مشددة، مبنياً للمجهول من (صَلّى) مضعفاً. قال أبو البقاء العكبري: (والتضعيف للتكثير)[444]. وقال صاحب الكشاف أي: ناراً من النيران مبهمة الوصف[445].

وَقُرِئَ (سيُصْلُون) بضم الياء واللام من الفعل الرباعي (أصلى). قال ابن عطية: (وهي ضعيفة) والأصلُ على هذه القراءة: سيُصْلِيُون من (أصلى) مثل يُكْرِمون من أكرم، فاستثقِلَت الضمةُ على الياءِ فَحُذِفت فالتقى ساكنان، فحُذِفَ أولُهما وهو الياءُ وضُمَّ ما قبل الواو ليصِحَّ[446]. والمعنى سَيُصْلُونَهُم المَلائكة سعيراً أو سيصلون أنفسهم بسبب كفرهم.

وبالجمع بين القراءتين يظهر أنهم سيدخلون النار يوم القيامة ويقاسون حَرَّها وعذابها سواء دخلوها بأنفسهم او أُدخلوها رغماً عنهم.

---

(441) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص137؛ وابن أبي مريم، **الموضح في وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص405 ؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص191.

(442) ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص 120؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراءت السبع**، ج3، ص137؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص191؛ ومكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص378.

(443) الطبري، **جامع البيان**، ج7، ص29.

(444) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص334.

(445) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص479.

(446) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج2، ص14؛ والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص595.

المثال الثالث:

قال تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ كِتابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ... ﴾ [النساء: 24]

ذكر الكواشي تعليقاً على كلمة (وَأُحِلَّ) في هذه الآية الكريمة إذ قال ((القراءة "وَأُحِلَّ لَكُم" بفتح الهمزة والحال معلوماً معطوفاً على (كَتَبَ) المضمرة الناصبة لكتاب الله، تقديره: كَتَبَ اللهُ وَأُحِلَّ "مَا وَرَاءَ ذالِكُم" أي: مَنْ. أو الذي سِوى المذكور مِنَ المُحَرَّماتِ، يوضحه ما قرء: كَتَبَ اللهُ وأُحِلَ لَكُم. والقراءة: أيضاً "وَأُحِلَّ لَكُمْ" مجهولاً عطفاً على (حُرِّمَتْ)، فلا يكفي الوقف على عليكم))[447].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو أن عامر والمفضل وأبو بكر عن عاصم ومحمد بن السميفع اليماني (وَأَحَلَّ) بفتح الألف والحاء مبناً للفاعل، وهو معطوف على الفعل الناصب لـ "كتاب الله عليكم". قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف والحسن وأبو جعفر ويعقوب والمطوعي (وَأُحِلّ) مبنياً للمجهول، وهو معطوف على (حُرِّمت)[448].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

الوجه الأول: القراءة الأولى (أَحَلَّ) فهي على البناء للفاعل، وهو الله - جَلّ جلاله – فتكون الجملة الفعلية معطوفة على ما قبله، أي على الفعل المضمر الذي نَصَبَ (كتاب الله) اي: كَتَبَ اللهُ عليكم تَحرِيمَ ذلك وَأَحَلَّ لَكُم ما وَراءَ ذلِكُم[449].

وذكر صاحب الكشاف أن ما يدل على هذا قراءة اليماني: (كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُم وَأَحَلَّ لَكُم) وهذا ما أشار إليه الكواشي كما مرّ.

---

(447) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج4، ص78.

(448) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ج1، ص231؛ والأزهري، **معاني القراءات**، ج1، ص300؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص150؛ وأبو عمرو الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ص249، والجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2 ، ص249، والنيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، ص178؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص50.

(449) النحاس، **إعراب القرآن**، ص207؛ وابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص122؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص150؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص198؛ ومكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص 385؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص497؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص587.

وتكون (ما) في هذه الحالة على وجهين كما قال العكبري[450]:

أحدهما: هي بمعنى مَنْ؛ فعلى هذا يكون قوله: (أَنْ تَبْتَغُوا) في موضع جر أو نصب على تقدير بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا؛ أي: أبيح لكم غير ما ذكرنا من النساء بالمهور.

والثاني: أن (ما) بمعنى الذي، والذي كِناية عن الفعل؛ أي: وأحل لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المُحَرَّمِ، وأن تبتغوا بدل منه.

الوجه الثاني: ما قرئ بضم (أُحِلَّ) أنه بنى الفعل لِما لَمْ يُسَمّ فاعِلُهُ، وحجة من قرأ بها أن ابتداء التحريم في الآية الأولى أجري على ترك تسمية الفاعل وهو قوله (حُرِّمَتْ عَلَيكُم أُمَهاتُكُم) وما ذكر بعدهن فأجري التحليل عقيب التحريم وعلى لفظه ليكون لفظ التحريم والتحليل على لفظ واحد فكأنه قال حُرِّمَ عَلَيكُم كَذا وأُحِلَّ لَكُمْ كَذا[451]، وذكر مكي القيسي بأن هذا أليق بتجانس الكلام وارتباط بعضه ببعض[452]، وأجاز ذلك ابن خالويه لأنه إنما يأتي محظور بعد مباح أو مباح بعد محظور وأحل بعد حرم أحسن وأليق بمعنى الكلام[453].

واختار مكي القيسي قراءة فتح الهمزة، لِقُرْبِ اسم الله جلّ ذكره منه، وَبُعْدِ (حرمت) منه، ولأنّ عليه أهل الحرمين وأكثر القراء[454].

---

(450) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص497.

(451) ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص198.

(452) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص385.

(453) ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص122.

(454) المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

الفصل الرابع

(التوجيه النحوي الواردة في الحروف والأدوات

الأول: (إنْ) بين الفتح والكسر.

الثاني: (لا) بين أن تكون (ناهية) أو (نافية).

الثالث: (غير) بين الرفع والنصب والجر.

أولاً: (إنْ) بين الفتح والكسر

قال تعالى: ﴿ **وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى** ﴾ [البقرة: 282] .

أورد الكواشي قراءتين في هذه الآية الكريمة، وذكر تعليقاً فقال: ((القراءة: بفتح "أَنْ تَضِلَّ" أي تنسى، لأن تضل إحداهما ونصب (فَتُذَكِّرَ إحْداهُما الأُخْرَى) عطف على تضل. وليس اضلال إحداهما بمراد، وإن كان ظاهر اللفظ يقتضيه، ولكنه محمول على معنى؛ لأنهم ينزلون السبب والمسبب كل واحدمنهما منزلة الآخر لإتصاله به، فالضلال سبب الإذكار والإنكار مسبب عنه فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إنْ ضَلت، كقولك: أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها، وهذا السلاح أن يَجِيَ عَدُوٌّ فأدفعه به. وبِكَسر (إنْ تَضلَّ) شرطاً، وجوابه: فتذكرُ رفعاً، أي فهي تذكر، ومحل الشرط وجوابه رفع صفة ثانية لرجل وامرأتين[455].

قرأ نافع وابن عامر وابن كثير أبو عمرو وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف ويعقوب (أن تضل) بفتح همزة (أن)، وقرأ حمزة وأبان بن تغلب والأعمش (إن تضل) بكسر همزة (إن)[456].

وَجَّه الكواشي القراءتين كالآتي:

الوجه الأول: القراءة الأولى (أنْ تَضلَّ) بفتح الألف، على إضمار اللام، والتقدير،: لأنْ تضلَّ إحداهما فتذكِّر، فتضل ههنا منصوب بأن، وقوله (تُذَكِّرَ) عطف على (أنْ تَضِلَّ)، وحقيقة معنى لام العلة إنما هو في التذكير لا في الضلال؛ لأن الضلال هو سبب الإذكار، والمعنى لأجل أنها إذا نسيتْ إحداهما الشهادة ذكرتْها الأخرى[457]، كقوله تعالى (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم أَنْ تَضِلُّوا) يريد لئلا تضلوا[458].

---

(455) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص413 و414.

(456) ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ص193؛ والنحاس، **إعراب القرآن**، ص137؛ وأبو عمر الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ص85؛ والجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص236؛ وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص732؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج1، ص416.

(457) ابن أبي مريم، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، ج1، ص353.

(458) ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص104؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص150.

وذكر سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن المعنى استَشهدوا امراتين؛ لأن تُذَكرَ إحداهما الأخري، ومِنْ أجْل أنْ تُذَكرَ إحداهما الأخرى، قال سيبويه: فإن قال إنْسَانُ فلم جاز (أنْ تَضِلَّ) وإنما أعد هذا للإذْكار، فالجواب أن الإذكار لما كان سبَبُه الإضْلال جاءت أن يذكر (أن تضل) لأنَّ الإضلال هو السبب الذي أوجب الإذكار. قال ومثله: أعددت هذا الجذع أن يَمِيلَ الحائطُ، فأدعمَهَ، وإنَّما أعددته للدعم لا لِلْمَيل، ولكنْ الميلَ ذُكرَ لأنه سَبَبُ الدعم، كلما ذكر الإضْلال لأنه سبب الاذكار، فهذا هو البيِّن إن شاءَ الله[459].

إنَّ هذا كلامٌ محمول على المعنى، وعادة العرب أن تقدم ما في السبب، فيجعل في موضع المسبب، لأنه يصير إليه[460]، وهو ما أشار إليه الكواشي كما مرّ.

وذهب المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه إذ قال: ((إنه إنما أعدَّ الإشهاد للتذكير، ولكن تقدمت (أن تضلَّ) لتوقع سبب التذكرة... فإن الأولى هي الثانية))[461].

وَصَوّب الطبري هذه القراءة لإجماع الحجة من قُدماء القراءة والمتأخرين على ذلك، وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءَته في ذلك بما انفرد به عنهم. ولا يجوز تركُ قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بَينهم، إلى غيرها[462].

الوجه الثاني: قراءة كسر الهمزة (إنْ تضلّ) فقد جعل إن للشرط، و(تضل) مجزوم بالشرط، وفتحة لامه هي لإلتقاء الساكنين؛ لأنها أخفّ الحركات، وجعل الفاء في قوله (فتذكر) جواب الشرط، والشرط والجواب جميعاً موضعهما على هذا؛ لانهما وصفٌ للمرأتين في قوله تعالى: (فَرَجُلٌ وَامْرَأتانِ)[463].

قال الفراء: ((بفتح أن وتكسر، فَمَنْ كَسَّرَها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها، ومَنْ فَتَحَها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فِيهِ تقديم وتأخير، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة))[464].

---

(459) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص53؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص364.

(460) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص229.

(461) المبرد، **المقتضب**، ج3، ص215.

(462) الطبري، **جامع البيان**، ج6، ص65.

(463) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص320؛ والطبرسي، **مجمع البيان**، ج2، ص175؛ وابن أبي مريم، **الموضح في القراءات وعللها**، ج1، ص352.

(464) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص184.

ومعناه - والله أعلم- استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه[465]، ففي كلتا القراءتين شرطية.

وَرَدّ النحاس قول الفراء إذ قال: ((وهذا القول خطأ عند البصريين لأن (إن) المجازاة لو فتحت انقلب المعنى. وذكر قول أبو جعفر بأن أصحّ الأقوال قول سيبويه[466].

ثانياً: (لَا) بين أن تكون (ناهية) أو (نافية)

قال تعالى: ﴿ **يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ...**﴾ [النساء: 19].

أورَدَ الكواشي تعليقاً على هذه الآية الكريمة فقال: ((إن قوله "وَلَا تَعْضُلوهُنَّ" جزمٌ نهيُ استئناف . أو: نصب عطف على (أنْ تَرِثُوا)، أي: لا يحل لكم أن ترثوا النساء ولا أنْ تَمنعوهُن عَمّا يَحِلُّ لَهُنّ))[467].

وَجَّه الكواشي (لا) في الآية الكريمة توجيهين:

الوجه الأول: أن تكون (لا) نفياً فيكون تَعْضُلوهُنَّ منصوباً بالعطف على الفعل المنصوب بـ (أن) في قوله: (أنْ تَرِثُوا النِّساءَ) وتقديره: لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا أنْ تَعْضُلُوهُنَّ وتكون (لا) تأكيداً للنفي غير عاملة، وسبق الكواشي بهذا التوجيه جمع من النحاة والمفسرين منهم الفراء، إذ قال: ((و "تَعْضُلُوهُنَّ[468]، في موضع نصب بأن، وهي في قراءة عبدالله (وَلَا أَنْ تَعْضُلوهُنَّ)[469]. ووافقه الطبري والزجاج وغيرهما[470].

وردّ أبو حيان الأندلسي على رأي ابن عَطية في عطف الفعل على فعل قائلاً: ((وذلك أنك

---

(465) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص184.

(466) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص137.

(467) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج4، ص63.

(468) العضل: الحبس والتضيق. **الكشاف**، ج1، ص490 . وهو حبس الزوج ضراراً للفدية، انظر: **المحرر الوجيز**، ج2، ص27.

(469) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص259.

(470) الطبري، **جامع البيان**، ج8، ص114؛ والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص30؛ والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص206؛ والزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص493؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج2، ص27؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص247؛ والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج10، ص11؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص340.

إذا عطفت فعلا منفيا بلا على مثبت وكانا منصوبين، فإن الناصب لا يقدر إلا بعد حرف العطف، لا بعد لا. فإذا قلت: أريد أن أتوب ولا أدخل النار، فالتقدير: أريد أن أتوب وأن لا أدخل النار، لأن الفعل يطلب الأول على سبيل الثبوت، والثاني على سبيل النفي. فالمعنى: أريد التوبة وانتفاء دخولي النار. فلو كان الفعل المتسلط على المتعاطفين منفيا، فكذلك ولو قدرت هذا التقدير في الآية لم يصح لو قلت: لا يَحِلُّ لكم أن لا تعضلوهن لم يصح، إلا أن تجعل لا زائدة لا نافية، وهو خلاف الظاهر. وأما أن تقدر أن بعد لا النافية فلا يَصِحُّ. وإذا قدرت أن بعد لا كان من باب عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر، لا من باب عطف الفعل على الفعل، فالتبس على ابن عطية العطفان، وظن أنه بصلاحية تقدير أن بعد لا يكون من عطف الفعل على الفعل))[471].

وَرَدّ السمين الحلبي على رأي أبي حيان الأندلسي قائلاً: ((وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ المثال الذي ذكره في قوله: (أُرِيدُ أَنْ أَتوبَ وَلَا أدْخلَ النَّارَ) فِإنَّ تقديرَ الناصب فيه قبل (لا) واجب من حيث إنه لو قُدِّر بعدها لفسد التركيب، وأمَّا في الآية فتقدير (أن) بعد (لا) صحيحٌ، فإنَّ التقدير يصير: لا يَحِلُّ لَكم إرْث النِّساءِ كَرْهاً وَلَا عَضْلُهن. ويؤيد ما قلته وما ذهب إليه ابن عطية قولُ الزمخشري فإنه قال: فإن قلت: تعضُلوهن ما وجهُ إعرابه؟ قلت: النصبُ عطفاً على (أنْ تَرِثوا) و (لا) لتأكيدِ النفي أي: لَا يَحِلُّ لَكُم أنْ تَرِثُوا النِّساءَ وَلَا أنْ تَعْضُلوهُنّ، فقد صَرَّح الزمخشري بهذا المعنى وصَرَّح بزيادة (لا) التي جَعَلَها الشيخ خلاف الظاهر))[472].

الوجه الثاني: أن تكون (لا) نهياً، فيكون الفعل (تَعْضُلوهُنّ) مجزوماَ بـ (لا)، وهذا التوجيه أيضاَ ما أشار إليه الفراء بقوله: ((ولو كانت جزماً على النهي كان صواباً))[473]، وهو مجزوم بالنهي فالواو استئنافية[474]. وهذا ما أشار إليه الكواشي آنفاً بقوله: جزمٌ نهيُ استئناف.

وذكر أبو حيان الأندلسي أن (الواو) عاطفة قائلاً: ((وظاهر قوله: وَلَا تَعْضُلوهُنّ، أَنَّ لَا نَهْيٌ، فالفعل مجزوم بها، والواو عاطفة جملة طلبية على جملة خبرية. فإن قلنا: شرط عطف الجمل المناسبة، فالمناسبة أن تلك الخبرية تَضَمَّنَتْ معنى النهي كأنه قال: لَا تَرِثُوا النِّساءَ كَرْهاً

---

(471) أبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص569 و570.

(472) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص629.

(473) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص259.

(474) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص340.

فإنَّهُ غَيرُ حَلالٍ لَكم وَلَا تَعْضُلوهُنّ))[475].

ثالثاً: (غير) بين الرفع والنصب والجر:

قال تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...**﴾[آل عمران: 95].

ذكر الكواشي لكلمة (غير) في هذه الآية الكريمة ثلاث قراءات إذ قال: ((القراءة: بنصب "غير" استثناءً من القاعدين. أو: حالاً منهم. ورفعاً، صفة للقاعدين. وقرئ: بجرّ (غير) صفة للمؤمنين. ونفى التساوي بين المجاهد والقاعد بغير عُذْر، وإن كان معلوماً، توبيخاً للقاعدين عن الجهاد و تحريكاً له عليه، كقوله: (هَل يَسْتَوِي الَّذين يَعْلمُونَ وَالَّذينَ لَا يَعْلمُونَ) تحريكاً لطلب العلم، وتوبيخاً على الرضى بالجهل. وهؤلاء هم الذين صَحّت نياتهم، وتعلّقت قلوبهم بالجهاد، وإنما منعهم عن الجهاد الضرر[476].

قرأ نافع وابن عامروالكِسائي وَخَلَف وأبو جعفر وزيد بن ثابت (غيرَ) بنصب الراء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب (غيرُ) بالرفع[477]، وقراءة الجر (غيرِ) نُسبَ إلى الأعمش وأبو حيوة[478].

وَجَّه الكواشي القراءات الثلاث كالآتي:

الوجه الأول: وجه الكواشي قراءة النصب إلى وجهين:

---

(475) أبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص569.

(476) الكواشي، **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**، ج4، ص200 - 202.

(477) الطبري، **جامع البيان**، ج9، ص85؛ ابن مجاهد البغدادي، **السبعة في القراءات**، ص237؛ النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص234؛ والأزهري، **معاني القرآن**، ج1، ص316؛ وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج3، ص179؛ والنيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، ص181؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص210؛ ومكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص316؛ وأبو عمرو الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ص97؛ وأبو الحسن القيرواني، **النكت في القرآن الكريم**، ص192؛ والطبرسي، **مجمع البيان**، ج3، ص138؛ والجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص251؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص134.

(478) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص234؛ ومكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص206؛ وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج2، ص97؛ وابن مالك الرعيني، **تحفة الأقران**، ص87؛ وعبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج2، ص135.

الأول: أن يكون استثناء من القاعدين والمعنى: لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر[479]. وذكر الفراء، أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فِيهِ الاستثناء والنصب[480].

وحجة من نصب أنه جعل (غير) استثناء بمعنى (إلّا)[481]، وأن الأخبار تظاهرت بأن هذه الآية لما نزلت شكا ابن أم مكتوم إلى رسول الله صلّى الله عليه عجزه عن الجهاد في سبيل الله فاستثنى الله أهل الضرر من القاعدين وأنزل (غير أُولِي الضَّرَرِ)[482].

وقد ثبت أن الآية نزلت بعد نزول (لَا يَسْتَوِي القَاعِدونَ) فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد، فلما نزل (غير أُولِي الضَّرَرِ) في وقت بعد وقت نزول (لَا يَسْتَوِي القَاعِدونَ) علم أنه استثناء، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت[483].

الثاني: أن يكون منصوباً حالاً، ويكون المعنى: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدين. وهذا كما تقول جَاءَني زَيْدٌ غَيْرَ مَرِيض، أي جاءني زيد صَحِيحاً[484]. وهذا قول الفراء والزجاج[485].

والنصب اختيار أبي عبيد والطبري وأبي طاهر[486].

الوجه الثاني: قراءة الرفع على أن يكون (غير) صفة لـ (القَاعِدينَ)، وإن كان أصلها أن تكون صفة للنكرة، لأنه لا يقصد به قصد قوم بأعيانهم، فاللفظ لفظ المعرفة والمعنى معنى النكرة، فلذلك وصفوا بـ (غير) وهي لا تكون إلّا صِفَة النكرة[487]، ويكون المعنى: لَا يَسْتَوِي

---

(479) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص93؛ ومكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص316؛ والأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص264؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآ ن**، ج1، ص383؛ والشوكاني، **فتح القدير**، ج1، ص580.

(480) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص283.

(481) ابن خالويه، **الحجة للقراء السبع**، ص126.

(482) ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص210.

(483) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص316.

(484) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص234 ؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص211.

(485) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص284، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص93.

(486) مكي القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، ج1، ص316.

(487) الأنباري، **البيان في غريب القرآن**، ج1، ص264؛ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص383.

القَاعِدونَ الّذينَ هُمْ غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ، أي لا يستوي القاعدون الأصحّاء والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين[488].

أجاز الزجاج وجهاً آخر لقراءة الرفع لم يذكره الكواشي قائلا: ويجوز أن يكون "غَيْرُ" رفعاً على جهة الاستثناء ، فيكون المعنى: لا يستوي القاعدون والمجاهدونَ إلَّا أُولو الضَّرَر، فإنهم يساوونَ المجاهدين، لأن الذي أقعدهم عن الجهاد الضرر، والضرر أن يكون ضريراً أو أعمى أو زَمِناً أو مريضاً[489].

وذكر السمين الحلبي: بأن هذا الوجه لابد من تأويل ذلك لأن (غير) لا تتعَرَّفُ بالإضافة، ولا يجوز اختلافُ النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً.

وتأويله: إمَّا بأن القاعدين لَمَّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم بل أُريد بهم الجنسُ أَشْبَهوا النكرة فَوُصِفوا كما تُوصَفُ، وإمَّا بأن (غير) قد تتعرَّف إذا وقعت بين ضدَّين، وهذا كلُّه خروج عن الأصول المقرّرة فلذلك اخترت الأول[490].

الوجه الثالث: قراءة الجرِّ على أن يكون (غير) صفة للمؤمنين، ذكر الفراء بأنها لو قرئت خفضاً لكان وجهاً تجعل من صفة المؤمنين [491]، فيكون المعنى: لا يستوي القاعدون من المؤْمنين الأصحاءِ والمجاهدونَ، ذكر الزجاج بأن الجَرُّ وجهٌ جَيِّدٌ إلا أن أهل الأمصَار لَم يقرأوا به وإن كان وجهاً[492].

---

(488) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص92؛ وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص210.

(489) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص92 و93.

(490) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص76.

(491) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص284.

(492) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص93.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة التي أمضيتها في رحاب كتاب الله تعالى ومن خلال دراسة كتاب (**التلخيص في تفسير القرآن العظيم**) توصّلت إلى جملة من النتائج وذلك على النحو الآتي:

- في الغالب لم يذكر الكواشي أصحاب القراءات ولم ينسبها إلا في القليل النادر من تفسيره وذلك يستدعي تأصيلها من مظانها للوقوف على دقة نقلها.

- تباينت طرق الكواشي في عرضه للقراءات بين ذكر بعضها دون الآخر - وهو الغالب - وذكرها جميعاً في بعض المواضع – وهو الأقل - وعدم ذكرها مطلقاً - وهو قليل - .

- إن التوجيه النحوي متداخل مع النفسير، فكلاهما غايته الوصول إلى المعنى الصحيح.

- إن التوجيه النحوي تأثر بالتفسير بالمأثور بأنواعه الثلاث: حديث النبي ، وأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - ، وأقوال التابعين رحمهم الله.

- لم يكتف الكواشي بإيراد القراءات المتواترة وتوجيهها حسب، فأحياناً كان يشير إلى القراءات الشاذة ويوجّه تلك القراءة التوجيه النحوي الذي ينبغي.

- عوّل الكواشي على كثير من أقوال النحاة والمفسرين مثل سيبويه والفراء والأخفش والزجاج وابن جني، مستشهداً بأقوالهم وآرائهم في النحو، بيد أنه في أحايين أخرى لم يشر إلى سابقيه ممن كانت لهم اسهامات في التوجيها النحوية.

- إن كلاً من القراءات القرءانية والتوجيهات النحوية يمثل ذلك الوجه الإعجازي البلاغي اللغوي، لكتاب الله – عز وجل – باعتبار أن كل قراءة أو إعراب يسد مسد آية، وهذا ما يمكن وصفه بأنه إعجاز بالإيجاز، مع وفرة المعاني المترتبة على هذا الإيجاز، إنه إعجاز وقع به التحدي وما زال.

- قد يظهر في الدراسة عدد من الكلمات القرآنية التي تختلف فيها الحركة الإعرابية، أو يختلف موقعها الإعرابي بناء على قراءة صحيحة متواترة، وقد نتج عن هذا الإختلاف في القراءات أنه اختلاف تنوع في المعاني والدلالات، فهو اختلاف تنوع وليس اختلاف تناقض أو تضاد، وهذا مما يُثري المعاني التفسيرية ويفتح آفاقاً في ميدان التفسر.

أما التوصيات:

- أوصي بإكمال هذه الرسالة من خلال بيان التوجيه النحوي للقراءات في التفسير، وذلك تطبيقاً على باقي سور القرآن الكريم.

- بعد ما تبين لي من خلال البحث مدى أهمية التوجيه النحوي للقراءات في فهم الآيات القرآنية والعلاقة الوثيقة بينهما، أوصي طلبة العلم بالإقبال على تعلم القراءات القرآنية وتوجيهها بحججها وعللها.

المَصادرُ والمَراجعُ

أحمد سعيد محمد، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، مكتبة الآداب – القاهرة، د.ط، د.ت.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي البصري، (ت: 215هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، (ت: 370هـ)، **معاني القراءات** للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 1412هـ - 1991م.

- **.....**، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى 2001م.

الأُشْمُوني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الشافعي، (ت: 900هـ) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.

الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم المصري الشافعي (ت: نحو 1100هـ)، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، (ت: 1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت:577هـ)، **البيان في غريب القرآن**، تحقيق طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1400هـ - 1980م.

- **.....**، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.

ابن البَاذِش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، (ت: 540هـ)، **الإقناع في القراءات السبع**، دار الصحابة للتراث، د.ط، د.ت .

الباقولي، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين الأَصْفهاني (ت: نحو 543هـ)، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق، إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتب اللبنانية – بيروت، الطبعة الرابعة 1420هـ.

البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، (ت: 510هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن** = تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.

أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني ، الكليات، **معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، 1419هـ - 1998م.

البَلَاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت: 279هـ)، **جمل من أنساب الأشراف**، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

البنّا لدمياطيّ، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، (ت: 1117هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الثالثة، 2006م - 1427هـ.

البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي، (ت: 874هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب – القاهرة، د.ت .

الجرجاني، السيّد الشّريف علي بن محمد بن علي، (ت: 816هـ)، **التعريفات**، تحقيق وتصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.

الجرجاويّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م.

الجزري، أبو الخير محمد بن محمدبن يوسف الدمشقي، (ت: 833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع (ت: 1380هـ) المطبعة التجارية الكبرى، د.ط ، د.ت .

- **.....**، **شرح طيبة النشر في القراءات**، ضبطه وعلق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية 1420هـ - 2000م.
- **.....**، **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ، بـ (G.Bergsträsser).
- **.....**، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.

ابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي الغرناطي، (ت: 741هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت: 392هـ)، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولي 1421هـ - 2000م.
- **.....**، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، 1420هـ - 1999م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ.

حاجي خليفة، (كاتب جلبي) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، (ت: 1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى - بغداد، د.ط، 1941م، (1،2 كشف الظنون، و3،4 إيضاح المكنون، و 5،6 هداية العارفين).

أبو الحسن القيرواني، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي، (ت: 479هـ)، **النكت في القرآن الكريم**، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.

أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت: 395هـ)، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي (ت: 745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، د.ط، 1420هـ.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد الهمذاني النحوي الشافعي (ت: 370هـ)، **إعراب القراءات السبع وعِلَلها**، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.

- **.....**، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة 1401هـ.

الداوودي، محمد بن علي بن أحمد شمس الدين المالكي، (ت: 945هـ)، **طبقات المفسرين** للداوودي، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط ، د.ت .

الدرويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة الرابعة، 1415هـ.

الدينوري، ابن قتيبة أبي محمد عبدالله بن مسلم، **أدب الكاتب**، شرحه وكتب هوامشه، علي فاعور، دار الكتاب العلمية – بيروت، د.ط، د.ت .

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية 1413هـ - 1993م.

- **.....، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**،، تحقيق بشار عوّاد معروف، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، 2003م.
- **.....، تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م .
- **.....، سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1405هـ - 1985م.
- **.....، العبر في خبر من غبر**، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط، د.ت .
- **.....، معجم الشيوخ الكبير للذهبي**، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق – الطائف، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
- **.....، المعجم المختص بالمحدثين**، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق – الطائف، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
- **.....، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الثالثة - 1420هـ.

رؤبة بن العجاج، **مجموع أشعار العرب**، وهو مشتمل على ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة – الكويت، د.ط، د.ت .

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، (ت: 794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى 1376هـ - 1957م.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت: 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة - 1407هـ.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت: حوالي 403هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني دار الرسالة، د.ط، د.ت .

السّبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1413هـ.

أبو السعود العمادي، محمد بن محمد بن مصطفى، (ت: 982هـ)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط ، د.ت .

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر الخوارزمي الحنفي (ت: 626هـ)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ - 1987م.

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (ت: 756هـ)، **الدُّرُ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، د.ط، د.ت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت: 180هـ)، **الكتاب** (كتاب سيبويه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت: 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 385هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر – القاهرة، د.ط، 1394هـ - 1974م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911 هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1394هـ - 1974م.

- **.....، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا، د.ط ، د.ت .
- **.....، شرح شواهد المغني**، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، د.ط، 1386هـ - 1966م.

- **.....، لب اللباب في تحرير الأنساب**، دار صادر – بيروت، د.ط، د.ت.

- **.....، معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.

- **.....، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ط، د.ت .

أبو شامة الدمشقي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت: 665هـ)، **إبراز المعاني من حرز الأماني**، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت .

- **.....، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت، د.ط، 1395هـ - 1975م.

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (ت: 542هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ - 1991م.

شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت: 1069هـ)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: **عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي**، دار صادر – بيروت، د.ط، د.ت .

شهاب الدين القسطلاني، (ت: 923هـ)، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق: عامر السيد عثمان وزميله، احياء التراث الإسلامي – القاهرة، د.ط، 1392هـ.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، (ت: 1250هـ)، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت: 764هـ)، **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.

- **.....، الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، د.ط، 1420هـ - 2000م.

- **.....، نكث الهميان في نكت العميان**، علق عليه ووضع حواشيه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.

الطبرسي، أمين الاسلام أبي الفضل بن الحسن (ت: 548هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، دار العلوم، الطبعة الأولى 1426هـ - 2005م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (ت: 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

الطوفي، أبو الربيع سليمان بن عبد القوي، (ت: 716هـ)، **شرح مختصر الروضة**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ -1998م .

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، (ت: 1393هـ)، **التحرير والتنوير** (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر – تونس، د.ط، 1984هـ.

عبد الفتاح القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد، (ت: 1403هـ)، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي – بيروت، د.ط ، د.ت .

- **.....، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**، مكتبة السوادي، الطبعة الرابعة 1412هـ - 1992م.

عبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، دار سعدالدين – دمشق / القاهرة، الطبعة الاولى 1422هـ - 2002م.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد - الهند، الطبعة الثانية، 1392هـ - 1972م.

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي، (ت: 542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون 1400هـ - 1980م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (ت: 616هـ)، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمح السيد أحمد عزوز، دار عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

- **.....، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م.
- **.....، التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت .

أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: 377هـ)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة الثانية 1413هـ - 1993م.

أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون (ت: 356هـ)، **البارع في اللغة**، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة – بغداد، دار الحضارة العربية – بيروت، الطبعة الأولى 1975م.

ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي، (ت: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق – بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.

أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، (ت: 444هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية 1404هـ - 1984م.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم البيروتي، (ت: 1364هـ)، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1414هـ - 1993م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: 207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى د.ت .

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، (ت: 170هـ)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت .

الفرزدق، **ديوانه**، شرحه وضبطه، علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى 1407هـ - 1987م.

ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى القرشي العدوي العمري، (ت: 749هـ)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، المجمع الثقافي - أبو ظبي، الطبعة الأولى 1423هـ.

ابن الفوطي الشيباني، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد، (ت: 723هـ)، **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي – طهران، الطبعة الأولى 1416هـ.

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، (ت: 817هـ)، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، د.ط، 1416هـ - 1996م.

ابن قاضي شهبة، تقي الدين بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، (ت: 851هـ)، **طبقات الشافعية**، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، دار عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ.

القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله أبو محمد محيي الدين الحنفي، (ت: 775هـ)، **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**، مير محمد كتب خانه – كراتشي، د.ط، د.ت.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، (ت: 671 هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب – الرياض، د.ط، 1423هـ - 2003م.

قطب الدين اليونيني، أبو الفتح موسى بن محمد، (ت: 726 هـ)، **ذيل مرآة الزمان**، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية 1413هـ - 1992م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999م.

كحالة الدمشق، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني، (ت: 1408هـ)، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط، د.ت .

الكواشي، موفق الدين العباس احمد بن يوسف الموصلي الشافعي، **التلخيص في نفسير القرآن العظيم**، تحقيق محي هيلال السرحان، ديوان الوقف السني – بغداد، 2003م.

ابن مالك الرعيني، أحمد بن يوسف الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت: 779هـ)، **تحفة الأَقران في ما قرِئ بالتَّثليث من حروف القرآن**، كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية 1482هـ - 2007م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، (ت: 672هـ)، **ألفية ابن مالك**، دار التعاون، د.ط، د.ت .

- **.....**، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، د.ت .

- **.....**، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، (ت: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت .

ابن مجاهد البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، (ت: 324هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية 1400هـ.

محمد الأمين الأرمي، بن عبد الله العلوي الهرري الشافعي، **حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة – بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.

أبو محمد اليافعي، عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، (ت: 768هـ)، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، (ت: بعد 1158هـ)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى 1996م.

محمد حسن عثمان، **إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه**، منشورات علاء سرحان، دار الرسالة – القاهرة ، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.

محمد سالم محيسن، **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة**، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م.

محمد سليمان ياقوت، **إعراب القرآن الكريم**، أستاذ الصرف والنحو، كلية الآداب – جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية، د.ط، د.ت .

محمد نوري بن محمد بارتجي، **الياقوت والمرجان في إعراب القرآن**، دار الإعلام، الطبعة الأولى 1423هـ – 2002م.

المديني، أبي موسى محمد بن عمر، (ت: 581هـ) **المغيث في غريبي القرآن والحديث**، تحقيق: محمود نضار، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط، د.ت .

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت: 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م.

ابن أبي مريم، نصر بن علي بن أبي عبدالله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي، (ت: 565هـ)، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، د.ن، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.

مكي القيسي، أبو محمد بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيرواني، (ت: 437هـ)، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة – مصر، د.ط، د.ت .

- **.....، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1404هـ - 1984م.
- **.....، مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.

المنتخب الهمذاني، (ت: 643هـ)، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: محمح نظام الدين الفتيح، دار الزمان، الطبعة الأولى 1427هـ - 2006م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ.

النابغة الذبياني، **ديوانه**، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر ، ودار بيروت – بيروت، د.ط، 1383هـ - 1963م.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، (ت: 778 هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار – القاهرة، الطبعة الأولى 1428هـ.

أبو النجم العجلي، (ت: 130هـ)، **ديوانه**، الفضل بن قدامة، شرحه وحققه، محمد أديب عبدالواحد جمران، مجمع اللغة العربية – دمشق، د.ط، 1427هـ - 2006.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، (ت: 338هـ)، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ.

النيسابوريّ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران، (ت: 381هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، د.ط ، 1981م.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي، (ت: 850هـ)، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة الأولى - 1416هـ.

ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (ت: 761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، د.ن، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة 1383هـ.

- **.....، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة 1985م.

ياقوت الحموي، شهاب الدين ابو عبدالله بن عبدالله الرومي، (ت: 626هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر – بيروت، الطبعة الثانية 1995م.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، (ت: 643هـ)، **شرح المفصل** للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.

ÖZGEÇMİŞ

KİŞİSEL BİLGİLER

Adı Soyadı	IlYAS ABDULLAH TAHA IBRAHIM KHALEEL
Doğum Yeri	DAHOUK-IRAQI
Doğum Tarihi	05.06.1984

LİSANS EĞİTİM BİLGİLERİ

Üniversite	Selahaddin Üniversity
Fakülte	Şeria Fakültesi
Bölüm	Diraset İslamiyye

YABANCI DİL BİLGİSİ

İngilizce	KPDS (…..) ÜDS (….) TOEFL (….) EILTS (….)
…	-

İŞ DENEYİMİ

Çalıştığı Kurum	Öğretmen
Görevi/Pozisyonu	Öğretmen
Tecrübe Süresi	10 Yıl Süre

KATILDIĞI

Kurslar	
Projeler	

İLETİŞİM

Adres	Irak Dohuk Zahoq
E-mail	ilyas.bakirmay@gmail.com